میکروفیلم تهیه شد
۱۳۸۲/۴/۲۸

کتابخانه آستانقدس

اسم کتاب حاشیه بر شرح کافیه عربی
مصنف سید نعمت الله جزایری
مؤلف
خطی
چاپی نسخ ۲۲ سطری بخط علیمحمد بن محمد فریشکی در مشهد
سال چاپ یا تحریر ۲۳ جمادی الثانی ۱۲۳۷ عدد اوراق ۱۲۰
جزء کتب نحو شماره خصوصی
شماره عمومی ۱۲۴۲۹ شماره قبض
واقف شاهزاده تاریخ وقف
طول ۱۹ عرض ۱۲ شماره صفحات

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي جعل علم النحو نورا يهتدي الى فهم قرآن المبين وميزانا يفرق بين لغات
والسمين والصلوة على من خصه بمطهرية اسمائه وفضله على اصفيائه وسمائه مصابيح
الظلام ومفاتيح الجنان على الانام البشير النذير وآلهم ابنتهم الذين اذهب الله
عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا فيقول الغريب في البلدان المبعد عن الاهل والاوطان
نعمة الله ابن عبد الحسين الجزائري انه لما رايت العلم المذكور من اجل العلوم وصرف النظر فيه
من الامر المختوم صرفت برهة من زماني في تحصيل مقدماته وهاجرت لعواملها عن اوطاني
في جميع ابنياته وادواته طالما اكثرت في تردد موارده شيوخي وكثرما تقربت من بعض فضائه
مع الافاضل وابراهيم فيه على شيوخي حتى صدرت اليه بدل الفكر واقطعت عنه
ثمراته وقفت على جوهره فلا افكر من يشار بحجاه فالفت فيه صغر السن ما في
القليل وخفي العليل لم تطلعت فرايت الشرح المنسوب للجعفر الاجل الجليل والفاضل
النبيل عبد الرحمن جامي قد حوى من علم النحو على اللباب والنظوي مما بد هش
والالباب قد بقيت الفسادات بها عادية عليه وقصدية امثاله واكبابه وقفوا
الدينة ويطلبون نقا رسا حادقا يدلهم على الطريق ودليلا عرفا فقد سلك
لهم العميق وانا كنت قد علقت عليه حال الشتغال عيشا من الاخوان بعد
لدي وهذا كونه بين يدي ما كشف به القناع عن عويصاته واوضح المقفل من
مشكلاته ثم تناوبت على ايدي الاسفار وفرقتنا دقائق في البراري والمجاز
بالبصرة وبمصائبها الاهوانجوم ما صابها واخو شيا فاعلات النظر في
رافعا عنها ما شرها من الفواشي وشحنتها بتحقيقات اخرى من ايام التشي
ونيتها بتحقيقات اشهر من معانقة الاحباب وصرفته هدية الى الاخ
في الدين حسن بن شيخه رحمه الله مولفه وحسرة في نصرة الصبي من
اليه ولي ما تلوناه عليه فغن بحسب الجواهر بلا ثمن وانتصف بما لم يتصف

ذوي الايمان جعلنا الله واياكم من احسن من طلع عليه النهار وتعاقبت الاعمار
والاسحار انه قدير وبالاجابة جدير قال الشارح طهر الله نفسه وقدس روحه
مع احبته بسم الله الرحمن الرحيم اعلم ان الكلام في التسمية يستدعي تحقيق
امور الاول ان الباء ومتعلقها قيل انها للملابسة مثلها في قولهم دخلت عليه
بالثياب والاستعانة نحو كتبت بالقلم والاول ادل على التعظيم والثاني
على كون اسمه تعالى الذي يتوصل به الى الغايات وعلى الاول ما كان متعلقه عاما
واجب الحذف للقرينة فانتقل الضمير منه الى الظرف فاستقر فيه فخرج صلة
المفعول ههنا التلبس فانه شامل لجميع انحائه والثاني ما كان عامله خاصا
نحو فما كان او مذكورا سمي به مختلفو وكونه ملغى عن العمل في ضمير المتعلق
اما اذا كان مذكورا فظاهر واما اذا كان محذوفا فلانه في حكم المذكور وكان الانتهاء
وعلى التقديرين فالفعل المقدر ههنا اما خاص الابتداء والتاليف وقول
علماء البيان بتقدير ما جعلت التسمية مبدأ له ان قصد وان تعلق الحالها
المدلول عليهما بالبيان فحبا بالوفاق وان قصد والتعليق للظرف عما كما هو
الظاهر من كلامهم فمجال المنع واسع فان القائل ابتدي بسم الله الرحمن الرحيم
يمكنه ان يجعل الظرف لغوا ومستقرا على ما مر هذا وقد نقل فاضل الطيبي
للطرفين معنى اخر فجعل الاول المستقر الذي يفتقر تمام الكلام اليه وذلك بان
يكون خبرا نحو ما كان فيها خير منك واللغو ما كان الكلام تاما بدونه
نحو ما كان احد خيرا منك فيها ويمكن ارجاعه بنوع من الاعتبار الى الاصطلاح
السابق في تحقيق الجلالة ام مشتق ام جامد وذهب بعض الى التاني
والاسم المشروح علم للذات المقدسة في اصل الوضع وهو مذهب
المحققين استنادا الى انه يوصف ولا يوصف به وبانهم عبروا عن كل شيء موجود
الاخصان اليه باسم فكيف يهمل خالق الاشياء وصدها ان قيل ان كل واحد

لشئ لابد ان يتعقل وذاته تعالى غير متعقلة لنا قلنا الواضع لهذا اللفظ
وان قلنا هو بان واضع غيره وهو مذهب بعض الاصوليين اونقول تصور الموضوع له
تصور بوجه ما في صحة الوضع فيكون الواضع له البشر واخرون الى الاول فقيل انه
مشتق من الوله اى التحير لتحير العقول الكاملة في كنه حقيقته بحكم قول رسول الله
ما عرفناك حق معرفتك وطلبه لزيادة المعرفة واما قول امير المؤمنين ع لو كشف الغطاء لما
ازددت يقينا فهو لما محمول على الامور الاخروية كالجنة والنار والحساب ونحوها او
المراد اليقين بوجوده تعالى واثاره وما يتراى ظاهرا من لزوم كون معرفة الامام اذيد من
معرفة الرسول فمندفع اما بحمل طلب النبي ص لزيادة المعرفة على الكلية قبول المادة
يعني لما كانت مادة النبي ص اكمل من مادة الامام فهي قابلة اذن لزيادة المعرفة واما
مادة الامام فقد كملها او يحمل طلب الزيادة على ايام الحيوة وقبل استكمال المعرفة
التي لا يتصور فوقها بالنسبة الى مراتب البشر لانه ص جامع معرفة تدريجية كانت تزيد
يوما بعد يوم الى ان قبضه اليه وكمل له المعرفة اللائقة بجنابه وهو قد دفع تلك
العلوم باسرها الى الامام ع فهو عن ذلك العلم الكامل قال لهذا القول هذا او
لو لم يسلك في حل هذا الجزء سابقه مسلك العلامة الحلي ولا يخفى ما فيه وقيل
من لاه اى احتجب لاحتجابه عن الحواس وقيل من الهت الى فلان اى سكنت اليه لان
القلوب تطمئن بذكره والارواح تسكن الى معرفته واما اصله فقيل الاه فالحقت
به الالف واللام للتفخيم لا للتعريف اذ اسمائه معارف وقال سيبويه اصله
لاه على وزن فعال فحذف الهمزة وعوض عنها حرف التعريف ولذلك قطعت الهمزة
في النداء فى الرحمن الرحيم وهما مشتقان من الرحمة والرحمن ابلغ من الرحيم
لما تقرر من ان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى فينقض بحذر وحاذر واجيب بان
المراد اتحادهما في النوع وبان يكونا اسمين قال وصفة وقال الامام جعفر بن محمد ع الرحمن
اسم خاص بصفة عامة والرحيم بالعكس وبيانه ان لفظ الرحمن لا يطلق على غيره تعالى وانها

صفة

صفة فلان رحمته تعالى في هذه النشأة شاملة لكل موجود منه يظهر وجههما الرحيم
في دفع التعارض بين الحديثين المرويين في الابتداء بالتسمية
والتحميد وهو كل امر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو ابتر وفي لفظ لم يبدأ بحمد الله
وهو يحصل من وجوه احدها ان المراد بالابتداء الابتداء العرفي الممتد وهو
يكون من حين الشروع الى الاخذ في المقصود ولا ريب في صدق الابتداء الاول فيه ... لا
لظاهر الحديث ومعناه وفي غيره امتثالا لظاهر الحديث ومعناه وفي غيره امتثالا للمعنى
خاصة ثم اى الابتدائين حقيقي قيل الابتداء بالبسملة المتقدم وقيل بالحمد لان ابتداء
يقتضي شيئين التقدم والمقارنة وهما حاصلان في الابتداء به وثانيها ان
الباء فيهما للاستعانة والاستعانة بشيء لا ينافي باخر وثالثها ان الباء فيهما
للملابسة والترتيب ملحوظ ورابعها ان البدء بمعنى التقديم قال في العروبة بانه
اذا قدمه فلا تعارض لتقدمهما معا وخامسها وهو التحقيق عندي ان
المراد بالاسم ذكر ما يدل على الذات وبالحمد ما يدل على صفة الكمال وكلما دل
على الذات دل على اتصافه تعالى بالكمال لاستحقاق الذات به وكلما دل على
اتصاف الذات بالكمال يدل التزاما على الذات فيكون الابتداء باحدهما
مستلزما للابتداء بالاخر لا منافيا له فان قلت الابتداء بالتسمية ليس
ابتداء باسم الله لان الباء ولفظ اسم ليس شيء منهما اسم الله تعالى قلت اسم
المضاف الى الله لكن حل عليه فالتزم بجمع اسمائه والباء وسيلة الى ذكر معا
على وجه يؤدي الى جلالة مبدا بالفعل فهو من تتمة ذكره على الوجه المطلوب وهو
يتضمن التسمية واضافة اسم الى الله تعالى دون باقي اسمائه لانها معان
وصفات غير جيد واعترض ايضا بان كلا من التسمية والتحميد امر ذي بال فلا بد
لهما بمقتضى الحديثين من بسملة اخرى وحمد والجواب ان المراد كل ذي امر بال خط
انه كذلك ويقصد بالابتداء لا يجعل وسيلة الى ابتداء امر الحمد لوليه

تحقيق هذه الفقرة يتم ببيان امرين الاول منهما في معنى اللام اعلم ان لام التعريف اذا دخلت على
كلمة اسمية فاما ان يكون المقصود بها الاشارة الى نفس مفهوم المسمى من حيث
هو هو وذلك اللام الجنس وتسمى لام الحقيقة ايضا والاشارة الى المفهوم من حيث
تحققه في ضمن جميع الافراد وذلك لام الاستغراق او بعضها معينا وذلك لام
العهد الخارجي او غير معين وذلك لام العهد الذهني اذا عرفت هذا فاعلم ا
قد وقع الخلاف في اللام الواقعة في الحمد فذهب بعضهم الى انها للجنس محتجا
عليه بانها تشعر بما دخلت عليه وهو لا يدل الا على الحقيقة وذهب بعض
اخر الى انها للاستغراق لانه المتبادر من مثل هذا المقام واما حمد غيره تعالى
فلا اعتداد به او لانه راجع الى الحمد له تعالى فانه المفيض على الاطلاق وعلى تقدير
حمل اللام على الحقيقة او على الحوار في استفادة العموم من لام الجر انه هو الاختصاص لان ا
ختصاص الحقيقة لان اختصاص الحقيقة يستلزم اختصاص جميع الافراد لكن لطف
انه مراده من الاختصاص مجرد الربط فاذا قالوا المال لزيد فالمراد الربط بينهما
من جهة ان قصر الحقيقة على شيء يوجب قصر افرادها الا انها لا يوجد الا في ضمن
افرادها لانها لا يوجد الا في ضمن افرادها ولو ثبت فرد منها لغيره كانت الحقيقة
تكون فيه كما تكون لغيره فلم يصح الحكم باثبات الحقيقة وذهب بعض اخر الى انها
لام العهد الخارجي فالمراد الحمد الذي حمد به ملائكته واولياؤه او حمد به نفسه
ولهذا عبر لنا احدها وهو للدرة انه يخلق صوتا في علم الملكوت يحمد به نفسه
في كل يوم ثلث ساعات وثانيهما ان الحمد الذي القاه على السنة العباد
والثناء وهو المحقق ان المراد بالحمد ما دل على اتصافه بصفات الكمال كما سيأتي
وهو يكون بالقول ويكون بالفعل وهو اقوى ومن هذا القبيل حمده تعالى لنفسه
وذلك انه تعالى حين بسط بساط الوجود الجود على الممكنات التي لا تحصى ووضع موائد
كرمه التي لا تتناهى وقد كشف من صفات كماله وسمات جلاله واظهرها بدلالة قطعية
تفضيلية

تفضيلية غير متناهية فان كل ذرة من ذرات الوجود تدل على كمال قدرته ا
لقاهرة واستكمال حكمته الباهرة ولا يتصور في العبارات مثل هذه الدلالة
ومن ثم قال عليه السلام لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك والولي
هنا بمعنى المتولي والصاحب ولم يصرح بالاسم اما لادعاء الظهور او لانه
من قبيل تعليق الحكم على الوصف المشعر بالعلية والصلوة على
نبيه الصلوة من الله بمعنى الرحمة ان قيل الصلوة في اللغة بمعنى الدعاء
وفي الاصطلاح بمعنى الاركان فمن جاء ان يكون بمعنى الرحمة قلت اطلاق مثل
هذه الاسماء عليه تعالى باعتبار غاياتها فان غاية الدعاء الرحمة وكذا
اطلاق الرحمن الرحيم عليه تعالى ولذلك تسمع اهل العرفان يقولون خذ الغا
يات واترك المبادي والنبي فعيل اما بمعنى مفعل كبديع بمعنى مبدع من النبأ
بمعنى الخبر لانه المخبر عن الله تعالى وانكار صاحب الكشاف واضرابه
مكابرة صريحة لورده في الكلام الفصيح وقد اطلقت الكلام معنى تعلقها
على تفسير القاضي واما بمعنى من النبوة بمعنى الارتفاع سمي به لرفع الله
على ساير المخلوقات وقيل ماخوذ من النبي وهو الطريق لانه ع الطريق
الحقي الذي يفضي سالكه الى المطلوب وعلى آله اسم جمع لا واحد
له من لفظه واختلف في الفه امنقلبة عن هاء او واو فالاول قول
سيبويه والثاني الكسائي ويظهر اثر القولين في التصغير ثم اعلم
انه قد اختلف في الآل فقال الشافعي هم اقاربه المؤمنون من بني
هاشم والمطلب وبني عبد مناف لانهم اهله والاحد بينهم البنوة
عند الامامية ان آله عليهم السلام هم الذين يؤلون اليه صورة
ومعنى اعني ذوي الحظ الاوفر وهم اهل العباد وباقي الائمة وقد
نقلنا ههنا الامام الرازي في تفسير الكبير قال الفاضل المحتج مع
الشيعة اضافة على الآل عند التصلية ونقلوا في ذلك حديثا

والتزم اهل السنة ذكرها رداً عليهم فانها موجودة في الاحاديث الصحيحة
فالظاهر ان ما نقلوه موضوع وانا اقول اما الحديث الذي اشار اليه
فهو قوله ع من فصل بيني وبين الي بعلي فقد جفاني واما نسبته الى
الشيعة فان اراد به الامامية فهو كذب عليهم لعدم وروده في اخبا
رهم من ائمتهم ع الفصل بعلى وان اراد غيرهم من الفرق فالحوالة
على ما قال لانا روينا بطريقنا الى شيخنا البهائي انه رواه في كتب الا
سماعيلية   متعلق بهذا البحث لم يتعرض لها قدماء الاصحاب
وهي ان التصلية عليه وآله لا خلاف في انه لتعود بالنفع علينا واما
عودها بالنفع عليهم ففيه خلاف فالاكثر على عدمه قالوا ان الله
تعالى تفضل عليهم بما لا مزيد عليه والذي يفهم من تتبع الاخبار
واختاره استادنا العلامة عودها بالنفع عليهم لان المادة
قابلة والفياض كريم ويؤيده ما ورد في بعض الاخبار من ان حوادث
الايام التي ينبغي علمها على امام العصر لعرضها على الرسول صلعم
ثم على الى الائمة حتى تنتهي الى ذلك الامام وعلل في الخبر بقوله لئلا
يكون علم آخرنا ازيد من علم اولنا وح وهذا كمال تزايد لم يكن حاصلا
قبل واما اللعن اعدائهم فلا خلاف ايض في عوده بالنفع علينا لكن وقع
الخلاف في زيادة عذابهم بسببه فالاكثر على عدمه والتقريب ما مر
واختاره استادنا العلامة زيادة عقابهم بها وهو الحق المرجح لكن
يرد هنا اعتراض قوي حاصله ان اللعن فعل اللاعن وفعل احد كيف
يعاقب به اخر لمنافاته لقواعد العدل وتقدير الجواب عنه من وجوه
احدها انه تعالى قرر الاحكام عذابا بازاء الفعل او تركه واجرا بازاء
اللعن اللاعنين واسمعهم كليهما فمن اجترى على ذلك الفعل هذا
عرض نفسه للعاقبين معتمدا اخلاصهم وثانيها ان هذا العقاب

من

من قبيل المغاصبة للحق بان اعداءهم حيث منعوهم من مراتبهم ولعنتهم لخوفا في
الجملة الاحتياج والارهاق الحسية والمعنوية ثم قد غصبوا من اكل الامن خوفا
العذاب بازائه وثالثها ان كل محب لهم اذا سمعوا ما صنع اعداؤهم تألم و
احترق قلبه حزنا فلذلك العذاب بازاء هذا التأثير والالم   واصحابه
جمع صاحب بمعنى الصحابي وقيل ان فاعلا لا يجمع على افعال بل هو اما جمع صحب
بسكون الحاء كنهر وانهار واما صحب جمع صحب بكسر الحاء كنمر وانمار مخففا.
وقد اختلف فيه فالمشهور بين العامة ان الصحابي كل مسلم راى الرسول
وقيل وطالت صحبته وقيل وروى عنه وكان اهل الرواية عنده وفاته
مائة الف واربعة عشر الفا   المتادبين بادابه اي المتخلقين
باخلاقه الجارين على طريقته فيخرج من قصد اضلاله لان حديث متعنتان
كانتا اشهر من الشمس في رابعة النهار   اما بعد فهذه قال
سيبويه اصل اما زيد فقائم مهما يكن من شيء فزيد قائم والظاهر
ان مراد سيبويه بيان المعنى البحت وتصوير ان اما تفيد لزوم
ما بعد الفاء لما قبلها لانه في الاصل كذلك كما فهمه الاكثر وبعد
كلمة تسمى فصل الخطاب لفصلها بين ما مضى من الكلام وما سياتي
واول من تكلم بها قيل داود ع كما قيل في قوله تعالى وآتيناه الحكم وفصل
الخطاب وقيل قس بن ساعدة الايادي حكيم العرب ولما حذف المضاف
اليه منها لفظا ومعنا بنيت على الضم جبرا لما فاتها من المضاف
والمشار اليه اما المعاني المدلول عليها بالالفاظ او الالفاظ الدالة عليها
المرتبين في الذهن سواء كان وضع الديباجة قبل التصنيف او بعده
وكانه نزل منزلة المحسوس فاستعمل فيه ما هو من خواصه
وافية اي تامة فيما وصف له من حل المشكلات   الكافية اسم
لتاء اما للتانيث او للنقل من الوصفية الى الاسمية فان المعنى تقول

البد فرع معنى المنقول كما ان المؤنث فرع المذكر فلما اشتركا في الفرعية جعلت
علامة المؤنث له للعلامة صفة للكافية بتقدير الكافية او حال منها
على طريقة قوله تعالى واتبعوا ملة ابراهيم حنيفا والتاء فيه للمبالغة
وحقيقتها التانيث لان هذا الواحد في صفة كانه جماعة فلهذا لم يطلق
عليه تعالى هذا اللفظ وان اتصف بالكل ولا يطلق هذا الاسم حقيقة
الا على من جميع العلوم العقلية والنقلية كالعلامة الحلي والشيرازي وقيل ان الحاجبي لم يجمع الا العلوم النقلية فوصفه به مبالغة
المشتهر بكسر الهاء وقد يجوز الفتح بناء على ان اشتهر جاء متعديا
لازما المشارق والمغارب هما كنايتان عن جميع الارض وتوجيه
الجمعية اما باعتبار ان للشمس منا ولا الزمان الى اول الجدي في كل
يوم مطلع حتى تستكمل مائة واثنان وثمانون ثم تعود الى مطلعها
وكذا الحال في المغارب واما قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين واما
باعتبار مشرق الذهاب والعود وكذا الحال في المغرب واما باعتبار
ان المراد منها البلاد التي في جانب المشرق والمغرب فكانه سوى كل بلد في
طرفيه وهذا هو الانسب بالمقام ويحتمل ان يكون الجمعية مبنية
على كروية الارض فانها في كل ساعة تشرق على جماعة وتغرب على الاخرى
الشيخ ابن الحاجب اسمه عثمان ولقبه به لان جده كان حاجبا
من حجاب الخليفة والشيخ في اللغة من مضى خمسون او احد وخمسون سنة
الى اخر العمر او الى الثمانين وقد نقل انه قتل شابا فالوصف للتعظيم
تغمده اي التعمد الستر يعني ستر الله ما كان منه بغفرانه اللايق
بجنانه بحبوحة جنانه البحبوحة بضم البائين وسط الشيء والجنان
بكسر الجيم يعني جعل الله في الجنان لكنها لما اشتهر من ان خير الامور
اوسطها في سلك التقرير وسمط التحرير النظم الجمع شبه فوايده بالدرر

وجعلها

وجعلها بنظمها والسلك الخيط الذي من اللئالي فالاضافة هنا مثلها
في لجين الماء ومعناه الى جمعت الفوايد في تقريري كالخيط فكما ان الخيط يحفظ
ما فيه من الضياع كذلك التقرير لان معناه جعل كل شيء في مستقره و
مكانه والسمط الخيط الذي فيه الجواهر والتحرير تجريد الكلام من الحشو
والزوايد والاضافة هنا مثلها سابقا ولما كان التحرير بعد النظم
في سلك التقرير شبه التحرير بالسمط الذي هو الخيط المشتمل على
اللئالي العزيز العزة عند اهل الكمال تكون بالكمال لكن الظاهر
انه ضد الحبة لما البشرية ضياء الدين يوسف يجوز في ضياء ا
لدين الاعراب الثلثة والرفع والنصب ابلغ في المدح والجر حال من
التقدير والاضافة لامية اي نور يستضاء به لمعرفة الدين و
هو لقبه ويوسف اسمه مشتق من الاسف وهو الحزن فيوسف
اي الحزين من الغموم كما جرى على من يسمى به اولا من موجبات
التلهف والتاسف ذهب كثير من اهل اللغة الى ترادفهما وانهما
بمعنى الحزن فجمع المترادف في الخطب ربما او رفعهما والفرق
بعضهم بان التلهف التحزن على ما فات والتاسف مطلق الحزن
وقال الجوهري الاسف اشد الحزن والتلهف الحزن الضيائية
من عادتهم اذا نسبوا الى المركب الاضافي نسبوا الى الجزء المقصود فنسبه
بالنسبة الى ابن الزبير المقصود منه الجزء الثاني وههنا المقصود هو
الجزء الاول لان المراد كونه نورا يستضاء به في معرفة اصول الدين
كالعلة الغائية انما اتى بكاف التشبيه لان العلة الغائية
حقيقة ما تقدم في التصور وتاخر في الوجود وضياء الدين متقدم
في الوجود ولكن لما كان باعثا فيه كما صار كانه العلة الغائية وهنا

هي

عبارة عن تعلمه جميع المحصلين لهذا الكتاب وقيل الثواب الاخروى
وما توفيقي الا بالله فاعل التوفيق وهو الله تع واسقبح الفصحاء نسبة
الفعل الى الفاعل بالبناء لانه نسبة البتة الحالة فخرجه باولئك بعضا
ووجهه في الكشاف بتقدير مضاف حيث قال اى ما كوني موفقا الا
بمعونته وتوفيقه وهو حسبي ونعم الوكيل حسب بمعنى
محسب ليصح الحمل ونعم الوكيل جملة تفيد انشاء المدح العام الذي لم
يكن مقيدا بصفة فان قولك نعم الرجل زيد مدح تمام كانه استحق
المدح على جميع صفاته واما فيما نحن فيه فيمكن القول بانه مدح
خاص حيث علق فيه الحكم على الوصف المشعر بالعلية وهي اما معطوفة
على الجملة الخبرية والمخصوص بالمدح محذوف اى الله لدلالة الضمير
السابق عليه وعطف الانشاء على الاخبار معيب عندهم الا ان يقال الجملة
السابقة خبرية لفظا وانشائية معنا كانه قال اللهم كن حسبي وكافى
او عطف على الخبر السابقة على تاويله بالجملة الفعلية اى يحسبني لئلا
يلزم عطف الجملة على المفرد وهو غير مستحسن والمخصوص بالمدح هو ا
لضمير السابق اى وهو نعم الوكيل فهي جملة خبرية خبرها جملة انشائية
وهو ايضا معيب عندهم فيقدر الخبر مقول وجوز بعضهم كون الواو
للابتداء وجعل الجملة اعتراضية بناء على جواز وقوعها اخر الكلام اذا
عرفت هذا فاعلم انما ابوه من القاعدتين غير معيب لورود ه
في الكلام الفصيح اما حكاية العطف فورد في الايات القرانية واشعار
هذا الشعرية كقوله تع وبشر الذين امنوا في سورة البقرة وبشر المؤمنين
في سورة الصف نقله ابن هشام عن ابن عصفور قال ابو حيان واجاز
سيبويه جاءني زيد ومن عمرو العاقلان على ان يكون العاقلان خبر المحذوف

واوضح

٧

واوضح من ذلك قوله تع انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر وقوله تع وقالوا
حسبنا الله ونعم الوكيل وقول الشاعر وان شفائي عبرة مهراقة وهل
عند رسم دارس من معول وقوله قائلة خولان فانكح فتاتهم اى هذه
خولان واما حكاية وقوع الانشاء خبرا فيدل عليه قوله تع بل انتم لا
مرحبا بكم واين زيد ومتى القتال وانى لك هذا وتقدير القول في جميع
ذلك تعسف ليتحقق هذه المسئلة بما لا مزيد عليه ان شاء الله
تع في موضع يناسبه اعلم ان الشيخ اشار بهذا الكلام الى
دفع اعتراضين احدهما ان المصنف خالف السلف فان عادتهم جرت
بتصدير المصنفات بالتحميد وحاصل دفعه انه هضم نفسه ويحتمل
ان كتابه هذا من حيث انه مصنفه لا من حيث انه مشتمل على المسائل
ليس ككتب السلف والثاني خالف الحديث واشار الى الجواب بقوله ولا
يلزم اه وحاصله ان امتثال الحديث يحصل اما بكتابة الحمد باللسان
او تلفظ او تصوره في الخواطر فهو امتثل بالثاني كما في سائر مطالب
الكتاب هذا واعلم ان معرفة التلازم بين الابتداء بالتسمية
والتحميد المراد بها ان يكون مستقلة بنفسها واجاب الفاضل الهندي
عن الاعتراض الثاني بان كتابه ليس ذا بال حتى يكون مبتركه اقطع
وهو مبني على ان المراد من ذي بال الامر الذي يهتم بشانه ويعتنى
بمداناته فكانه سلك القلوب بعظمته وجلاله ويحتمل ان المراد من
هذا الوصف التعميم على حد قوله تع ما فرطنا في الكتاب فالمراد من امر ذي
بال اي يخطر بالبال جليلا كان ام حقيرا فاذا قام الاحتمال بطل الا
ستدلال لو سلم فالمراد انه ذو بال في الواقع ونفس الامر لا في نظر
المؤلف وترك التحميد كترك الصلوة والصوم بتخييل انه ليس في

بنفسه على عبد الغفار فانه
على ما اصحه صحف ليس
لان يتنا له

في اعداد العقلاء المكلفين وبدء بتعريف الكلمة والكلام لانه
يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما اشارة الى ان موضوع علم النحو
هو الكلمة والكلام لانه يبحث عن اثبات الاحوال لهما انفسهما ولا
قسامها الواجبة اليهما اما اثبات الاحوال النفس الكلمة فكما يقال ا
لكلمة ما دلت على معنى في نفسها واما اثباته لاقسامها فكما يقال الكلام
معرب واما اثبات احوال الكلام نفسه فكما يقال الكلام اما مركب من ا
سمين او فعلين وبالجملة فتعريف الموضوع صادق عليهما لان موضوع
العلم ما يبحث في ذلك العلم عن احواله او احوال اقسامه وفي كلامه
رد على من قال موضوعه اما الكلمة والبحث عن الكلام راجع اليها والكلام
والبحث عن الكلمة راجع اليه لان هذا العلم يبحث عن احوالهما
كما عرفت فمتى لم يعرفها اما ماخوذ من التعريف او المعرفة ويجوز
ان يكون الغرض من تعريفهما تميز هذا العلم عن غيره لان تمايز العلوم
بحسب تمايز الموضوعات هذا واعلم انه قد جرت عادة المصنفين
ان يذكروا في اوايل كتبهم تعريف علم النحو ليكون الطالب على بصيرة
في طلبه ويذكرون الغرض المقصود منه لتوفر رغبة الطالب اما
تعريفه فهو علم يبحث فيه عن احوال الكلم التي هي اعراب وبناء واما
الغرض فصون اللسان عن الخطاء في المقال والمصنف لم يتعرض لهما و
للاختصار وما اعتذر به الفاضل المحشي بانه كتب هذا الكتاب للصبي
الذي لا يكون تحصيله الا تبرعا فلا ينتفع في تحصيل البصيرة ولا ما يوجب الرغبة
بل غاية امره المعلم على حفظ ما في الكتاب فبعيد بل غلة منقلبة
عليه فان من يوخذ فهو احسن له المطالب وتزين في نظره المارب
وتبين له الغايات ليخرج من حالة الكسل الى الرغبة هذا واعلم ان
لعينهما

نفسهما من تتمة تعريفهما فلا يرد ما اورد بانه ساعل بان تعريفهما دون نفسهما
فتامل في بيان معرفة واضع هذا العلم قال ابو القاسم الزجاج
في اماليه حدثنا ابو جعفر محمد ابن رستم الطبري قال حدثنا ابو
حاتم السجستاني قال حدثنا يعقوب بن اسحق الحضرمي قال حدثنا سعيد
ابن مسلم الباهلي قال حدثني ابو الاسود الدئلي قال دخلت على
علي ابن ابو طالب عليه السلام فوايته مطرقا متفكرا فقلت فيم تفكر
يا امير المؤمنين قال اني سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردت ان
اضع كتابا في اصول العربية فقلت ان صنعت هذا احييتنا و
بقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلث فالقى الي صحيفة فيها
بسم الله الرحمن الرحيم الكلمة اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن المسمى
والفعل ما انبأ عن حركة المسمى والحرف ما انبأ عن معنى ليس با
سم ولا فعل ثم قال تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود
ان الاشياء ثلثة ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر وانما
يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر قال ابو الاسود
فجمعت منه اشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف النصب فذ
كرت فيها ان وان وليت ولعل وكان ولم اذكر لكن فقال لم
تركتها فقلت لم احسبها فيها فقال بل منها فزدها فيها انتهى كلامه
ما لي واما انا فقد رايت كتب الفاضل المحشي شيئا جاء من علم المحقق
السيد هاشم اللحساوي واضع النحو فقد وفي لطايفه اتفق العلماء
على انه ابو الاسود الدئلي باذن امير المؤمنين علي عم كما اتفقوا على
ان اول من وضع الصرف معاذ بن مسلم الهروي والسبب في ذلك الوضع
انه لما سمع رجلا قرء ان الله بريء من المشركين ورسوله بكسر اللام
جاء الى علي عم فقص ذلك عليه فقال هذا من خلطة العرب بالعجم

ثم قال الفاعل مرفوع وما سواه ملحق به والمفعول منصوب وما سواه ملحق به وا
لمضاف اليه مجرور وما سواه ملحق به فقال له الخ الى هذا فلاجل هذا سمي
هذا العلم نحوا انتحاونحونا بلفظه انتهى وهذا الانبا في فضلنا عن الاملاء
بل يوكد وذكر بعض المتاخرين وجها الجر سوله على ان يكون القسم
تكون افرادها ومفهوما اجزاء من مفهومه هذان وجهان لتقديم الكلمة
على الكلام اما الاول فلان زيدا جزء من زيد قائم واما الثاني فلان مفهوم
الكلمة ما سيتلى عليك من قوله الكلمة لفظ اه قد اخذ في مفهوم الكلام
الذي هو قوله ما تركب من كلمتين اللتان كل واحدة منهما كلمة والمراد بهما
المفهوم ان قيل المقصود بيان وجه في تقديم تعريف الكلمة على تعريف الكلام
فبيانه بان افرادها جزء من افراده لا يدل عليه بل يدل على تقديم تقسيمها
الى افرادها على تقسيمه الى افراده كما ذهب اليه الفاضل المحشي وجعله
من باب اللف والنشر المشوش مشتملا عليه بان تقديم الافراد لا
يستلزم تقديم المفهوم الا ترى ان افراد المفرد جزء من افراد المركب
واهل الميزان قدموا تعريف المركب على المفرد قلت استلزام تقديم
الافراد على الافراد التقديم المفهوم على المفهوم ظاهر حيث انهما استلا
زمان فما يدل على تقديم احدهما يدل على تقديم الاخر واما تقديم
مفهوم المركب على مفهوم المفرد فعارض حيث ان مفهوم الاول وجودي
ومفهوم الثاني عدمي ومعرفة الاعدام موقوفة على معرفة ملكاتها
قيل هو والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح
اه الاشتقاق على ثلثة اقسام صغير وكبير واكبر فالصغير هو ان يكون
بين المشتق والمشتق منه تناسب في الحروف والترتيب نحو ضرب من الضرب
سمي به لانه من نظر الى ضرب يعلم بدون تامل انه مشتق من الضرب
والكبير ان يكون بينهما تناسب في اللفظ دون الترتيب نحو جبذ من الجذب

سمي

سمي به لان معرفة كون احدهما مشتقا منه لا يعرف الا بعد تامل كثير لاتحاد
المناسبة في الترتيب والاكبر ان يكون بينهما تناسب في المخرج نحو نعق
من النهق سمي به لان معرفة الاشتقاق هنا يحتاج الى مزيد
تامل وبعضهم ادرج الكبير في الاكبر تبعا للامام الرازي وجعل
اقسام الاشتقاق قسمين اصغر واكبر ولا مشاحة في الاصطلاح
هذا واعلم ان المشهور المعروف من الاطلاق بلا قيد [illegible] هو
القسم الاول وعرفوه ارباب الصناعة بان يكون للفظين تناسبا
في احد المدلولات الثلث مع اتحاد الحروف الاصلية لوجود اكثرها
مع المناسبة في الباقي وارادوا بالمدلولات الثلث المعنى الذي
والتضمني والالتزامي فالمناسبة الاولى كما بين مصادر المزيد الما
خوذة من مصادر المجرد كالاستخراج والخروج في المناسبة وا
لثالثة كما بين ضرب ومصدره فانه يناسبه في مدلوله التضمني
اعني الحدث وفي المدلول الالتزامي اعني الزمان والمكان واضرابهما
واعلم ان نسبة الى القبيل ليس تزييفه وذا لان المناسبة
بينهما ليس الا باعتبار التاثير المخصوص الذي هو لازم معنى الجرح وهو
التاثير الذي يصحبه الالم وليس مدلولا مطابقا للمشتقات ولا تضمنيا و
هو ظاهر ولا التزاميا ايضا حيث لم يفهم منه عرفا مع اطلاقها هو حاصل
من معنى بعض افرادهما وهذه مناسبة بعيدة والجرح بفتح الجيم
مصدر جرحه يجرحه بفتح العين واما الجرح بالضم فهو اسم
بمعنى الجراحة وقد عبر بعض الشعراء المقصر انشاء الشعر
ان العلاقة بين المشتق والمشتق منه معتبرة حتى انهم اطلقوا
الجرح على كلم اللسان قال الشاعر الكازروني قايله امير المؤمنين

على ابن ابي طالب ولم يبلغ ذلك الت ولو بلغه لم يرض ان يعبر عنه بعض
لشعراء انتهى اقول اني تتبعت الديوان المنسوب الى امير المومنين علي
ابن ابي طالب فلم اجده ولكن حقيقه معناه وعلو صيقه شاهدان
عادلان على صدوره من ذلك اما نظما كما هو او النثر منظومه الشعراء
كما في كثير من حكمه ولئواليه ورده بانه ع لم يتكلم بالشعر لعلو رتبته
ونقص مرتبة الشعر مردود اما اولا فانه ع مثل باشعار الغير في كثير
من خطبته البليغة واما ثانيا فلانه كان يقصا بالعبث الى مقامه
الشريف ولكنه في نفسه ولو ورد في هذا لهذا الذي نسمعه ركيزة من المواده
في المعاشرات والمحاورات اللتي هي كالحي حد نفسها بفعص بالنسبه
اليه ع واما ثالثا فقد قال السكاكي الكلام الموزون المسجع مثل
الشعر لا يسمى شعرا حتى يقصد قايله انه شعر ولعل فيضا حته وبلا
غته ع ادنك الى ما تراه شعرا وهو غير مقصد له ع وقد رايت مثل
هذا في شرح مغني اللبيب منقولا عن النبي ص   والكلم بكسر اللام جنس
لا جمع كتمر وتمرة اعلم ان المذاهب هنا ثلثة احدها اسم جنس واليه ذهب
الجمهور وثانيها انه جمع واليه ذهب صاحب الكشاف وصاحب اللباب وثالثها
انه اسم جمع نقله الازهري في التصريح عن بعضهم وتحقيق الحق يتوقف
على بيان حقيقة الفرق بين هذه الثلثة فلا باس ان نحققه فنقول
الجمع هو ما دل على احاده بالمطابقة فاذا قلت جاء الزيدون فكانك
جاء زيد وزيد وزيد لانه موضوع للاحاد بشرط انضمام بعضها الى
بعض واسم الجمع ما دل على كل واحد من تلك الافراد بالتضمن كالقوم
ورهط فانه موضوع لمجموع الافراد فدلالته على كل واحد من قبيل
دلالة المركب على كل واحد من اجزائه واما اسم الجنس فهو على قسمين اسم

جنس

اسم جنس افرادي واسم جنس جمعي فالاول ما وضع للحقيقة ملغى فيه اعتبار الفردية و
ويصدق على القليل والكثير كالتمر والعسل والثاني ما وضع للحقيقة ولكن
باعتبار وجودها في اكثر من فردين كالكلم ولا يلزم من استفادته الواحد والا
لاثنين اذا عرفت ما تلوناه عليك ظهر ان الحق انه اسم جنس وان ما استدلوا
لوجه على الجمعية لا ينهض حجة لما عرفت من انه اسم جنس جمعي هذا وقد اجاب
عنه نجم الائمة بطريق اخر حيث قال وقد يكون بعض اسماء الاجناس
مما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الا
ستعمال لا بالوضع كلفظة الكلم انتهى والظاهر ان مثل لفظ حمام وا
ضرابها على القول بانها اسم جنس من قبيل الثاني منه فاستشكله
بعض علمائنا في الحاق مثل الحمامة الواحدة بكفارة قتل الثلث فصاعدا
حيث ان الوارد لفظ الحمام غير مشكل قال ان كان الحمام اسم جنس
فحكم الواحدة حكم الثلث وان كان جمعا فلا يلحق الواحدة بالثلث
وقد عرفت الحال   اليه يصعد الكلم الطيب فلو كان الكلم
جمعا لوجب تانيث الصفة لان الجمع بمعنى الجماعة فاذا قلت جاء في
رجال ثلثة فكانك قلت جاء في جماعة ومما ينفي جمعيته ايضا كونه
على وزن لم يبن عليه الجموع وبتصغيره على كليم وهذا الوزن يختص
بالمفرد   حيث لا يقع للاقل الثلث لو تم هذا الدليل لدل على
ان مثل القوم والرهط واضرابهما مما يدل على الثلث فصاعدا
جمع ولم يقل به عاقل فضلا عن فاضل   والكلم الطيب باول
ببعض الكلم اما بان يقال اطلق الكلم واراد به بعضه او يكون
لفظ البعض مقدرا وعليه فيكون الصفة كاشفة مثلها في
قولك الجسم الطويل العريض العميق محتاج الى فراغ يشغله وهو
بعيد من اهل اللغة هذا وقد قال الفاضل المحشي ويمكن

شاهد الجنس بان يقال قد صرح علماء النحو والاصول بان لام التعريف
يبطل معنى الجمعية هنا مرة وكذا ولو كانت باقية لزم ان لا يصعد الا
الكلمة الطيبة ما لم يضم الى جماعة انتهى كلامه وانا اقول ان الجمع الذي
بمعنى الجماعة له جمعية باعتبار لفظه اي لفظ الجمع وجمعية باعتبار
معناه اي ان المراد به جماعة وادات الاستغراق لما دخلت عليه ا
بطلت جمعية معناه فصار الملحوظ به كل فرد فرد بعد ان كان كل
جماعة جماعة واما جمعية لفظه وكونه على اوزان الجموع فهو باقية
لم يغيرها مغير والتوابع كالوصف والبدل واخواتهما انما
يتبعان له من حيث اللفظ فلو كان لفظ الكلم جمعا والحال انه لم يغير
مغير لوجب جمع الصفة ولو كان الحال على ما قال لوجب ان يقال جاء
الرجال العالم هذا مع ان كل جزء من الاجزاء ينضم الى مثله يكون
جماعة فادات الاستغراق لم تبطلها بهذا الاعتبار بل باعتبار
اخر كما صرح به المحقق التفتازاني والسيد السند وامثالهما من
المحققين والّلام فيها للجنس اي الحقيقة لان التعريف انما
يكون لبيان الحقائق والماهيات لانها معقولة حال التعريف
لو حدها الا الافراد لانها غير معقولة لعدم تناهيها فتامل
والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما الوحدة على ثلثة اقسام احدها
وحدة الجنس كوحدة التمر وثانيها وحدة النوع كوحدة الحيوان والانسان
وثالثها وحدة الفرد وتسمى وحدة التشخص كوحدة زيد وعمرو ولا يتوهم
المنافاة بين الجنس واقل الوحدة لوقوع كل منهما صفة للاخر كما يقال
الحيوان واحد والواحد حيوان وانما يتوهم بينه وبين ثالث معانيها
وهو مدفوع ايضا بانها وان كانت جزئية فيما صدقت عليه الا
انها كلية مفهوما لما عرفت تحقق لهذه الوحدة للواحد الادنى ويمكن

الجواب

صفة عمومه ~~فلان نقلت معانيهما التحفة~~ الجواب بالتزام مجازيتها من
معنى الوحدة لانها ليست بضايقة كما توهم الفاضل الهندي كيف لا ولو
كانت كذلك لم يصح كلمتان وتمرتان لاقتضاء التثنية العدد واقتضاء
التاء الوحدة ويؤيده قولنا بعد ولم يقل لفظه لانه لم يقصد الى
هذا وحتى ان ما ذكر في مقام الجواب تكلف مستغنى عنه لان
المقصود من الكلمة هو الحقيقة وهي واحدة حقيقة والتعدد في افرا
دها كما حقق في الحكمة وتاء الوحدة مطابقة لها ويمكن
حملها على العهد الخارجي لان للكلمة افراد وحقائق احدها
الكلمة اللغوية والثاني الكلمة المنطقية والثالث الكلمة ا
لنحوية الخالية من الافراد المتكثرة بحيث تكثر بالاصطلاحات
وارباب كل صناعة انما يعرفون ما هو متداول لهم فتصدير بلفظ
الامكان يشير الى ان فيه ضعفا وبينه الفاضل المحشي بو
جهين احدهما ان اللام الداخل في المعرفات لغير الجنس خروج
عن جادة التعريف وثانيهما ان لام العهد يكون اشارة الى حصة
من مفهوم مدخولها والكلمة الجارية على السنة النحاة
ليست قسما من مفهوم الكلمة بل عين مفهومها واقول الظاهر ان
فهم من قولهم لام الجنس الجنس الذي اصطلح عليه المنطقيون و
ليس كذلك وانما المراد هو الحقيقة الاعم من الجنس الاتري انهم
حيث قالوا الانسان كلي مقول على كثيرين اه جعلوا اللام فيه للجنس
للجنس والحقيقة ولا جنس هنا ولما كانت الكلمة مختلفة الحقائق
كما سبق عرف الحقيقة المصطلح عليها في هذه الصناعة فكانه قال
تلك الحقيقة المعروفة بين ارباب الصناعة هي لفظ او فلام العهد

هنا لا تخرج عن اسم الحقيقة نعم لو كان المعهود فردا حقيقة لاقتضى ما قال
فهذا جواب لدليله الاول ويفهم منه الجواب عن دليله الثاني فان قوله
والكلمة الجارية على السنة النحاة اه ثم لما عرفت من ان المعهود قسما
وحقيقة من حقايق مفهوم الكلمة متامل في هذا التحقيق فانه ربما
تراى لك ظاهرا منا فاته لاصطلاح اهل العربية وليس كذلك بل
هو حقيقة ما قصدوه فان قلت فما وجه الضعف المشار اليه بالا
مكان قلت تطويل المسافة وارتكاب ما لا حاجة اليه اذ التعريف
ح لتلك الحصة من حيث انها حقيقة كلية مع قطع النظر عن كو
نها حصة من مطلق الكلام فاعتبار كونه حقيقة منه وجعل اللام
اشارة اليه بهذا الاعتبار ارتكاب ما لا يحتاج اليه بل مقام التعريف
يا باه فلتجعل ابتداء لحقيقة من حيث هي هي واما حمل اللام على
العهد الذهني فيوجب جهالة الحدود الا ان يعتبر التعين بقرينة المقام
اللفظ في اللغة الرمي اللفظ في اللغة يطلق على معان ثلثة احدها
الرمي المطلق وثانيها الرمي من الفم وثالثها النطق ووافق المحشون
على ان الشارح قصد المعنى الاول حيث اطلق الرمي اولا ثم اطلق ثانيا بقوله
اي رميا لئلا يتوهم ان المراد به الرمي من الفم ح على ما ادعوه واقول
وان كان ظاهر الحال كما قالوا الا انه عند التحقيق قصد المعنى الثاني
وانما قلنا ذلك لوجهين احدهما تمثيله بالاكل الذي هو من لوازم ا
لفم والآخر المناسبة لفض الحجر ونحوه وثانيها ان ترتيب اللفظ
على الاكل اعدل شاهد على تقدم الاكل عليه فاللفظ ح لا يتصو
ر الا من الفم بل اخرجت من الفم قبل ادخالها في الفم غير معقول لان ا
المناسب ان يقول لفظت النواة اذا رمي النواة الا من الفم بل اخرجت

ح لهم

من الثمرة قبل ادخالها في الفم نحو هذا لو امعقول لان المناسب ان يقول لفظت
النواة ويقول هذا ويترتب عليه اكلت الثمرة مع ان المعنى الثاني ا
نسب بالمعنى الاصطلاحي والمعنى الثالث وان كان اشد انطباقا
الا انه لما كان منقولا بحرف الجر فالمناسب للمعنى الاصطلاحي للفظ
به لكونه اخص من المعنى العرفي لان اللفظ الاصطلاحي يتناول
الالفاظ الحكمية التي لم ينطق بها ومن قال تعميم النقل من الاعم الى
الاخص هذا وقد قال نجم الائمة ان اللفظ في الاصل مصدر ثم
استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد هاهنا كما استعمل القول بمعنى ا
المقول فعلى هذا لا يكون منقولا في عرف النحاة الا ان يقال انه
في عرف اللغة بمعنى الملفوظ به حقيقة يتناوله مع الحكمي
ثم نقل في عرف النحاة ابتداء وبعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق
بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان فعلى الاول يكون من قبيل تسمية
المسبب باسم السبب فان رمي الحروف من مخارجها سبب للتكلم وا
لتلفظ بها وعلى الثاني من قبيل تسمية الخاص باسم العام فان
الملفوظ بمعنى الرمي مطروحا او غيرها وهذا انسب بالمعنى الاصطلاحي
حيث ان كليهما بمعنى المفعول فان قيل لم اورد المحقق الشريف على هذا التعريف
دورا بان معرفة ما يتلفظ الماخوذ في تعريفه موقوفة على معرفة
اللفظ المعرف والجواب ان يتلفظ به بمعنى ينطق به هو احد الفاظ التعريف
والمعرف وهو اللفظ الاصطلاحي واعلم ان قد اضطرب كلام شارحي
هذا الكتاب في الحركات والحروف الاعرابية بانها ان كانت كلمات
يلزم ان يكون زيد في جاء زيد مركبا فلم يكن اسما معربا لانه
من اقسام الكلمة وان لم تكن كلمات لم يكن حد الكلمة مانعا فذهب

بعضهم الى انها كلمات فالمركب من الاسم والحركة لفظ مركب عندهم والمعرب هو
المعروض لتلك الحركة وبعضهم الى انها البيت بكلمات واخرجها عن التعريف بان
المراد من اللفظ ما يتلفظ به اصالة وهذا الجواب مع بعده غير مخرج لحروف
الهجاء بل هو مخرج للضماير واشباهها وادخلوا انها البيت بكلمات في الا
صطلاح لكنها خارجة بقيد الوضع فان المراد بدان يكون الكلمة موضوعة
باسمها الا في ضمن كلمة اخرى كدلالة الف المفاعلة على المفاعلة حملا كان
او موضوعا قال في الحاشيه وانما قال موضوعا ولم يقل مستعملا كما في عبا
راتهم المشهورة تنبيها على ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع ولا واسطة
بين المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع قبل ان يستعمل انتهى وقدم المهمل
مع كون الموضوع اشرف منه لان الاصل في كل كلمة الاهمال والوضع
طار عليها كزيد وضرب وضرب لم يمثل الحرف اكتفاء عنه بالكاف
او الواو اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا وهذه كبرى
لصغرى مطوية من الشكل الثاني تنبيه ان كل لفظ حقيقي فهو
من مقولة الحرف والصوت ولا شئ من المنوي بمقولة الحرف والصوت
فلا شئ من اللفظ الحقيقي بمنوي وينعكس الى لا شئ من المنوي بلفظ
حقيقي وهو المطلوب قال المحشي ولا ادري من اي مقولة ولم يعلم
انه من مقولة الراجع اليه فان كان راجعا الى الواجب فهو واجب وان
كان راجعا الى الجسم فهو من مقولته وان كان راجعا الى الصوت
فهو من مقولته ففي المثال المذكور هو من مقولة الجوهر لرجوعه الى
زيد فتقيم انه ليس من مقولة الحرف والصوت ليس على ما ينبغي
ولم يوضع له لفظ بل لما كان عمدة في الكلام اكتفى عن فهمه من غير
لفظ عن اعتبار اللفظ وما قيل ان الضمير اذا كان راجعا الى زيد يكون الفاعل
المفعو

والمفعول هو زيد فلا يخفى ما فيه وانما عبروا عنه باستعارة آه دفع
لما يتوهم من انه لما عبر عنه بلفظ الضماير كانت موضوعة له فبين
ان التعبير على طريق الاستعارة ولجوا عليه احكام اللفظ اى الحقيقي
ككونه محكوما عليه كضربت ومؤكدا كقوله تعم اسكن انت وزوجك
الجنة ومعطوفا عليه الى غير ذلك من الاحكام فلما اجريت احكام اللفظ
الحقيقي عليه سمي لفظا حكميا والمحذوف لفظ حقيقة اما ان يكون
هذا الكلام منه في مقام التحقيق وبيان ان المحذوف من اي
القسمين واما ان يكون اشارة الى رد ما ذهب اليه المص في الاصباح
من ان المستتر هو المحذوف لكن عبر عن المحذوف الذي هو الفاعل
بالمستتر صونا للسان من حذف الفاعل وبيان رد من ان المستتر لفظ
حكمي فلو كان محذوفا لكان لفظا حقيقيا فلا يكون اللفظ الحكمي مثالا
لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان لان المحذوف
ان كان جائزا فالتلفظ به ظاهر وان كان واجبا والمحذوف صح
يمكن التلفظ به وان كان غير محتاج اليه او انه يتلفظ به حال
اختلال احد شرايط الوجوب كان لا يقوم مقام غيرها وانتفى القرينة
الدالة عليه وفي هذا الكلام رد على الفاضل الهندي حيث قال ان
المحذوف لفظ حقيقي لصدق ماهية اللفظ عليه لانه من مقولة
ما يتلفظ به الانسان وصدق الماهية لا يستدعي الوجود فالمحذوف
لا ينافيه فهو قد حمل اللفظ على ما من شانه ان يتلفظ به الانسان
وفيه انه تعليل متحسن لا اعتبار عليه وكلمات الله تعالى
داخلة فيما اعتبر الانسان في تعريف اللفظ ورد عليه كلمات الله
والجن والملائكة فان التلفظ بها لحال واحد منهم وحاصل الجواب

الثم بيان فساد الامرين. اما الاول فلان المص لم يقصد من اللفظ الواحد الا
لو قصدها العلامة تخرج بعض الكلمات المعربة من التعريف كعبد الله
علما واعرابه لانه لفظتان عرفا واما الثاني فبان وجوب المطابقة مشروط
بان يكون الجنس صفة مشتقة نحو هند حسنة او في حكمها كالمنسوب نحو
زيد بصري فبصري مؤول بالصفة اي منسوب الى البصرة واما في الجوامد
فلا تلزم المطابقة نحو هذه الدراهم كان طيبة في اللفظ وان كان بمعنى المفرد
الا انه في الاصل جامد لانه مصدر ويعتبر في الجملة الاصل نحو ارا
صوم ولوجوب المطابقة شرطان اخران احدهما ان لا يكون مما يستوي فيه
المذكر والمؤنث كفعيل بمعنى مفعول لقول زيد جريح وثانيهما ان يكون
واقعا الضمير المستتر فلا يؤنث نحو هند حسن وجهها بخلاف هند حسنة
الوجه ولم يتعرض لهما لان مقصوده حصل بما ذكر وليس المقام مقام
بيان وتفصيل مع كون اللفظ اخصر لان فيه حذف تاء   وضع
الوضع في اللغة جعل الشيء في حيز اي المكان ولما كان الواضع بسبب
تعيينه اللفظ بازاء المعنى كانه يجعل المعنى حيزا للفظ ومكانا له سمي
به   تخصيص شيء بشيء لم يقل تخصيص اللفظ بالمعنى ليدخل
فيه الدوال الاربع كما سيأتي فان قيل المراد اما قصر الثاني على الا
ول او الاول على الثاني واياما كان يلزم منه خروج المشترك او ا
لمترادف قلنا ليس المراد بالتخصيص هنا القصر كما هو مصطلح اهل   ارباب
المعاني بل المراد به الدلالة فكانه قال الوضع دلالة اللفظ مثلا على
المعنى بتعيين الواضع ولهذا عرف بعضهم بقصد المتكلم افادة السامع
سلمنا لكن عدم التخصيص فيهما ممنوع فان الوضع لما كان متعددا فيهما بتعدد
الازمان فكان الواضع مع كل لفظ وقع في زمان خصص فيه احدهما

ان الانسان يتلفظ بها واما الحال فليس له مدخل في هذه التسمية اذ يقال انها
من جنس ما يتلفظ به بل دخول كلمات الله تعالى فيه انما هو باعتبار صدورها
من الانسان فلهذا يقال كلمات الله ولا يقال الفاظ الله   والدوال
الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارات غير داخلة في اللفظ
فلا حاجة الى قيد يخرجها الدوال الاربع مبتدء وغير داخلة خبره وهي جمع دال
والخطوط جمع خط وهي الرسوم الحسابية والعقود جمع عقد وهي عقد
الاصابع لان نقدة موضوعة لعدد خاص في اصطلاح ارباب الحساب
والتجار والنصب جمع نصبة وهي ما وضع لمعرفة الطريق وهذا الكلام كما
قال بعض المحققين تعريض بنجم الائمة حيث قال واحترز بقوله لفظ عن الخط
والعقد والنصبة والاشارة فانها قد يدل بالوضع على معنى مفرد
وليست بكلمات ويجوز الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه
وهو ههنا كذلك لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون
انتهى ووجه الرد ان الاحتراز عن الشيء فرع دخوله في التعريف وضمنا ان
ان قصد هذا الكلام في غاية المخالفة لان مراد نجم الائمة الاحتراز عن د
خولها اخراجها بعد الدخول والاصوب ان يقال انه قصد ما قصده فالله
الفاضل فهو دفع للاعتراض من يقول ان الاربع داخلة تحت جميع الفصول
الاحترازية فلا بد لاخراجها من قيد فاجاب بانها خارجة بقيد اللفظ ولكن
جنسا للمعرف فلا حاجة الى ان يراد في الفصول قيد لاخراجها وهذا منطبق على
عبارته غاية الانطباق   وانما قال لفظ ولم يقل الفصل
قال المص لفظة   واما قال الفصل اه اعلم ان صاحب المفصل
عرف الكلمة بانها الكلمة حتى يكون لفظة واحدة اه والحاصل ان احدها
ان الكلمة لا يكون كلمة حتى يكون لفظة واحدة عرفا وثانيها المطابقة بين المبتدا
والخبر فكان سائلا يقول لم لا يجري المص على حذوه لاداء بين المذكورين فاجاب

الخ

بالاخره فتامل متى اطلق فى لفظ زيد فانه اذا اطلق فهم منه الشئ
الثانى وهو الهيكل المحسوس او اضراى شوهد بالعين كما
فى الدوال الاربع فانا عند مشاهدتنا النصب فهم شئ الثانى وهو
نصف الفرسخ او ربعه فهم منه الشئ الثانى اى بعد العلم با
لوضع والمراد بالفهم هنا التفات الذهن اليه فلا يرد انه يلزم تحصيل
الحاصل على تقدير الفهم سابقا مثل القائل الفاضل الهندى
يخرج عنه وضع اللفظ وكذا وضع الفعل بانه موضوع للحدث
وللنسبة الى فاعل معين كما ذهب اليه اكثر المحققين والحق انه مو
ضوع بالنسبة الى فاعل ما فلا يخرج وحاصل الاعتراض ان تعريف
الوضع غير جامع واجيب حاصل الجواب انه لا يطلق اطلاقا صحيحا
الا منضمة فيفهم معنا بسببها وهى سرت والبصرة مثلا فى قولك سرت من
البصرة ويمكن الجواب بان ضميمة المعنى يحتاج اليها الدلالة على المعنى بل لتعينه
وانه اه حاصل الجواب ان المراد بالاطلاق المتعارف بين ادباب
لفصاحة المعبر عنهم باهل اللسان تسمية للسبب باسم المسبب واذا
اذا اطلقوا الحرف لا يكون الا مع ضميمة فلا يحتاج الى قيد زائد
وهو قيد صحيحا كما احتج اليه على التقدير الاول المعنى ما يقصد
بشئ هذا مفهومه اصطلاحا ولم يقل ما يقصد باللفظ لانه قد
يقصد باللفظ وقد يقصد بغيره كما فى معنى الدوال الاربع فهو
اما مفعل اسم مكان الفاء فصيحة اى اذا عرفت مفهومه اصطلاحا
فهو فى اللغة اما مفعل اسم مكان اى مكان القصد سواء قصد لشئ
ام لا نقل من المكانية الى المفعول العلاقة للمناسبة لانه اما مكان
التصاحبه او المقصودية او مصدر ميمى بمعنى مفعول فعنى

بمعز نمار

بمعنى عناية وعناية بمعنى معنوى اى مقصود نقل الى المقصود للشئ فهو من
قبيل نقل العام الى الخاص او مخفف معنى او فاصله معنوى نحو
مرموى اجتمع الواو والياء فى كلمة واحدة وسبقت احدهما الاخرى با
السكون فقلبت الواو ياء وكسر ما قبل الياء وادغمت فصار معنى
كمرمى ثم خفف بحذف احد اليائين وقلب الاخرى الفا بعد فتح ما
قبلها وهذا الاحتمال ان كان ابعد من جهة اللفظ لعدم وجود نظير
لفعلها اخره الا انه اقرب من جهة المعنى ماخوذ فى تعريف الوضع لانه
المعبر عنه بالشئ وقوله تخصيص شئ بشئ والمقام مقام الاقتصار فلا
يناسب ذكره ثانيا وحاصل الجواب ان ذكره بعده مبنى على عدم دخوله
فى مفهومه فكانه عرف الوضع بانه تخصيص شئ ولم يعتبر الشئ الثانى
والحاصل انه على هذا اما صحة توصيفه بمفرد وهذا من مؤيدات كونه
صفة للفظ كما سياتى اى اخراج حروف الهجاء بقيد صحيح والتبع
يحتاج فى ما الى عدم الاحتياج الى ما ذكره الشارح بل الحق فى الجواب ان
الشئ الماخوذ فى تعريف الوضع وان كان المراد به المعنى بحسب نفس الامر
الا انه مفهوم عام يتناوله وغيره فبينه بقوله المعنى فخرجت
به اى بقيد الوضع وانما لم يحترز به عنه كما ذكر فلان للاحتراز به على
هذا الوضع مبنى على تجريده عنه فتبدل ذكر المعنى لا معنى له والا
لفاظ الدالة بالطبع اى الدالة على معانيها بتوسط الطبيعة كالة
اح اح على وجع الصدر فان ملاحظة اللفظ وتحقيق حاله لا يقتضى هذه
الدلالة بل بملاحظة ان من كان به وجع الصدر فطبيعته تقتضى
التلفظ بهذا اللفظ وكما تخرج هذه الالفاظ الدالة بالعقل كدلالة
لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ ولم يذكرها الا انما

داخلة تحت الالفاظ المهملة اذ المراد بالمهملة ما ليس بموضوع وح فذكر الا
لفاظ الدالة بالطبع بعده من قبيل ذكر الملائكة وجبرئيل لذا قال الشا
رحون في هذا الكتاب وضمنى ان الحال ليس على ما قالوا بل الفرق واضح
فان المهملات هي الالفاظ التي لم تدل على معنى اصلا والدالة بالطبع
دالة على معنى كوجع الصدر لكن بتوسط الطبع كما و اما الالفاظ ا
لدالة بالعقل فقد يكون مهملة وقد يكون موضوعة ولكن المعنى الذي
دلت عليه بتوسط العقل كزيد فانه موضوع لذات المعلومة الا
ان دلالته على وجود اللافظ بتوسط وح فاعراضه عن الالفاظ
الدالة بالعقل الا لانه مقام اختصار او لانه معلوم الظهور
اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا الضمير راجع الى كل واحد وعطف
التخصيص على الوضع من قبيل ذكر العام بعد الخاص حروف الهجا
الهجاء حروف تقطع اللفظ بها اي حروف يركب منها اللفظ المو
ضوعة لغرض التركيب لا يقال انها لما كانت موضوعة لهذا الغرض كان هذا
الغرض معناها فلا وجه للاحتراز عنها بهذا القيد لانا نقول ان ا
لغرض من الشيء لا يكون معنى ذلك الشيء اذ المعنى ما يعنى من اللفظ
اي يقصد لا لما لاجله اللفظ والا لكانت حروف الهجاء كلها مترادفات
فاللام في قوله لغرض ليست صلة للوضع حتى يكون من قبيل قولهم وضع ا
للفظ للمعنى بل للتعليل والغاية مثله في قولهم وضع اللفظ لكن
على المعنى وضمنى ان الصفة مخصصة لا كاشفة لان بعض الحروف ا
الهجاء الموضوعة لمعنى كلمات كاللام الجارة وواو العطف وهمزة
الاستفهام وان شئت اخراج مثل هذا فاخرجها اما بقيد الحيثية فانها
من حيث انها من حروف الهجاء ليست موضوعة لمعنى او بما حققناه لك

ربما

سابقا فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر كلفظ الاسم
والفعل والحرف و هذا الاعتراض بعد ما فسر المعنى بما تقدم ليس في محله
لكنه مبني على تخيل ان المعنى لا يكون لفظا لكثرة استعمال اللفظ في مقابلة
المعنى فان قلت قد وضع لما كان هذا الاعتراض متفرع على الجواب
عن الاعتراض الاول لانه لما اجاب بتعميم المعنى ورد هذا اورده في ذيله
والا كان المناسب ذكره بعد شرح قوله مفرد كلفظ الجملة والخبر وا
لمراد بالخبر ما ليس بانشاء لا الخبر المصطلح وهو موضوع لزيد قائم و
قام زيد واضرابهما والجملة ما ليس بمفرد فهي اعم من الخبر فذكرها بعدها من
قبيل عطف الخاص على العام وهذه العبارة اوفق من عبارة المتوسط
حيث قدم فيها الخبر على الجملة فان عطف العام على الخاص نادر
هذه الالفاظ هي الالفاظ المذكورة في حكم بازاء الالفاظ المركبة
التي هي معان وحاصل الجواب ان هذه الالفاظ التي هي معان للا
لفاظ المفردة وان كانت مركبة بالقياس الى معانيها للدلالة جزء
لفظها على جزء معناها الا انها مفردة بالقياس الى الالفاظ التي
هذه الالفاظ معان لها فان المعنى المفرد كما سيجيء ما لا يدل جزء لفظه على
جزئه ولا دلالة لجزء لفظ الجملة اعني الجيم مثلا لا يدل على جزء معناها
كزيد من زيد قائم بل مجموع هذه الحروف يدل على مجموع ذلك المعنى كدلالة
عليه كدلالة لفظ زيد على معناه وقد اجيب المجيب السيد ركن الدين
في شرحه الموسوم بالمتوسط ليس ههنا اي في مقام النقض
على تعريف الكلمة مفردا كان او مركبا لا خذ بقوله مفردا الاعتراض الاول
وبقوله او مركبا الاعتراض الثاني بازاء مفهوم كلي فالاسم مثلا
موضوع مفهوم وهو قولنا كلمة دلت على معناه والمعترض بان هذا ايضا

مركب واجيب بما سبق بانه وان كان مركبا بالنظر الى معناه الا انه مفرد با
القياس الى اللفظ الموضوع بازائه وفيه انه يرجع الى ما سبق فلا فائدة الى ما
دته والاصوب في الجواب ان مفهوم الموضوع ابهامي مفرد عبر عنه بهذه الكلمات
وجملة الملاحظة فهو في حد ذاته مفرد   افراده للالفاظ كلفظ الاسم
والفعل ولهذه العبارة حملان احدهما ان يكون قوله كلفظ الاسم بيانا لا
هذا الجملة وعلى هذا يكون البيان تخصيص مفهوم الاسم فكانه قال الاسم
مفهوم كلي وكذلك المفهوم افراد وهي الالفاظ مثل لفظ اسم ورفع او ضرب
وزيد فان لفظ الفعل والحرف والجزء والجملة اسماء ولذا يخبر عنها كقولك
ضرب فعل ماض ومن حرف جر وقصر والجملة اسم فذكر مفهوم الاسم واحال
عليه مفهوم الجزء والجملة وغيرهما ومفهوم الخبر يحتمل الصدق والكذب في
افراده للالفاظ كزيد قائم وقام زيد وثانيهما ان يكون قوله كلفظ الاسم
متعلق ومتمم للفظ السابق في النقلية ليس هنا لفظ كلفظ الاسم والفعل
والحرف ونحوها وضع بازاء لفظ اخر بل بازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ
وهذه الدقيقة مما يلتبس في هذه العبارة وان كان الحمل الاول اقرب فيها
فتامل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام   ولا يخفى عليك ان هذا
الحكم منقوض بامثال الضمائر اه اي الحكم بانه ليس في مقام كون الكلمة
موضوعة لمعنى لفظ وضع بازاء لفظ منقوض بالضمائر وامثالها لما
مثل الموصولات ونحوها الراجعة الى الالفاظ المخصوصة مفردة
كانت او مركبة فليس هناك مفهوم كلي يكون اللفظ موضوعا له
كما اذا قلت زيد قائم فقيل لك الذي قلته اسم مفردا وقلت زيد قائم فقيل
لك الذي قلته مركب خبري   فان الوضع هنا اي في كل واحدة من
الضمائر وامثالها او الجمعية باعتبار تعدد الامثال الا ان الموضوع

له خاص

له خاص لان الموضوع له الافراد بملاحظة ذلك المفهوم   فليس هناك اي
في مقام وضع الضمائر وامثالها للالفاظ المخصوصة او في مقام رجوع الضمير
اليها   هو الموضوع له في الحقيقة وانما اتى بهذا القيد لان هناك
مفهوم كلي يسمى الموضوع له مجازا كما يقال ضمير الغائب موضوع لما تقدم
ذكره فيجعل هذا المفهوم موضوعا له مجازا والمراد انه موضوع لجزئيات هذا
المفهوم والذي موضوع له حقيقة مبهمة والمراد افرادها فان اردت تحقيق معنى
الوضع العام فاستمع لما يتلى عليك فنقول لا بد للواضع في الوضع من تصور
المعنى فان تصور معنى جزئيا وعين بازائه لفظا مخصوصا كان الوضع
خاصا لخصوص التصور المعتبر فيه اعني تصور المعنى والموضوع له ايضا خاص
كزيد وان تصور معنى عاما يندرج تحته جزئيات فله ان يعين لفظا بازاء
ذلك المعنى العام فيكون الوضع عاما والموضوع له ايضا عام كالانسان
الموضوع للحيوان الناطق وله ان يعين اللفظ بازاء خصوصيات الجزئيات
المندرجة تحته لانها معلومة اجمالا اذا توجه العقل بذلك المفهوم العام
نحوها وهذا العلم الاجمالي كاف في الوضع فيكون الوضع عاما لعموم التصور
المعتبر فيه والموضوع له خاصا ولما علم هذا امتنع ان يكون الوضع خاصا
لخصوص التصور المعتبر فيه والموضوع له عاما فغير ممكن لان الجزئي ليس
وجها من وجوه الكلي ليتوجه العقل به اليه فيتصوره اجمالا انما الامر بالعكس
اذا انتقش هذا على صحيفة بالك فاعلم ان لفظ انا مثلا لا يستعمل
الا في اشخاص معينة اذ لا يصح ان يقال انا ويراد به متكلم لا بعينه
ليست موضوعة لواحد منها والا لكانت في غيره مجازا ولا لكل واحد منها
والا لكانت مشتركة موضوعة اوضاعا بعدد افراد المتكلم فيجب ان يكون
موضوعة لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد ويكون الغرض من وضعها له استعمالها

في افراده المبينة وكذا قال جماعة من الافاضل والحق ما افاده العضدي واستحسنه
الشريف واشار اليه الفاضل الشارح وهو انها موضوعة لكل معين منها وضعا
واحدا عاما فلا يلزم كونها مجازا في شيء منها ولا الاشتراك وتعدد الاوضاع
ولو صح ما ذهبوا اليه لكان انا وانت وهو ونحوها مجازات لا حقائق
لها اذ لم يستعمل فيما وضعت هي لها من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها
لها فيها اصلا وهو بعيد في النظر كيف لا ولو كانت كذلك لما اختلف
ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز للحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام
الى ان يتمسك في اثباته بما مثله نادر كالرحمن وقامت الحرب على ساق
وشابت لمة الليل على حرثه وانما لم يقل جزء معناه لانه بصدد تعريف
المعنى المفرد فلو عبر بما ذكر لزم ان يكون له معنى معنى وفيه انه
يتوهم انه في جعل المفرد صفة للمعنى توهم ان اللفظ موضوع لمعنى كان
متصفا بالافراد قبل الوضع وذلك لان الوضع يتعلق بالمعنى المقيد بقيد
الافراد والفعل وشبهه اذا تعلق بشيء مقيد بصفة يستفاد منه
في عرف اللغة ان تقييد هذا الشيء بصفة مقدم على تعلق الفعل به لانه
يجب ان يكون المعنى سابقا على وضع اللفظ لامتناع وضع شيء لامر
معدوم واذا كان المعنى المقدم متصفا بصفة يجب ان يكون ذلك الصفة
مقدمة وانما عبر عن هذا الامر المحقق بالتوهم لظهور الفساد في هذا اللفظ
فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما يكون بعد وضع اللفظ بل نقول
فيه لان المعنى المفرد على ما عرفته ما لا يدل جزؤه والمركب بالعكس والدال
والمدلول متضايفان لما والاحتمال المذكور مؤيد لما نقله نجم الائمة الا
ان يقال مع ان الافراد صفة اللفظ عند النحاة وانما هو صفة للمعنى عند
المنطقيين هذا واعلم انه ذكر الشيخ في طرح اللباب فينبغي ان يتركب
جزء

فيه تجوز اي في كون المعنى متصفا بالافراد قبل الوضع والتجوز ان يقال الحال
مثال المعنى لاتصافه به بعد الوضع سماه قبل الوضع به تسمية للشيء
باسم ما يؤول اليه كما قال عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه اي من قتل شخصا
حيا من اهل الحرب فله سلاحه وثوبه فسمى الشخص الحي قتيلا لانه
يؤول الى القتل الا ما لا يدل جزؤه وانما لم يقل هنا جزء
لفظه لانه يلزم ح ان يكون للفظ لفظ اخر على ما يخفى ولابد
من ايراد نكتة اه اي حين جعل المفرد صفة للفظ صار اللفظ صفتان
احدهما جملة مثبتة اعني وضع والاخرى مفردة اعني لفظ مفرد وكان
في الصفتين التشابه ليكون الكلام على نسق واحد وكان يمكنه ان يطابق
بينهما بان يعبر عنهما بالفعل او بالاسم فمخالفة الاحسن لا بد لها من نكتة
وهي بيان تقدم الوضع على الافراد بحسب الرتبة لان تقدم الزماني
غير معقول هنا لمقارنتهما فيه فاستعمل ما يدل على التقدم الزماني
اعني صيغة الماضي للدلالة على التقدم الرتبي والتي يجوز التشبيه
الحال انه يمكن ان يكون لنكتة غير ما ذكر وهو ان الصفة الاولى لما كان
لها معمول اعني الجار والمجرور والفعل اصل في العمل عبر عنها به
وان لم يساعده رسم الخط لان من قواعدهم ان يكتبوا الكلمة على
صورة الوقف عليها واذا وقف على المنون يقلب تنوينه الفا نحو رايت زيدا
فلو كان المفرد منصوبا يكتب بالالف فانه مفعول بواسطة
للام الغرض من هذا دفع اعتراضين احدهما ان الحال ما يبين هيئة
الفاعل او المفعول وثانيهما انه لا بد من اتحاد العامل في الحال وصاحبها
وههنا مختلف لان العامل في الحال هو وضع وفيه مفعول وفي الجر وفي
الدفع ظاهر وفي تقدم الحال على صاحبه مع انه نكرة محضة يجوز تقديمه

عليه على سبيل علبك ووجه صحته اه اى وجه صحة وقوع المفرد
حالا سواء كان من الضمير او من المعنى والغرض دفع ما يتوجه من انه
يجب ان يكون الحال وعامله مقترنان والوضع هنا مقدم على الافراد على
ما عرفت وحاصل الجواب ان الوضع وان كان مقدما على الافراد ذاتا و
رتبة الا انهما مقترنان بالزمان فان اتصاف المعنى بالافراد في حالة
وهذا القدر من الاقتران كاف في صحة الحالية وقيد الافراد لاخراج
المركبات وما قيل من انها خارجة بقيد الوضع لان الوضع للمفردات لا
بغير جامر ودود بما اخترناه في غير هذا الكتاب من انها موضوعة وتحقيقه
بوجهين احدهما ان المراد بالوضع اما وضع عين اللفظ بعينه للمعنى
كما في المفردات او وضع اجزائه لاجزائه كما في المركبات وثانيهما انها مو
ضوعة بالوضع النوعي ومعناه ان الواضع وضع قانونا كليا تعرف به
الالفاظ كما بين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على ا
لفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام التي يحتاج في معرفتها
الى علم النحو كلامية او غير كلامية الياء للنسبة اى مركبات
منسوبة الى الكلام بان يقال لها كلام عند ارباب هذا الفن وهي مركبات
تامة كونها تام وغير الكلامية ما عداها سواء كان اضافيا او عدديا
او مزجيا او نحوها فيخرج به اه وكذا يخرج عنه رجل بالتنوين
فان التنوين من نيابة اللام في كونها من حروف المعاني مثل عبد الله
علما اى كل مركب اضافي صار مفردا بسبب العلمية وانما صار مفردا لان المقصود
منه تشخص المسمى بهذا الاسم اى المعبود بذو الذات المحققة بجميع الكمالات
مع انه معرب باعرابين اعراب على المضاف واعراب على المضاف اليه
وانما اعرب باعرابين مع كونه مفردا لانه منقول عن مركب اضافي وعلم بالاستقراء
او الكل

ان كل لفظ منقول فاعرابه باعتبار المنقول عنه واعرابه باعتبار المنقول
اليه بالغرض من علم النحو ان الغرض منه معرفة احوال اللفظ
وتصحيح اعرابه فالمناسب له ان كل ما اعرب باعراب واحد يكون
كلمة وكلما اعرب باعرابين يكون كلاما فترك رعاية اللفظ والـ
ميل الى جانب المعنى يناسب اصطلاح اهل الميزان
وما اورده صاحب المفصل لما ذكر ان تعريف المص مختل من وجهين
احدهما خروج مثل قائمة والاخر دخول مثل عبد الله علما اراد
ان يذكر ان تعريف المفصل مختل من وجه واحد فانه لا يبقى
لفظة واحدة الظاهر ان المراد الوحدة العرفية عند ارباب اللسان
ولم تصدق مثل هذه الوحدة على عبد الله وقال الفاضل المحشي
المراد باللفظة الواحدة ما يتلفظ به مرة اى دفعة بحيث لا يصح
ان يتلفظ به مرتين باعتبارها فخرج مثل عبد الله لانه يتلفظ بكل
واحد من جزئيه باعتبار وصفه الاضافي وهو بعيد فمثل
عبد الله خرج عنه اعلم ان صاحب المفصل بعد ان عرف الكلمة بما
ذكره الشارح جعل عبد الله من اقسام الاسم العلم المركب فالظاهر ان
كلام الشارح معه على سبيل الاعتراض فنسبة الفاضل المحشي كلام
الشارح الى الافتراء افتراء ولا يحتاج الى الجواب بان المراد باللفظ في
تعريف المفصل اللفظ وزيادة التاء للمبالغة لانه بعيد غاية البعد
اعلم ان الوضع اه المقصود من هذا الكلام دفع ما يقال لم ترك
المص في التعريف قيد الدلالة ولم لم يات به كما فعله صاحب المفصل
ومحصل الجواب ان المص لما قدم قيد الوضع وكان مستلزما للدلالة
اكتفى بها وصاحب المفصل لما قدم الدلالة وكانت اعم من الوضع

لانها ان كانت بحسب جعل الجاعل فوضعية وان كان بحسب كون الشيء الاول
مقتضى للطبع عند عروض المعنى فطبيعية وان كان بغير ذلك فعقلية احتاج
الى قيد الوضع   وهو المسموع من وراء الجدار قيد بذلك ليخرج الدلالة
العقلية لان ذكره يدل بوهم الدلالة الوضعية والاخلاف في هذه
الدلالة بين المهملات والموضوعات وقيل يقوله من وراء الجدار
لانه لو سمع منه هذا اللفظ حال المشاهدة لعلم من جهتها [منقسمة] [الى]
اعلم ان هذا التقييد لفوايد احدها انه اشارة الى ان هذا الجزء لم [يقصد]
تكميله تعريف الكلمة بتصويرها ثانيها نضم قيود اليها تحصل [حصر] [ملا]
تفصيل الاقسام الثلثة ضبطها وهو لا يصح لانها اعم من كل واحد منها
ومن شان الخبر ان يكون اعم من المبتدا او مساويا له لحمل الخبر [ويقيد]
لوجود شرط صحة الحمل وثالثها ان الضمير اذا كان مرجعه مذكرا وخبر
مؤنثا او على العكس كان رعاية الخبر احسن واولى وهو ههنا [مذكرا]
فالانسب ان يعبر بضمير المذكر فاجاب بان الخبر محذوف ورابعها
وهو الظاهر وهو ان الضمير راجع اي عايد الى مفهوم الكلمة لا الى لفظها
والمفهوم لا يكون اسما وفعلا وحرفا للمفهوم من واو الجمعية فاجاب
بان المتصف ان هذا المفهوم منقسم اليها ومعنى انقسامه اليها انه
ينضم اليه قيد الدلالة على معنى في نفسها مع الاقتران ويكون مفهوم
الفعل وقس عليه حال اخويه بحجم الايمة حيث قال فان قيل يجب ان يكون
الكلمة هذه الثلثة معا لان الواو للجمع واجاب بان هذا يلزم لو كانت
هذه القسمة من قبيل قسمة الشيء الى جزئه فليس كذلك وانما هي من
قبيل قسمة الغير الى جزئياته ويكون مما اشار اليه الشارح جوابا اخر وهو
ان المقسم بقولهم وهي اسم اه اي منقسمة الى الاسم فافهم

لانها

لانها اي الكلمة اه اي قوله في اثناء التقسيم اولا دليل يصدق على [من] [اي]
احدهما لا دليل اصلا والثاني ما يدل [على] معنى ولكن لا على معنى في نفسها والقسم
الاول اليس بحرف فلا يصح جعل الثاني الحرف فيه على ان المراد بالكلمة التي
الى استعمل فيها الوضع وهي لا يكون الا المعنى   اما من صفتها انما
قدره في نظم الكلام لتصحيح الحمل لان قوله انه لتاديل المصدر [ان] ولا يصح
يقال الكلمة انها دلالة او لا دلالة لكن يصح ان يقال صفتها اما دلالة او لا
دلالة قال سيد المحققين لا احتياج الى تقدير الشيء في مثل هذا المقام فانه فرق
بين المصدر الصريح والفعل المضارع المصدر بان اوبان فانه في تاويل
المصدر باعتبار الاحكام اللفظية من صحة دخول حرف الجر عليه اي الاضافة
او نحوهما ولا شك ان معنى الفعل مربوط بلا تقدير شيء وهو محذور الشر
وقال بعضهم انما اتى بمن مع ان المقسم يتم بدونها للتنبيه على كثرة اوصاف
الكلمة وفيه نظر لان معنى حصر التقسيم ليس للمقسم الا انه ليس القسم خارجا
عما ذكر في التقسيم لان كله ليس لي مراد غيره للاشتراك معنا قولنا الانسان
اما عالم او ليس بعالم ليس الا ان الانسان لا يخرج عنهما الا انه لا يكون غيرهما [فيقتلي]
من لتبيين اللفظ وتحسينه   كان في نفسها اشارة الى ان الحرف [لا]
مستقل   بمعنى الابتداء والانتهاء اراد الابتداء والانتهاء اوضاعهن [لا ام]
معنا هما ولا فالابتداء والانتهاء العاميين معنيان مستقلان يخبر عنهما من
غير توقف على ما ذكر متعلق كقولك الابتداء خير من الانتهاء وسير مطلبك
تحقيقه انشاء فانتظره اذا عرفت هذا في اصل قولهم الحرف ما دل على معنى
في غيره على ما ذكره الشارح ان معنى الذي دل عليه الحرف متعلق لا بد من ذكره فكان
معناه حاصل في غيره لانا اذا اشتغل لفظه الى ذهن السامع لم ينتقل معه
لمعنى فكان قالب الحرف كظرف حال فلا يقال معناه فيه بل في غيره بخلاف قيمية

فانه اذا انتقل انتقل ما فيه فلذا قيل ان المعنى في نفس الكلمة اذا عرفت هذا المعنى ا
لصواب فاعلم ان له تفسيرات اخرى في كلام الافاضل احدها قول بعضهم معنى
دلالة الحرف على معنى في غيره ان تصور معناه متوقف على خارج عنه كما روى
انك اذا قلت ما معنى من فقيل في الجواب انه للتبعيض وجدت تصوره متوقفا
على الغير اذ لا يمكن تصور التبعيض الا بعد تصور الجزء والكل وهذا معنى باطل لان
ساير الامور النسبية كالقرب والبعد ونحوهما كذلك فيلزم ان يكون حروفا
ولا قايل به ثانيهما قول الخوبي المراد من دلالته على معنى في غيره انك اذا قلت
من مثلا لم يدر اهي مبعضة ام مبينة ام غيرها فاذا ذكرت مجرورها
تبين معناها وهو كما يقتضي الضعف لانه يدل على انها مشترك والاشتراك
لا يقتضي كون معنى الكلمة في غيرها والا لكانت الاسماء المشتركة حروفا و
يزيد عليه بانه لا يتم في الحروف الغير المشتركة ثالثها ما ذكره نجم الائمة الا
سترابادي حيث قال الحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها فغيرها صفة
للفظ والحسب في تفصيل هذا المعنى بالامثلة التي من جملتها قوله فاللام
في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على تعريف الذي هو في الرجل وهل في قولنا
هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد وفيه بحث
لانه ان اريد ثبوت معنى الحرف في لفظ غيره ان معناه قائم بلفظ الغير
فهو ظاهر البطلان لان الاستفهام قائم بالمتكلم حقيقة ومتعلق بمعنى
الجملة وان اريد قيامه بمعنى غيره قياما حقيقيا فباطل ايضا لما مر ولانه يلزم
ان يكون الاعراض مثل البياض ونحوه حروفا لدلالتها على معان قائمة
بمعاني الفاظ غيرها وان اريد به تعلقه بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ
استفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على معان متعلقة بمعاني غيرها
حروفا وهذا كله فاسد   كالبصرة والكوفة التي يذكر بعض الائمة

عن تماثلها لان ضميمة معنى من لفظ سرت والبصرة ومعنى الى لفظ انتهيت والكوفة
ويمكن جعل قوله كالبصرة اشارة الى ذلك لان تقرن ذلك المعنى اذ مرجع
الضمير اليه لانه المقترن حقيقة باحد الازمنة ووصف الكلمة به من قبيل
زيد حسن الغلام   في الفهم الظرف متعلق بقوله يقترن اي يقترن
ذلك المعنى حال فهمه من اللفظ   اي حين فهمه او بيان لما سبق
خرج به ما يقترن باحد الازمنة بحسب التحقيق كالضرب فانه لا
يتحقق خارجا بلا زمان لكن الزمان لا يفهم من لفظه وما يدل
على الزمان بقرينة لفظية كضارب امس وما يكون مقارنا للفهم
لكن يكون فهمه من قرينة حالية كما اذا اطلق ضارب فهم الى
زمان   مأخوذ من السمو هذا ما اختاره البصريون وصاحبه
مختار الكوفيين وهل واحد من الفريقين دلايل اضربنا عن ذكرها
مخافة التطويل   لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر قال ا
لفاضل المحشي فيكون من باب تسمية الدال باسم المدلول ولا
دنب انه باب تسمية الكل باسم الجزء لان من عادتهم ان يسمون
الدال باسم المدلول اذا كان مدلولا مطابقيا اذا عرفت هذا كله
فاعلم ان حصر الكلمة في اقسامها حصر عقلي مردد بين النفي والاثبات
لا استقرائي وان ذهب اليه بعضهم قال الشيخ جمال الدين بن هشام
في شرح اللمحة اجمع الناس ممن يعتد بخلافه على انحصار اقسام
الكلمة في ثلثة الاسم والفعل والحرف وقال ابو حيان زاد ابو جعفر بن
صابر قسما رابعا سماه الخالفة وهو اسم الفعل انتهى ووجه ا
لتسمية انه خلف الفعل وقام مقامه ورد بدلالته اسم لصدق
التعريف عليه فان قولك صه مثلا اسم لقولك اسكت اي اللفظة
على الاصح فهو بمنزلة الضرب في قولك ضرب فعل ماض فانه في هذا ا

التركيب اسم مستمات قولك ضرب من نحو ضرب زيد فمعناه الفعل والاخبار عنه
باعتبار معناه واما لفظه فاسم ولا لازم التناقض في حال الاخبار
وقد علم بذلك الواو اما عاطفة على محذوف اي قد تبين وقد علم اعتراضية
لمدح الدليل المذكور ترغيبا للطالب او المراد من ظن ان هذا الحكم
بدون تعريف الاقسام او التنبيه من لا يكتفي بالاشارة هكذا قال الشيخ
الهندي اقول ويجوز ان يكون ابتدائية وقد اما للتقريب او للتحقيق
والباء للسببية والفعل كلمة تدل على معنى اه اعلم ان المتا
خرين قد اطبقوا على ان الفعل يدل على الحدث والزمان ونسبة
الحدث الى الفاعل ما هو معنى حرفي يحتاج الى الطرفين فاستقلال معنا
باعتبار معناه التضمني اعني الحدث حتى انهم شنعوا على من اطلق
ان معنى الفعل مستقل ولم يقيده بالمعنى التضمني وضحى انه غير موا
فقه للتحقيق لان النسبة وان احتاجت الى الطرفين الا انهما جزءان
للفعل كافتقار معنى الحرف اليه الاترى ان معاني الاضافات كالمقاربة
والمباعدة والمجاورة واشباهها معان اسمية مع احتياجها الى
طرفين الا ان ذينك الطرفين مفهومان من اللفظ على قياس ما عرفت
وكلام المتقدمين في ان الزمان من اجزاء معنى مضطرب فمنهم من وافق
المتاخرين ومنهم من ذهب الى ان دلالته عليه بطريق الالتزام
ولهم دلائل اوردناها في كتابنا الموسوم بمفتاح اللبيب ونذكر
هنا بعضها اولها ان الزمان ظرف لتعلق الفعل بالفاعل و
معلوم ان الظرف لا يكون جزءا من المظروف وثانيها انهم متفقون
على ان اقتران مثل اسم الفاعل والمفعول بالزمان كاقتران
الفعل به غير ان زمان الفعل معين ويقولون الزمان ليس جزء المعنى

اسم الفاعل

اسم الفاعل وكذلك ثالثها انه لو كان الزمان جزء الفعل لم يمكن
تحقق الفعل بدونه وقد تحقق في جميع الانشاءات ورابعها انه لو كان الزمان
لزمان الماضي جزء الماضي وكذا في المستقبل لما امكن اختلافه بعارض
وقد يختلف لما في قولك ان قمت ولم تضرب فلا يكون جزءا لان ما بالذات
لا يختلف بالعارض ونحن حين اخترنا مذهب المتاخرين لا بد لنا من الجواب
عن هذه الدلائل فالجواب عن الاول انه مغالطة من باب اشتباه الفعل
اللغوي بالفعل الاصطلاحي فان الزمان ظرف لتعلق الفعل اللغوي
بالفاعل لا الفعل الاصطلاحي اعني الحدث بالفاعل وهو ليس بجزئه ليلزم ا
المحذور بل جزء الفعل الاصطلاحي وعن الثاني بالفرق بين الاقترانين
فان اقتران الفعل به باعتبار انه جزء لمعنى معناه واقتران اسم الفاعل
به باعتبار تحققه لان كل فعل من ضرب وغيره لا بد له من زمان ولم
يفهم من لفظ ضارب الا ذات متصفة بالضرب من غير اعتبار زمان
مطلق ومقيد ولذا عرفوا اسم الفاعل بما اشتق من فعل لمن قام
به بمعنى الحدوث من غير زيادة زمان مطلق وعن الثالث بعد
تسليم عدم دلالتها على زمان الحال لجواز ان يجرد النبي من جزئه
فيصير بعد زواله الجزء الاخر كما جرد والوضع عن المعنى وعن الرابع ان
الزمان الماضي جزء الفعل الماضي صورة ومعنى وتمحض في المثال
وان كان ماضيا صورة الا انه مستقبل حقيقة لمكان ان الشرطية و
عليه نقيس المضارع ومثل هذه التحقيقات وان كان المحل اللائق بها
بحث الفعل الا انا ذكرناها ههنا خوفا من مصائب الزمان
وليس المراد بالحد اه الغرض من هذا الكلام دفع اعتراض الامام الرازي
حيث قال ان مثل هذه التعريفات لا يكون حدودا لان الحد هو المركب

من جنس وفصل وجود بين وفصل الحرف المخرج لاخويه مدّني وكذا فصل الكلام
الذى به يمتاز عن الفعل وحاصل الجواب ان ما ذكرت من الشرائط
قد اعتبرها اهل صناعة الميزان واما العربية فليس المراد بالحد عندهم الا المعرّف
الجامع المانع واذا كان فصل على شيئا فمرجحه عندهم رسم عند اهل الميزان
وقه دره اى المصنف اى الدرّ فى اللغة ما يدر من الضرع كاللبن وفيه
حال كثيرة عند العرب يراد به الخير مجازا فيقال دره دره اى كثر خيره و
يستعمل فى مقام المدح والتعجب كما هنا فاما ان يكون الدر كناية عن فعل
الممدوح الصادر منه ونسب الى الله تعالى مع انه فعله لغرابته وهو
منشاء التعجب فكان هذا الفعل لله لا له واما ان المراد باقيا على حقيقته
والمراد به لبن امه التى تغذت منه حتى صار عن يكاملا والمعنى ان ذا
اللبن كانه لم يصدر من امه بل كان الذى هو الله و الكلام فى اللغة
الالف واللام فى الكلام مثل فى الكلمة قال بعض المحققين ومن اللغة الكلام ما
يكون مكتفى به فى اداء المرام على ما فى القاموس ولا يخفى انه اشد مناسبة
لما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل المنقول عنه انتهى وهو كلام عجيب
اشار اليه الشهيد الثانى فى شرح اللمعة اى لفظ فسرها العامة
باللفظ لان الكلام المبحوث عنه هو اللفظ وقيل ليخرج عن التعريف زيد
قائم اذا ضم معه لفظ مهمل لانه متضمن كلمتين بالاسناد لكنه ليس بلفظ لان ا
لمركب من اللفظ وغيره ليس لفظ قال الشريف فى حاشية المطالع من الامور
المعلومة بالضرورة ان الاشياء المعدودة لا تصير احادها ما لم يعتبر هيئة
وحدانية هى جزء صورى لها كالمركب فعلى هذا لا بد لتحقق الكلام من جزء صو
رى هو الهيئة وهو ليست بلفظ فالمجموع ليس بلفظ لما عرفت وتفسير
يخرج جميع افراد الكلام الا ان يقال تسمية لفظ باعتبار اغلب اجزائه

ومن ثم يجرى فيما قبل حقيقة او حكما اما قيد للمتضمن فالتضمن الحقيقى ما كان
جزئه حقيقيين كضرب زيد والتضمن الحكمى ما كان احد كلمتيه او كلاهما
حكميا كما الضماير واما ان يكون حقيقة بمعنى حقيقة وحكما بمعنى حكمية فما
تركب من كلمتين حكميتين مثل قولك فلان زيد ابوه قائم فان كان كل واحد من
الجزئين وان كان مركبا الا انه فى حكم كلمة واحدة لغيو هذا ذاك وهذا هو
الظاهر من تحقيقه الاتى تعد هذا فالمتضمن اسم فاعل الجواب اعتراض يرد
على المصنف واول من تصدى لدفع الشيخ المصنف وتقريره انه يلزم اتحاد
المتضمِّن والمتضمَّن لان الكلمتين ايضا كلام وحاصل الجواب
ان المتضمِن هو المجموع دون كل واحدة اللغة هذه
المتضمن فلا اتحاد قال بعض الافاضل لو جعل الباء فى قوله بالاسناد للاستعانة
لم يحتج الى هذا الجواب لان المتضمن الكلمتين مجموع الكلمتين والاسناد ولو جعلت
بمعنى مع احتج اليه وظنى انه لو عكس لكان انسب مع ما تقرر ان الاسناد
ليس لفظا وانه قد اخذ اللفظ فى التعريف والمراد من تضمنه الكلمتين فهمهما منه
او شموله لها شمول الاجزاء اى تضمنهما حاصلا بسبب الاسناد وجوز
الشيخ الهندى مع هذا ان يكون اما للاستعانة او للالصاق او للمصاحبة
وقوله اى تضمنا بيان لكون قوله الظرف صفة مصدر محذوف وجوز الشيخ الهندى
تعلقه لتضمن وكونه صفة كلمتين متلبستين بالاسناد حقيقة
او حكما اى سواء كان احد الكلمتين حقيقة او حكما والكلمة الحكمية على ما
عرفت ما صح وقوع المفرد موقعها وحيث كانت الكلمتان اه الغرض
من هذا دفع اعتراض نجم الائمة الاستراباذى على المصنف حيث قال كان على المصنف
ان يقول كلمتين او اكثر ليعم زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه بحيث يفيد
المخاطب المراد من شانه افادة المخاطب ليصدق الاسناد على الاسناد ا

الواقع في الجمل الجزئية والوصفية العلم لعلم المخاطب بمضمونها او تحمل
للافادة على التفاوت الذهن كما سبق تحقيقه او قام ابوه اى زيد
قام ابوه قال الفاضل المحشى في كون الجزء في زيد قام ابوه مركبا نظر
لان الجزء عندهم قائم وفاعله خارج من الجزء اول ما ذكر ان يتمشى على
مذهب صاحب الكشاف ومن ان الجزء لا تتم به الفائدة مع متعلقه
واما على ما هو المشهور من ان الجزء هو المجموع للزوم الحذو ربل المضاف
والمضاف اليه خارج عنه في حكم هذا اللفظ فيكون هذا قائما
مقام اللفظ حينئذ ان كلام المصنف ظاهر لانه قال ما تضمن كلمتين
بان يكون كلمتين في ضمنه فهو اذن اكثر منهما والحق ما ذهب اليه
صاحب المفصل لوجهين احدهما ان توقف المسند اليه توقف ذاتي و
على غيره توقف عارضي ثانيهما ان الاسناد نسبة لا تقوم الا بشيئين
مسند ومسند اليه لا باكثر وهما كلمتان او ما في حكمهما في تعلق الاسناد
به واليه وانما قال ظاهر لانه يمكن ان يقال المراد تضمن كلمتين فقط او اراد
بالتضمن التركيب ثم اعلم ان صاحب المفصل واللباب بعد ان عرفا الكلام
ومثلا بضرب زيد وانطلق بكر ونحوهما قال صاحب المفصل ويسمى جملة
وقال صاحب اللباب ويسمى كلاما وجملة وظاهر الحال كما فهم الشارح لكن قال
والد المحقق الشريف واعلم انه قد وقع في عبارات المتقدمين ان الكلام
يسمى الجملة فوهم بذلك بعضهم انهما مترادفان والحق ان الجملة اعم وهذه
العبارة تنظر ان يقال يسمى زيد انسانا انتهى وكانه اراد تطبيق كلاميهما
على مذهب الجمهور وان كان محوجا الى التطويل وكلام الشارح كما ذكرنا ناظر الى
حال ظاهر عبارتيهما فلكل وجه في تصدق الجملة على الجزئية اه انما قيد
بالجزئية لان جمل الانشائية عنده لا تقع اخبارا ولا اوصافا الا على تاويل

والحق

والحق الجواز ووقوع وقد سبق مجملا وسيأتي الشارح مفصلا فالجملة الجزئية مثل
يضرب في قولك زيد يضرب الواقعة وصفا نحو يضرب ابوه في قولك جاءني
رجل يضرب ابوه فان معناه يضرب الضمير المبتدا ليس مقصودا بالذات اصلا
بل المقصود اسناده الى المبتدا ولما كان الضمير حاصلا للربط بين الفعل ومبتدائه
اسند اليه وكذا في الثاني فتامل وفي بعض الحواشي اي الحواشي المنسوبة
الى المصنف كتب حواشيها على هامش الكتاب قال المذاكرة الحواشي التي كتبها ا
لتلامذته باملائه وهو المسماة بالايضاح في الايضاح شرح الكتاب لكنه
قال في بحث حروف الاستفهام ان لها صدر الكلام وهو يدل على كون قام
ابوه في قولنا زيدا قام ابوه كلاما عنده والا لم تقع حروف الاستفهام في صدر
الكلام مع ان الكلام فيه ليس مقصودا لذاته الا في ضمن اسمين انما
احتج الى تقييد هذا اللفظ لدفع الاعتراض الذي اورده الفاضل الهندي
جاب عنه حيث قال لا يحصل اى الكلام او ما تضمن كلمتين او التضمن المذ
كور او اسناد الاصلي المقصود لذاته وعلى الاولين تشكل الظرفية فيجاب بان
الكلام كلي يصح ظرفا للجزئي وحاصل الاعتراض ان كون كلمتين ظرفا للكلام
يستلزم كون الشيء ظرفا لنفسه لان الكلمتين هما الكلام وحاصل الجواب
ان الكلام العام لا يحصل الا في ضمن الكلام الخاص و اجاب عنه الفاضل
جوابا اخر وهو محمل في ضمن من فان التركيب الثنائي اه هذا انما
يفيد انحصار الكلام الثنائي والمدعى اعم من ذلك فانه على مذهب المصنف
يكون ثنائيا وفوق الثنائي وفي بعض النسخ او في فعل واسم
ووجه ان المركب من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه في ا
لذكر ونحو يا زيد جواب عما يقال ان يا زيد مركب من حرف واسم
وهو كلام مفيد جوابا فاجاب بان طرفي الكلام فيه مقدر ان والمبرد ذهب

الى ان احدهما في الكلام مذكور وهو حرف النداء القائم مقام الفعل والجزء
الاخر مقدر وهو الفاعل ويكون على مذهب من ترك الاسم والحرف الا ان يقال
الفعل اعم من الفعل الحقيقي او ما يقوم مقامه فيئول الى ما ذكره الشارح
الاسم ما دل اي كلمة دلت اللام للعهد الخارجي والمراد الاسم الذي سبق
ذكره صريحا وضمنا وانما جعل ما موصوفة بمعنى الكلمة لان مدلوله الدوال
الاربع وبعض المركبات على معنى كائن في نفسه جعل الظرف مستقرا
صفة لمعنى وهو مبني على ان كلمة في بمعنى الباء اي ما دل بنفسه على معنى
وفي جعل في بمعنى الباء بحث لنظر اخر وهو حروف الجر انما قام بعضها مقام بعض
عند بعض الكوفيين والبصريون لا يجوزونه على الاطلاق فتذكير الضمير اه
اي مطلق فيئما ضمير نفسه ودل عليهما باعتبار اللفظ مفرد مذكر وباعتبار
المعنى مفرد مؤنث ولذلك اختير في الضمير الراجع اليهما باعتبار اللفظ والمعنى
قال المص اه اي في شرح عبارة المفصل وحاصله جواز كون الضمير
المجرور في نفسه راجعا الى المعنى والمعنى ان ذلك المعنى معتبر في حد ذاته اي لا
يحتاج فهمه من اللفظ الى ضم ضميمة كما تقول الدار في نفسها حكمها كذا اي
حكمها ان فيتها الفن والفرقية فيه على مجازية اي باعتبار متعلقه
فلكون متعلق الحروف دائما وجب ليتحصل به معناه في الذهن اذ لا يمكن ادراكه الا
بادراك متعلقه اذ هو الة ضد كما استقلال الحرف بالمفهومية انما هو
لقصوره ونقصان في معناه وحصوله اي حصول ما ذكره المص في
ذلك الشرح والحصول بمعنى المضمون بعض المحققين وهو المحقق
الشريف في تعليقاته على شرح الرضي وعبر الشارح بالحصول واخرى بالاصل
تبعا لصاحب التحقيق فانما بذاته كالجسم قائما بغيره كالبياض وسواده
القائمين بالجسم ولو قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته هو موجود في خارج

ابتداء

وموجوده قائما بغيره هو موجود في غيره غايته في ايضاح معنى الحرف في مقابله
كذلك في الذهن اه اي ان ما وقع في الخارج القائم بذاته لا يصير
قائما بغيره وكذا العكس بخلاف المعقول الذهني فانه ربما يقصد الى
المدرك متعلقا فيصير مدركا قصدا او بالعكس كما سيتلى عليك
معقول اراد بالمعقول هنا المعلوم هو مدرك قصدا اي
بتوجه المدرك الى ادراكه قصدا وقوله ملحوظا في حد ذاته بيان
لقوله قصدا وهو كالابتداء المحل الملحوظ اولا وبالذات
تبعا والة اه الذي بيان لقوله تبعا فان كالقلم ليس مقصودة الابتدائية
الكتابة المقصودة بالذات هذا كله كالابتداء الخاص الواقع بين ا
لسير والبصرة فانه يعرف احوالهما وهذا كله مجمل يوضحه فالابتداء
فالابتداء مثلا وانما قال مثلا جريان ما ذكر في الابتداء نهاء والظرفية
ونحوهما والمراد بالابتداء هنا معناه الفطري وقوله قصدا منصوب
على المصدر وبينه اي ملاحظة قصدية او على الحال الكونه مقصودا
ملحوظا في ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية
ولفظه اي لحزم مفهوم الابتداء المطلق بتعقل متعلقه معا له لا انه
يتوقف فهم هذا المعنى من اللفظ عليه واذا ذكر له متعلق كما تقول
ابتداء السير من البصرة انما هو تعيين اذ هو قد يذكر بلا متعلق كقولك الا
بتداء حسن او يراد بالمتعلق المتعلق الاجمالي الذي لا يتصور الابتداء
بدونه وهو شيء ما مفهوم من لفظ الابتداء ولكان مقصودا بالذات
كمقصده هذه الدلالة وقوله وبتعا مفسر لقوله الة من غير حاجة
الى ذكر اي لا يحتاج اليها في فهم ذلك المعنى من اللفظ وان كان قد
يحتاج الى ذكره مطلقا وهو بهذا الاعتبار اي مفهوم الابتداء باعتبار

حال كونه ملحوظا قصدا وبالذات ومستقلا بالمفهومية فقط
اى لا يكون مفهوما من لفظ من قبل الحصر الاضافى او المراد به لا يحتاج الى
واض فى كونه دالا عليه وقوله لا حاجة فى الدلالة اه بيان له لا يدل على
متعلقه اى لا يدل ذلك اللفظ المفهوم كلفظ الابتداء على متعلق معنى
للابتداء الى ان ذلك المتعلق اذا لم يحتج اليه فكيف يحتاج الى لفظ
يدل عليه وهذا اى ما ذكره بعض المحققين من ان المعنى ان
لوحظ قصدا يكون معنى مستقلا بالمفهومية هو مراد النحاة بقولهم
ان الاسم والفعل معنى كائنا فى نفس الكلمة الدالة عليه بمعنى ان الكلمة
بنفسها دالة على ذلك المعنى غير محتاجة فى الدلالة عليه الى ضم لفظة اخرى
كدلالة لفظ الابتداء على مفهومه وليس مرادهم بكون المعنى فى نفس ا
الكلمة مدلولها حتى يحملوا الكلام على الجزئى ويدخل فيه الحرف
واذا لاحظه العقل اى اذا لاحظه العقل فمفهوم الابتداء من حيث
هو حالة اى بين السير والبصرة يرتبط احدهما بالآخر كما ان نسبة القيام
فى زيد قائم انما احتج اليها لربط الخبر بالمبتدا فهى فى نفسها الا ان مقصودة
كان معنى غير مستقل فى المفهوم لانه موقوف على تصور طرفيه ولا شك ان
مفهوم الابتداء بهذا الاعتبار مدلول لفظة من حتى يكون معنى لفظة الا
بتداء ومن متحدان لما فاته سبق من ان لفظة من موضوعة لكل
واحد من جزئياته المخصوصة بل المقصود تصور هذا المفهوم يجرى فيه
اعتباران وان اردت ان تعرف فكيف تصور للاعتباران فى معقول
واحد تارة يكون مقصودا بالذات واخرى بالعرض فلنوضح لك بمثال
من المحسوسات فنقول انك اذا نظرت فى المرآة وشاهدت صورة فيها فلك
هناك حالتان احدهما ان تكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها
قصدا

قصدا جاعلا المرآة حينئذ آلة فى مشاهدتها ولا شك ان المرآة مبصرة
فى هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر بابصارها على هذا الوجه ان
تحكم عليها وتلتفت الى احوالها والثانية ان تتوجه الى المرآة نفسها
وتلاحظها قصدا فتكون صالحة لان تحكم عليها كقولك المرآة صقلية
وتكون الصورة مشاهدة تبعا واستوضح ذلك فى المعقولات
ايضا بقولك قام زيد الا انك فى اول مدركه من حيث انها حالة
بين زيد والقيام والة لتعرف احوالهما فكانما مرآة تشاهد
بها مرتبطا احدهما بالآخر ولذلك لا يمكنك ان تحكم عليها او
بها ما دامت مدركة على هذا الوجه وفى الثانى مدركة بالقصد ملحوظة
فى ذاتها بحيث يمكنك ان تحكم عليها او بها فهى على الوجه الاول معنى
غير مستقل بالمفهومية وعلى الثانى معنى مستقل بها وكما يحتاج الى التعبير
على المعانى الملحوظة بالذات المستقلة بالمفهومية بلفظ يحتاج الى التعبير
عن المعانى الملحوظة بالغير التى لا تستقل بالمفهومية به
لتعرف حالهما اه اى لمعرفة حال السير والبصرة وهو كون السير مبتدأ والبصرة
مبتدأ منه ولا يمكن ان يتعقل اه اى لا يمكن معرفة ذلك الابتداء
الماخوذ على وجه المذكور الا بذكر متعلقه المخصوص كقولك الابتداء من
البصرة حسن ولا ان يدل عليه اه اى لا يمكن ان يدل لفظ الابتداء
على معناه المذكور لفظ دال على متعلقه كلفظ السير والبصرة الدالين
على معنيهما الذى هو المتعلق والحاصل اى الذى حصل من
ذلك المحصول هو الفرق بين معنى الاسم والفعل والحرف
لكل واحد من جزئياته اى لفظ من موضوعة لجزئيات ذلك الابتداء
العام كالابتداء من البصرة ومن بغداد من الكوفة ونحوهما وهذا معنى

ما قيل ان الحرف ما وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء مثلا
لكل ابتداء معين بخصوصه والنسبة لا تتعين الا بالمنسوب اليه فما لم يذكر
متعلق الحرف لا يحصل فرد من ذلك النوع الذي هو مدلول الحرف لا في العقل
ولا في الخارج وانما يحصل بمتعلق فيعقل بتعقله من حيث انهما
اي من حيث ان تلك الجزئيات حالات ونسب لمتعلقات كما عرفت
ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه اي ذلك المفهوم الكلي الذي لوحظ
قصدا وبالذات وصار مستقلا بالمفهوم يحصل ان يكون محكوما عليه
كقولك الابتداء اخير من الانتهاء او محكوما به كقولك انا متلبس
بالابتداء في كل منهما اي كل من المحكوم عليه والمحكوم به ان
يكون ملاحظا بالذات ومستقلا بالمفهوم يمكن ان تتصور النسبة
الحكمية بينه وبين غيره اي بين المحكوم عليه وبين غيره كالمحكوم به او
بين المحكوم به وبين غيره كالمحكوم عليه وتلك الجزئيات هي نسبة بين
المحكوم عليه وبه والنسبة لا تكون مستقلة فلا يصلح لان يقع محكوما
عليها وبها لملاحظة هو اليهما اي تلك المتعلقات كما سبق
وهذا هو المراد بقول بعض كون تلك الجزئيات التي هي معنى الحرف مجردة
لا تعقل الا بذكر متعلقاتها هو المراد بقولهم ان الحرف يدل على معنى في
غيرها فالمراد بغيرها متعلقاتها ويكون معنى الحرف فيها ان يكون متعلقا
باعتبارها وبملاحظتها وانما اطنبنا الكلام في هذا المقام لانه من مشكلات
هذا الكتاب واذا عرفت هذا وان بعض المفهومات يكون
ملحوظا في ذاته ويكون ملحوظا في غيره بكينونة المعنى في نفسها
اي على تقدير ان يكون مرجع الضمير هو المعنى استقلاله بالمفهومية
اي كون ذلك المعنى مستقلا في مفهوم من اللفظ فسرح كينونة

المعنى

المعنى اه حاصله ان مرجع الضمير الى المعنى او الى اللفظ متحد المآل لان ا
المستقل بالمفهومية هو المعنى على تقدير واللفظ على آخر من
كينونة للمعنى في نفس الكلمة في قوله في وجه الحصر ايضا اما ان تدل على معنى
في نفسها او لا في المعنى الآخر وهو ارجاع الضمير الى المعنى
وارجاع الضمير اي لم لم يعرض عن الظاهر بارجاع الضمير الى ما كان في هذا
الكتاب فحاصل الجواب ان عبارة المفصل في هذا المقام لم يكن مسبوقة
بوجه حصر مرجع الضمير فيه الى الكلمة حتى يرجع هنا اليها ليتوافق المقامان
وارجع الضمير في عبارته الى المعنى لقربه هنا وبما سبق من التحقيق
وهو ان المعاني الاسمية مفهومات كلية لكنها تعقل متعلقاتها بفهم
خصوصياتها التي جرت العادة باستعمالها في المفهومات متضمنة الى
تلك الخصوصيات بخلاف الحروف فانها موضوعة لتلك الخصوصيات
الغير المستقلة فان معنيهما مفهوم كلي فان معنى خ والصاحب
مطلقا غير ماخوذ معه خصوصية من الخصوصيات وكذا نظائرهما لكن لما
جرت العادة يعني ان العادة جرت باستعمال تلك الاسماء في مفهوماتها ا
لكلية واستفادة الخصوصيات ... ايصلح استعمالها في المعنى المطلق وهذا كان
الفعل دالا على معنى في نفسه اه توضيح هذا المقام ان الافعال الثلاثة مثل
كضرب مثلا يدل على معنى مستقل بالمفهومية وهو الحدث وعلى معنى غير
مستقل وهو النسبة الحكمية الملحوظة من حيث انها حالة بين طرفيها
اعني الحدث والفاعل المعين ولما كانت هذه النسبة التي هي جزء مدلول
الفعل لا تتحصل الا بالفاعل وجب ذكره كما وجب ذكر متعلق الحرف فكما ان
لفظة من موضوعة وضعا عاما لكل ابتداء معين بخصوصه كذلك
لفظة ضرب موضوعة وضعا عاما لكل نسبة ضربية بخصوصها لكن الفرق

بينهما ان الحرف لا يدل الا على معنى غير مستقل بالمفهومية فلذا لم يقع محكوما
عليه ولا به اذ لا بد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظا بالذات ليتمكن
من اعتبار النسبة بينه وبين غيره ولفضل لما اعتبر فيه الحدث وضم
اليه ضم الاجزاء اعني النسبة الى الفاعل وجب في الفعل وجب ان يكون
مسندا باعتبار الحدث ولا يمكن جعل ذلك الحدث مسندا اليه لانه
على خلاف وضعه واما مجموع معناه المركب من الحدث والنسبة
المخصوصة فهو غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح لان يكون محكوما عليه
ولا محكوما به ولما كان المعنى الماخوذ في هذا الحديث شامل للمعنى المطابقي
والتضمني لم يتخرج به الفعل فاخرجه بقوله غير مقترن اه هذا يطبقوا
الكلام على ما ذهبوا اليه ان الفعل موضوع للنسبة الى فاعل معين
وكذا على ما اخترنا وهو مذهب بعض المحققين من انه موضوع للنسبة
الى فاعل فمعناه المطابقي ايضا مستقل من حيث ان هذا الفاعل مفهوم
من الفعل فالنسبة موضوع على جزء الفعل فالمراد بالمعنى الماخوذ
في التعريف هو المطابقي لانه التابع المتبادر والالفاظ المذكورة في
الحدود وانما تحمل على ما يتبادر منها كما فعله الحد وتوضيح ما ذكروا اللزوم
عليهم خلاف ما اجمعوا عليه من عدم وجود دلالة التضمنية بدون المطا
بقية لانها تابعة لها وبيان لزوم ما ذكرنا ان من سمع لفظ ضرب فهم الحدث
والزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابقي لان من جملة النسبة الى فاعل
معين ولما توجيه الفاضل الشارح بان العالم بوضع ضرب على الوجه العام
بوضع ضرب على الوجه العام اذا سمع هذا اللفظ تذكر ونبهه الوجه
وحصر عنده مفهوم الحدث والزمان في ضمن تذكر الوضع وليس هنا من
دلالة اللفظ فلا نتوجه من لفظ ضرب الى معنى معين من حيث هو اذ ما لا

خصوص

٣٨

خصوص الموضوع له بالعمومية فاذا حصر عنده بالعمومية انتقل الى ذلك
اللفظ من حيث انه مراد فشاهدة الحدث والزمان في ضمن هذا الالتفات
هو الدلالة التضمنية ولا شك انه لم يتحقق من سامع ضرب بدون فهم
معناه المطابقي وانتزاعه بعده من الاوهام والصادقة من الاوهام
فان السامع للفظ ضرب انما يفهم الحدث والزمان من تذكر الوضع
بواسطة ان هذا المعنى جزء مدلول اللفظ اذ لا دلالة عليه بتوسط الوضع
وليت شعري ما الذي هداهم على ان يفرقوا بين ذو فوق وتحت وما
شابههما وبين مدلول الفعل فانهم قالوا انها موضوعة لمفهومات
كلية يكن لفهم الخصوصيات وذهب الغاية ذكرت معها فكذا نقول
في الفعل انه موضوع للحدث وللنسبة الى فاعل ما الا انها استعملت
مع الفواعل المعنوية يفهم تلك الخصوصيات سلمنا انه موضوع للنسبة
الى فاعل معين لكن تعينه عند المتكلم كاف في ذكر الفاعل لتعينه عند
المخاطب والسامع هذا وقد اعترفوا بان صيغة المتكلم والمخاطب موضوعة
للحدث وللنسبة الى فاعل معين يدل عليه اللفظ وليس الفرق الا
بالتعين عند السامع وعدمه فتامل واما عدم وقوعه محكوما
عليه فان المحكوم عليه لا يكون الا ذاتا مستقلة يحكم عليها بالاحكام
المختلفة مع بقائها على حالها ولما كان احد اجزاء الفعل الزمان و
هو متجدد غير مستقل على حاله منعه من ان يكون محكوما عليه
فتامل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام وما ذكرناه سابقا
مبني على هذا التحقيق على الحدث انما قيد المعنى التضمني با
لحدث لان له معنى تضمنيا اخر وهو الزمان ولكنه غير مقترن باحد
الازمنة لانه نفس الزمان والشيء لا يقترن بنفسه مع احد

الازمنة الثلثة اشار به ان الباء اذا وقعت صلة للاقتران يكون بمعنى
مع والحاصل ان الاقتران المنفي في حد الاسم والمثبت في حد الفعل هو الاقتران
عند فهمه ذلك المعنى عن لفظ اخر فمعنى هذا لا يخرج عن حد الاسم مثل
الضارب في قولك زيد ضارب امس فهو صفة في بعض النسخ
بالواو وهو الظ وعلى نسخة الفاء فهي فصيحة جواب شرط محذوف اي اذا
عرفت ما تلوناه عليك فقوله غير مقترن صفة لمعنى وجوز الشيخ
الهندي بغير على ان يكون حالا من المعنى ودفعه بان يكون خبر مبتدأ
محذوف وانما اختار الش الوصفية لان النصب يحوج الى جعله قيدا
للعامل والمعنى عليه غير مناسب والرفع يحوج بتقديره وهو خلاف
للاصل سواء كان النقل فيهما صريحا نحو رويد فرويد في الاصل
مصدر مصغر ارواد امصدر رود اي رفق بعد تخفيفه بحذف الهمزة
والالف ويجوز ان يكون مصغر رود بمعنى الرفق ومعنى كون النقل
فيه صريحا ان مصدريته في الاصل محققة ثم نقل منها وجعل اسما
للفعل الذي هو امهل فانه قد يستعمل مصدرا ايضا كما يستعمل
اسم للفعل نحو قوله تعم فامهلهم رويدا اي امهالا وهذا يدل على انه في الاصل
مصدر فنقل الى غيره لكنه لم يهجر ذلك المعنى المنقول عنه صريح نحو
هيهات اه معنى كونه غير صريح انه لم يثبت استعماله مصدرا الا انه يشبه
المصدر بان يكون على وزنه نحو هيهات فانه فان لم يستعمل في الاصل مصدر
ثم نقل وجعل اسما للفعل الذي هو بعد مصدر قوقاة كتب في الحاشية
الجلجه تقوقي اي تصيح قوقاة وقيقات على وزن فعللة وفعلال
عوضه ومه فانهما في الاصل اسمي صوت نقلا منه وجعل امصدرين
بمعنى السكون والكف ثم نقل من هذا المعنى المصدري الى معنى الفعل الذي هو

اسكت

٣٧

اسكت واكفف او عن المصادر اي عن مصادر اللتي كانت اي تلك
المصادر اصوات في الاصل والمصادر التي هذه الاسماء منقولة عن معانيها
هي نفس هذه الاسماء لان اللفظ انما ينقل عن بعض معانيه الى معنى اخر وكذا
قوله او عن الظرف اي منقولة عن معنى الظرف نحو امام فانه في الاصل ظرف
بمعنى قدام نقل من ذلك المعنى وجعل اسما للفعل الذي هو تقدم فاذا
قيل امامك زيد فمعناه تقدم زيدا او اسبقه وكذا الجار والمجرور
مثل عليك فانه في الاصل جار ومجرور ثم نقل الى معنى الفعل الذي هو
الزم فاذا قيل عليك زيدا فمعناه الزم زيد فليس شيء من الاسماء مقترن
باحد الازمنة بحسب الوضع المصدري واما بحسب الصوتي فلست
انما فضلا عن كونها مقترنة بزمان او غير مقترنة وهذا الاقتران
انما عرض لها بحسب الوضع الثاني وهذا شرح المقام موافقا الكلام
النحاة انه خال من التحقيق كيف ولو كان كذلك للزم ان نكون تسمية
هذه الاسماء معتبرة في حال التحقيق مع الافعال وعدم اقترانه باحد
الازمنة الذي هو مثبت للاسمية بحسب الوضع الاصلي وهذا بعيد في
النظر اذ اللائق بكلامهم ان يكون اسماء بالنظر الى الوضع الاول وافعال
اجاملة بالنظر الى الوضع الثاني ولذا قال بعضهم الحامل لهم على كونها اسماء
قبولها لا يقبله الافعال كالتنوين ولام التعريف ونحوهما وان اردت
التحقيق فاستمع لما نملي عليك فنقول ان مقصودهم من ارتكاب
هذا التكلفات اخراج هذه الاسماء عن تعريف الفعل وادخالها في
تعريف الاسم ونحن بنوضحه من غير احتياج اليها فنقول معنى قولهم
الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة على ما ذكروا
انه دال على حدث وذلك الحدث مقترن مع احد الازمنة اي ذلك ا

الحدث مع ذلك الزمان لمدلول الفعل واذا قيل صه مثلا فمعناها الفعل اى
اللفظ الفعل الذى هو اسكت ولا ريب ان هذا اللفظ غير مقارن لاحد
الازمنة بل معنى هذا اللفظ المتضمن اى السكوت مقارن لاحد الازمنة
بل معنى هذا اللفظ بالنسبة اليه فعل فتسميتها باسماء الافعال باعتبار
انها موضوعة لالفاظ الافعال الاصطلاحية بمنزلة اعلام الاجناس وقد يرى
ولهذا قال بعضهم اى صه مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو دال على معنى
الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشئ اذ العربى القح ربما يقول صه مثلا
مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا غير موافق للتحقيق
فان الكلام فى الاسماء والافعال الاصطلاحية لا اللغوية والا فصه مثلا
فى اللغة اسم لانه علامة على مسماه وكذا الحرف مثل عسى وكاد فان معنى
عسى انشاء الترجى فاذا قلت عسى زيد ان يقوم فمعناه ارجو قيام زيد
غير مقيد بزمان من الازمنة ومعنى كاد انشاء المقاربة فاذا قيل
كاد زيد ان يقوم فمعناه انشاء قرب قيام زيد غير مقيد ايضا بزمان لكنهما
فى الاصل مقترنة به فان كاد مثلا كان معناها القرب الواقع فى الزمان
الماضى وعسى الترجى الواقع فيه فاذا قلت عسى فمعناه ترجيت فى ذلك
الزمان   وخرج عنه المضارع اختلف النحاة مدلول المضارع من
الزمان فقيل هو الحال واستعماله فى الاستقبال مجاز وقيل بالعكس وهو لا
صواب وقيل بالاشتراك فعلى التقديرين الاولين دلالته على احد الازمنة
ظاهرة وعلى الثالث كذلك ايضا لانه اذا دل على اثنين دل على واحد فى ضمنها
اذ لا يتقدم فى الدلالة اى لا يمنع دلالته على الزمانين المعينين دلالته
على احدهما كالحال والاستقبال هل يمنع ارادة المعين كالزمانين اذا

اريدا من لفظ المضارع على تقدير الاشتراك ارادتهما سواء وهو احدهما فان اراد
الاثنين معا فالثانى ارادة الواحد وحده وهو ظ وهذا موافق للمشهور من ان
لفظ المشترك يدل على جميع معانيه عند التجرد عن القرينة لكن لا يراد شيئ
منها الا معها واما على ما ذهب ابن سينا من ان الارادة شرط الدلالة
فالامر اوضح حينئذ انه يدل الا مع القرينة ومعناها لا يدل الا على زمان
واحد   ليفيد زيادة معرفة اى ليفيد ذكر بعض الخواص والمقصود بسبب
ذكرها زيادة معرفة كان اصل المعرفة حصلت من تعريفه لكن لما
كان فى التعريف دقة وخفاء بما عرفت اوضحه زيادة للايضاح بذكر
بعض خواصه   معها اى من اول الامر ولذا قد الخبر ولم افقد
ليس الحصر   جمع الكثرة وهى الفواضل التى هى حقيقة فيما زاد على عشرة
اذ نقل له صاحب اللباب قريبا من ثلثين خاصة   ومن التبعيضية
والدليل على كونها تبعيضية دخولها على الجمع فلو دخلت على مفرد لكانت
ابتدائية يوضحه قولك هذا من الناس ومن الانسان   ولا نوجد
فى غير الشم انه بيان وايضاح لما بعده والمراد بالخاصة عند ارباب
العربية ما ذكره النحو لا كان ام لا واما كان عند اهل الميزان فالخاصة
هى الكلى المحمول على ما له الخاصة لغولك زيد ضاحك   وهى اما شاملة
او الخاصة الشاملة فى هذا المقام هى الاسناد اليه بخلاف غيرها كالام
مثل فانه لا تدخل الاسماء المعرفة بغيرها مثل الضماير واشباهها
دخول اللام اى اللام باعتبار دخولها   اى لام التعريف لها ان يكون اشارة
الى ان اللام للعهد الخارجى بارادة اللام للشايع فيما بينهم وهى لام التعريف
او ان اللام عوض من المضاف اليه لكنه لا يلايم ما بعده من الجر والتنوين
وغيرهما فان اللام فيها ليست عوضا من المضاف اليه وقد عرفت اقسام التعريف

انما قد يكون لغير التعريف صح

سابقا فلا يفيدها وانما احتاج الى القيد كلام الامر والابتداء والجحود والتعليل

والتمليك والتخصيص والقسم والموطئة له وجواب لو ولام التعجب ولام الاستغاثة

ليس من امبر امصيام فى امسفر هذا كلامه فى جواب رجل من

حمير التى هى قبيلة من طى سئله امن امبر امصيام فى امسفر والمعنى ابن جملة

الاحسان وفعل الخير الصيام فى وقت السفر صريح فى نفى ما جوزه العامة | فاجاب بم موافقا للغته ليس من البر وفعل الخير الصوم فى

من الصوم فى السفر فان البر يشمل الواجب والمستحب واذا خرج عنهما | السفر وهذا الحديث صح

بقى كونها مكروها او حراما لانه لا يصلح للاباحة فى مثل هذه العبادات

او بضم دلايل اخرى من الطرفين تحصل الحرمة صريحا لعدم شهرته كون

الميم حرفا تعريف لاختصاصه ببعض اللغات ويجوز ان يقال ان الميم بدل

من لام التعريف لانه يقوة الاشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه

وفى احتيان اى اختيار المصنف اللام على الالف واللام او على حرفا

لتعريف هى اللام وحدها وهو الذى ذهب اليه والدليل عليه ان

التعريف نقيض التنكير وقد جعل علامته حرفا واحدا وهو التنوين فلذا

علامة نقيضه لانه قد يحمل النقيض على النقيض وبان الالف تسقط فى الدرج ولو كانت

اصلا لنعت من السقوط سلمنا جواز سقوطها لما ذكر من ان الاسم الكثير | السقوط

الاستعمال يناسبه التخفيف بحذف احد حروفه لكن يجب ان يفوت تعريف مدخولها

عند حذفها لان المركب ينتفى بانتفاء احد اجزائه ولا يمكنك ان

تقيسها على حروف الجر لظهور عملها حسا فيعرف به ان هذا الاعمال الذات لمفرد

واما ثبوتها فى يا الله والذكرين حرم ام الانثيين واضرابهما فمعارض

بحذفها فى اكثر منه مع ان ثبوتها فى هذه المواضع لعلة كالعلة التى او

جبت اصل زيادتها اما فى يا الله فللمحافظة على التفخيم واما فى الاية ونحوها فلئلا

تلتبس الاستفهام بالخبر لتعذر الابتداء بالساكن لان اللام زيدت ساكنة

صاما لمعنى

ها ما المغنى فى الخفة او لان علامة نقيضه اعنى التنكير ساكنة كما مر ولما ترتب

الاسم منها ومن غيرها تعذر تحريكها لانها ان تحركت بالفتح التبست بلام الابتداء

وان تحركت بالكسر التبست بلام الجار وان تحركت بالضم حصل الثقل فى امر

الكثير المحتاج اليه فى الاستعمال واختاروا الهمزة لانها تزاد عند الحاجة

الى زيادة حرف وفتحت مع ان همزة الوصل مكسورة فى اكثر المواضع مبالغة

فى التخفيف الكهل اى على وزن هل واحتج اليه بان حروف المعانى

لم يوضع منها حرف واحد ساكن وبان الهمزة مفتوحة وقد عرفت الجواب

والمبرد الى انها الهمزة اه وهو ضعيف لحذف الهمزة مع بقاء التعريف

بحاله او ضعف منه قول الفاضل المحشى جاز توحدهما مع كونها علامة

لان اللام اللازمة لها تذكرها لانه موضوع لتعيين اه هذا التعليل

للفاضل المحشى الرضى ونقض عليه بانه قد يكون لتعيين المعنى المتضمن كما

اللام فى الحسن لانها التعيين الذات المعتبر فى مفهومها الحسن بانتسابه للصفة

والنسبة المعينة فى مفهوم اللفظ من تعريف اللام والجواب انها دالة فى

هذه الامثلة ونحوها ولتعريف الذات الموصوفة بالحسن والصفة خارجة

عن الموصوف والفعل لعله قضيته لان معناه المستقل هو الحدث

ودلالة الفعل عليه بالتضمن وقد مر الكلام فان حرف التعريف الام

بقرينة المقام فلا يرد ان من حروف التعريف حرف النداء مع انه قد دخل عليهما

او يكون مبنيا على مذهب من قال ان تعريف المنادى بتوجيه الخطاب اليه

او باللام المقدرة كما سيأتى ان شاء الله وان الخلاف انما هو فى المنادى المنكر

نحو يا رجل واما المعرفة قبله كالضماير فحرف النداء لا يفيدها تعريفا وهو

المفهوم من كلام بعض المحققين كالموصولات وقول بعض المحققين

ان النبى فى تعليم ادات التعريف بعيد فوكله وكذلك ساير الخواص يعنى مثل اللام فى

في انها غير شاملة لانها تحقق في الضمائر وامثالها وقد عرفت سابقا ان الاسناد
اليه شامل لجميع انواع الاسم ودخول الجر اشارة الى العطف على المضاف
اليه كما في الاضافة المعنوية وهي الاضافة لا لغير العمول اللفظية تعريفا
او تخصيصا كغلام زيد وفي العالم في المضاف اليه في هذه الاضافة تغلا منهم من قال
ان الحرف المقدر ماضيا وما نظر الى ان معناه في الاصل هو الموقع للاضافة
بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعناه الاضافة
قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا يمكن عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف في
غير هذا الموضع وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف
اليه منهم من قال ان عامل الجر هو المضاف واختاره نجم الائمة الرضي قال
لان حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان
غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثاني معنا وانه عامل له بواسطة
الاول فهو الجار بنفسه ومنهم من ذهب الى ان العامل معنى الاضافة وغير
الموراوسطها اما الاول فبعيد من جهة ان الحرف وان كان موقع الا
ضافة في اصله الا ان الموقع بها بالفعل انما هو الاسم المضاف له فكل يعمل
في رفته واما الثالث فلان صاحبه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضاف
والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي
اليه فهذا هو المعنى المقتضي فان اراد بها النسبة التي بينهما وبين
الفعل كما قال الخلف ان العامل في الفاعل هو الاسناد لا الفعل وهذا قيل
لم يقيد به لا فضاء معنى الفعل اليه اي لان حرف الجر وضعه لان يوصل
معاني الافعال ويوقعها على الاسماء اما اذا كان ظاهرا فظ فانك اذا
اردت ان توقع مرورك على زيد لا يتهيأ لك لا بعد تعديته اليه بالباء
لانه لازم واما اذا كان مقدرا كغلام زيد فقد عرفت ان اصله غلام حصل
لزيد فالذي اوقع الحصول على زيد هو الحرف المثل ما قلنا واما الاضافة

بين المضاف والمضاف اليه بحيث يكون العامل الفعل والمضاف اليه في نسخة

اللفظية

اللفظية اه جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال ان سلمنا كم اثبات ان مطلق
الجر من خواص الاسم وما ذكرتم من الدليل انما يثبت اختصاص الجر الذي
هو اثر الحرف بالاسم فبقي جر المضاف اليه في اضافة اللفظية فان القائل
في حق اما الاضافة والاضافة لا حرف الجر وحاصل الجواب ان الاضافة
اللفظية فرع للاضافة المعنوية لانها يلاحظ فيها معنى حرف الجر كالا
ضافة المعنوية فانك لو قلت عمرو ضارب زيد لكنت ملاحظا لمعنى
الحرف وان لم تقدره وكانك قلت عمرو ضارب لزيد والمعنوية يلاحظ
فيها اللفظ ومعناه وكانت اصلا وهي فرع لانها زائدة فائدتين وهي
ذات فائدة قل فائدته كان فرعا لكثرتها اولان الفائدة المعنوية
اقوى من الفائدة اللفظية لان الالفاظ تابعة للمعاني هذا واعلم
ان ما هنا بناقض ما سياتي من تعريف المضاف اليه بما نسب الشيء
بواسطة حرف الجر تقسيم هذا الحرف الى المضاف اليها الاضافة ا
معنوية بان يختص اه هذا بيان لكون المخالفة تصور على
وجهين احدهما ان يختص به اصلا وهو الاسم وما يخالفه هو الفعل
والحرف لكن حصرنا الفعل الظهور ان الحرف لعدم استقلاله معناه لا يحصل
لذلك وثانيهما بان يوجد على اصلها بان تمثل الاسم والفعل الا
تنوين الترنم فهو بانه اللاحق للقوافي التي في اخرها حرف الاطلاق وهي
الواو والالف والياء الحاصل من اطلاق النصب والفتح والكسر كقوله اقل
اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن واختلف في تسمية
فذهب نجم الائمة وسيبويه وجمع من المحققين بما هو تنوين لترك الترنم
لا الترنم هو التغني انما يحصل بحرف الاطلاق بقبولها لمد الصوت
بها فاذا انتفى فلم يتضح اجاء بالنون في مكانها في لغة تميم اكثرهم

بما يخالف ما يختص به

اعجبهم وكثير من قيس واما الحجازيون فلا لانهم يدعون القوافي على حالها
في الترنم والذي اعتمده واذهب اليه في التسمية بانه المحصل للترنم
لان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن واليه ذهب ابن يعيش وابن هشام
في احد قوليه وهو مختار صاحب اللباب قال وانما جيء به لوجود الترنم وذلك
لان الحرف العلة مدة في الحلق فاذا ابدل منها النون حصل الترنم لان الترنم
غنة في الخيشوم وهذه الاقسام الخمسة المشار اليها هي المشهورة وقد
نقلت في كتاب مفتاح اللبيب اقسام اخر منها التنوين الغالي وهو
اللاحق في القوافي المقيدة اي الساكنة نحو قاتم الاعماق خاوي المخترق
مشتبه الاعلام لماع الخفق يسمى به اي بما نغلو اي بذر … او لانه تجاوز
الحد من غلا في الحب اي فرط وتجاوز الحد هنا هو الحرف الساكن وقد
تعداه وزاده عليه ومنها تنوين الزيادة نحو قول الشاعر سلام الله
يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وفي المغني من قبيل تنوين الضرورة
ومنها تنوين الحكاية كتنوين زيد في قائم علما اذا اراده ابن الخباز والحق تنوين ا
لصرف لانه هو الذي كان قبل التسمية ومنها تنوين الضرورة ونحو
قول الشاعر دخلت الخدر خدر عنيزة قال في المغني هو تنوين التمكن لان
الضرورة باست الصرف والذي ذهب اليه جم الائمة وكثير انه تنوين الضرورة
وهذه الاقسام كلها مشتركة بين الثلثة الا بعد تنوين التمكن والتنكير وا
لعوض والمقابلة   عطفا على الدخول اه نصب عطفا على المصدر اي بعطف
عطفا والمراد بالدخول لفظة في قوله ودخول اللام ومدخول الدخول اي قول
الذي ادخل عليه لفظ الدخول هو اللام المجرورة بالاضافة ولو كان
معطوفا على اللام لكان التقدير ومنها دخول الاسناد اليه لان عامل
المعطوف عليه يقدر في المعطوف وهو فاسد لان المتبادر منه قوله دخلت

هذه

هذه الخاصة على الاسم اما دخولها وذكي في قوله كالف واللام او لحوقها
في اخره كالتنوين والاسناد لا يضيفه لشيء منهما لانه نسبة بين ا
لمسند والمسند اليه فخاصة الاسم ح هو نفس الاسناد اليه لا دخوله
وكذا في الاضافة او مثل اشتغاله كليهما في الاسناد اليه انتفا
وهما في الاضافة لانها نسبة بين المضاف والمضاف اليه فهي ايضا با
الرفع عطف على الدخول لا على مدخوله والمراد به كون الشيء مسندا
اليه لما كان ظاهر العبارة يتوهم معنى فاسدا حيث ان الضمير المجرور
يرجع الى الاسم ظاهرا فيكون معناه ان الاسناد الى الاسم وهذا
حكم لغو وخال عن الفائدة اوله بما في جعل الضمير راجعا الى الشيء
باعتبار ادعاء ان الشيء مسندا اليه من خواص الاسم والشارح المحقق
ارجع الضمير الى الاسم لكنه اجاب بجواب لا يخلو من دقة حيث قال والاسناد
اليه اي الى الاسم والحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية
دون الصفة المستفادة من اليه المختص به عقلا فيفيد الحصر …
انتهى وطبق المحشي من اراد العلم … عليه وحاصل الجواب المراد بين
ح وان الضمير وان كان راجعا الى الاسم لكن الحكم عليه باعتبار نوعه
وكانه قال والاسناد الى نوع الاسم ومطلقا من خواص افراده فقوله
الش والمراد به كون الشيء الخ ليس ان الضمير راجع الى الشيء المعلوم كما توهم
بل الى الاسم باعتبار انه شيء فكان قال ومن خواصه الاسناد الى
شيء وذلك الشيء هو الاسم ولا يخفى ان هذا كله تكلف بل مقصود
المص ان الاسناد اليه الذي تراه في الاسم هو من خواصه لا يوجد في
قسيمه لا ان مراده ان الاسناد اليه المنحصر في الاسم هو من خواص الا
سم حتى يخلو الحكم عن الفائدة المعتبرة مثلها التنبيه على الحل وهنا كا

يقال من خواص علي عليه السلام شجاعته التي شهدت عنه لا تصور عنين
لان الشجاعة مختصه به من خواصه   لان الفعل وضع ابتنى ان
العرب لاحظت معنى الفعل ووضعته مناقا للجامع وجهها طلة في هنا
هو المعنى المسند اصطلاحا وان اقا العرب لا تعرف المسند والمسند اليه
لانه اصطلاح جديد   لوازمهما اي لوازم الاضافة المعنوية
التعريف والتخصيص كغلام زيد وغلام رجل وهذا من خواص الاسم كما عرفت
في لام التعريف ومن لوازم اللفظيه التخفيف وهو ما يحذف التنوين
كضارب زيدا وما يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع كضاربا
زيد وضاربوا زيد والتنوين لا يدخل الفعل الا كما عرفت ولا يثنى ولا يجمع
حتى تحذف نونه واما نحو يضربان ويضربون فهو تثنية وجمع للضمير
لا للفعل والتخفيف في نحو احسن الوجه محمول عليه نزعا للباب   وانما
منزلة اه فان ملاحظة الظاهر تقتضي التغير بامر عام شامل للمضاف
للمضاف اليه وملاحظة ما ياتي من قول المصنف والجر علم الاضافة يقتضي
تغيرها بالثاني للمواضعة فالعد ولعلهما للغاية المذكورة   لان ا
لفعل والجملة اه اشارة الى الخلاف الواقع فيه فذهب المصنف وجماعة الى ان
المضاف اليه هو الفعل وذهب اخرون الى انه هو الجملة واختاره نجم الائمة
حملا للمضاف اليه هنا في هذا الباب على المضاف اليه في قولك اتيتك
زمن الحجاج امير فانه الجملة الاسمية بالاتفاق   اي يوم ينفع فا ا
لمضاف اليه في الحقيقة هو المصدر المدلول عليه بالفعل والدليل عليه
تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد
الحال دا وبما رد فان الحار صفة اليوم وهو نكرة ظاهرا فاتاه التعريف
من قبل المصدر المعرف باضافته الى العلم هذا واعلم ان نجم الائمة قد جعل

بين القولين

بين القولين حيث قال والظاهران المضاف اليه لفظا في يوم قدم زيد الجملة ا
لفعلية كان الاسمية في قولك اتيتك زمن الحجاج امير هي المضاف اليها واما من حيث
المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان في الجملة   مطلقا سواء اريد
منها المضاف اليه والنسبة التي بينهما ومعنى اختصاصهما بالاسم ان يكون
ضمنها اسما   فان من حيث مضاف الى الفعل لا الجملة لان الكلام ليس فيها اي
الاسم قسمان قد قدمنا لك في تقسيم مقسمه في قول المصنف وهي اسم وفعل وحرف
ما يوضح لك تقدير لفظ قسمان هنا فلا نعيده   معرب ومبني المعرب
ماخوذ من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد فالمعرب الاسم الذي
صار منظمه مميزا او دفع التباسه وفساده بالاعراب والمبني ماخوذ من ا
لبناء وهو القرار وعدم التغير شابهه للبناء المحكم الذي لا تغيره
الرياح   فالمعرب الفاء للتفسير واللام للعهد الخارجي الذي هو
قسم من الاسم لا سنخ خلف الاسماء فلا بد ذكر الاقسام وكذا جمع الحدود ا
لتي يذكرها في تعريف الاسم   اي الاسم الذي ركب مع غيره اه الغرض
من هذا الكلام دفع اعتراض الشارح الرضي محصلها ان المركب يطلق على
احد الجزئين بالنسبة الى الاخر وعلى مجموعهما اطلاق الزوج على احد الجزئين
او على مجموعهما ومراد المص المعنى الاول مع استعماله في الثاني اشهر ولا الفاظ
المشتركة لا تقع في الحدود فضلا على ان يكون المقصود منها معنى غير مشهور
ولو سلمنا هذا لكن لا نسلم ان كل مركب مع غيره معرب بل اذا كان مركبا مع عامل
وحاصل الجواب ان الاستعمال الالفاظ المشتركة في الحدود معيب بلا قرينة وهي
هنا موجودة لان المقصود بصدد تعريف المعرب الذي هو قسم من اقسام
الاسم والاسم لا يكون مركبا بالمعنى الثاني فاندفع اعتراض الاول والمراد من
المركب المركب مع عامل لانه الشايع بين اهل الصناعة فاندفع اعتراض الثاني

وهذه التقرير كما يدفع الاعتراض يدفع اعتراض صاحب المتوسط حيث
قرر ولقائل ان يورد على التعريف نقضا بمبنى الاصل لانه يصدق عليه انه مركب
لم يشبه مبنى الاصل لامتناع مشابهة الشيء نفسه وحاصل الدفع ان المركب صفة
الاسم ومبنى الاصل ليس باسم ويندفع ايضا بقوله تركيبا يتحقق معه عامل
اذ لا عامل المبني الاصل فذكر الاسم ح للتحقيق ويتحقق العامل اعم من ان يكون
موجودا في اللفظ او محذوفا وما لفظا او معنويا   عند المص وان كان عند
صاحب الكشاف معربا كما سيأتي   ان لم يناسبه اه الغرض من هذا ا
لكلام دفع اعتراض الوارد على ظاهر عبارة المص بانه يخرج منه غير
المنصرف لمشابهته لمبني الاصل اعني الاصل بالفرعيتين كما سيأتي وا
سم الفاعل فانه مشابه الفعل الماضي بوقوعه موقعه وحاصل ا
لجواب ان المشابهة وان اطلقت في التعريف الا ان المتبادر منها المشابهة
التامة المؤثرة في منع الاعراب وقد ضبطها الشيخ ابن مالك بوجوه ا
ربعة اولها المشابهة الوضعية كما في الضماير ثانيها كون الاسم متضمنا
لمعنى من معاني الحروف كمن ومتى ثالثها كونه نايبا عن الفعل كهيهات
ورويد ونحوهما رابعها افتقار الاسم الى متعلق لجملة وذلك كاسماء
الموصولات   اي المبني الذي هو الاصل اه المقصود من هذا التحقيق دفع
ايراد الفاضل الاسترابادي وتقريره ان المتبادر من قوله مبنى الاصل
مبني في الاصل فيرد بناء فالاضافة مثلها في ضرب اليوم فيدخل فيه
جمع الافعال المضارعة اذ الاصل في جميع الافعال البناء فينبغي ما شابه
المضارع من الاسماء وحاصل الجواب ان الاضافة بيانية اي مبني
الذي هو اصل المبنيات فالالف واللام عوض المضاف اليه فيخرج المضا
رع لانه ليس مبنيا هو اصل المبنيات   وهو الماضي اه قال بعض المحققين

جملا

جمل بعضهم الجملة قسما رابعا   في بابه ان بناء اسماء الاشارة لاحتيا
جها الى القرينة لابهامها وهي الاشارة الحسية والوصف كاحتياج ا
لحرف الى غيره وذهب الاكثرون الى ان علة بنائها تضمنها معنى الحرف وهو
الاشارة نحو كالاستفهام وكان حقها ان يوضع له حرف يدل عليها لانه
جاء على معنى الحرفية والاولى في مباسبها في محله انتهى   الاسماء
المعدودة مثل زيد عمرو بكر   المعرب اللغوي المعرب في اللغة الاسم
الذي اجري عليه الاعراب بالفعل كلفظ جاء زيد والنزاع ليس فيه لانه
يرجع الى اهل اللغة وقد سمع منهم انه كما وصفنا فلا مجال للنزاع
فاعتبر العلامة اي صاحب الكشاف وحاصل المذهبين ان العلامة ا
كتفى في تحقق المعرب بكونه قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه سواء وجد
كزيد من قام زيد فالاكثر ومنهم المص لا يكتفي به بل زاد مع القابلية
وجود الاسباب الحاجبة بتحقق الاسم لان يعطى الاعراب وهو تركيب
تحقق العامل معه وعدم المشابهة   في كون الاسم معربا حتى يكون
كالمعرب اللغوي   فلم يعتبره احد لان العلامة اعتبر الاعراب با
لقوة البعيدة والمص اعتبره بالقوة القريبة من الفعل   ولذلك
اي لاجل ان عرفت ان الاعراب بالفعل ليس شرطا في المعرب اصطلاحا يسمون
زيدا من قولك جاء زيد ورايت زيدا محذوف الاعراب معربا ويعني ان ا
السامع لهذا الكلام قابله بانه لم تكن اعراب هذه الكلمة مع انها معربة
وليس هنا علة باعثة عن الحذف كالوقف حاضرا اذا عرفت هذا فا
علم ان الحق ما ذهب اليه صاحب الكشاف والدليل عليه ان المعرب والمبني
متقابلان وقد جعل النحاة على ان للمبني ما شابه الاصل ولم يذكروا فيه
عدم التركيب لانه لي قول الشيخ ابن مالك والاسم منه معرب ومبني لشبه

من الحروف مدتي فالمعرب على هذا هو الذي اتفقت فيه تلك المثابر سواء
ركبت مع عامله اولا والمصنف نفسه لما اعتد البنيات لم يعد في جملتها الاسماء
المفردة مع ان مذهبه مخالف للاصل في اسم الذي هو الاعراب هذا وقد جعل
بعضهم الاسماء المفردة قسما ثالثا سماه بالموقوف ومشى على هذا الفاضل
البيضاوي لان الغرض اه الغرض الاهم من جميع مسائل النحو ان
يعرف احوال اواخر الكلم من كونها معربا او مبنيا واقسام كل من المعرب و
المبني من لم يعرف هذه الاحوال بالسماع من العرب لان من سمع منهم ان
الذي يقال له جاء زيد مرفوع وكان من اهل السليقة فهو لا يتكلم به الا موافقا
لما سمع منهم وح فمعرفة علم النحو لا تفيده الا معرفة اصطلاحات النحاة بان
هذا الاسم سمي فاعلا وذاك مفعولا ونحوهما وهذه فائدة غير معتد بها وانما
قلنا اي الغرض الاهم لان من جملة الاغراض الهيئة التركيبية من تقديم ما حقه
التاخير وبالعكس كوجوب تقديم المتضمن لمعنى الاستفهام ووجوب تاخير الفاعل
عن المفعول في بعض الاحوال فالمقصود من معرفة المعرب مثلا اه الفا فصيحة
اي اذا عرفت الغرض من علم النحو ومن جملة مسائله المعرب فاعلم ان المقصود
منه اه قوله مثلا يحتمل ان يتعلق بالمعرب اي ذكر المعرب على سبيل التمثيل
لان المقصود من معرفة المبني ان يعرف انه مما لا يختلف اخره الخ غير ذلك من
معرفة المبني ان يعرف مسائل النحو ويحتمل ان يكون متعلقا بما بعده يعني ان يكون
المعرب مما يختلف اخره مذكور على سبيل التمثيل ومثله سائر احكامه المشار اليها
ايضا بعده وحاصل الكلام ان المقصود من البحث والتفتيش عن احوال المعرب
معرفة انه من الاسماء المختلفة الاخر في كلام العرب ليجعل اخره في كلامه غير
مختلف ليتطابق الكلامان وح فمعرفة الاسم المعرب متقدمة على معرفة
الاختلاف انما تحصل بعد البحث والفحص من احواله لا يمكن البحث عن احواله
والدليل

لا يمكن البحث من احوال الشيء واحكامه الا بعد معرفة الشيء فمعرفة المعرب
حاصلة بمعرفة الاختلاف وتعريف المعرب به وجب ان يعرف المعرب اولا
قبل البحث عن احكامه بانه مما يختلف اخره كما فعله الجمهور ويكون المقصود
من هذا التعريف معرفة انه مما يختلف اخره لما عرفت من ان المقصود
من البحث من احوال المعرب موقوفة على معرفة الاختلاف المذكور لما
بها صارت معرفة له ومعرفتها موقوفة على معرفته لان المقصود من البحث
من احواله معرفتها ولا يمكن البحث عن احوال الشيء الا بعد معرفته فيلزم
الدور صريحا فاذا اريد دفعه فينبغي ان يعرف المعرب بغير الاختلاف
ويجعل الاختلاف من جملة احكامه فيكون معرفتها موقوفة عليه و
معرفته ليست موقوفة عليها كما فعله المصنف وهذا التحقيق الكلام
موافقا للظ كلام الش وكلام المصنف في شرح اما المحشي فقد شرحه شرحا
لا يناسب وان اختلج في قلبك شك فارجع اليه فيطابق
كلامهم الفاء فصيحة اي اذا جعلا الخ مختلفا طابق كلامهم
لمعرفة الفاء هنا ايضا فصيحة اي اذا عرفت ان المقصود من معرفة
المعرب الاختلاف لمعرفة متقدمة على معرفة الاختلاف وجب
ان يعرف على صيغة المجهول من باب التفعيل ليعرف على صيغة
المجهول ايضا لانه هو المجرد من وهو على القول به فلا اي يعرف بذلك التعريف
لتحصل بهذه المعرفة فيلزم تقدم الشيء على نفسه اي تقدم معرفة
الاختلاف على معرفة الاختلاف او تقدم معرفة المعرب على معرفة المعرب و
هذا هو الدور الصريح ينبغي اه اذا عرفت فساد تعريفهم فينبغي العدول
عنه والذي حمل الجمهور على ذلك التعريف وجود الاعراب في افراده فتوهموا
ان حقيقة المعرب ذلك ولم يعرفوا انه من عوارضه المفارقة كما عرفت

لم و ومعه

والسيد الهندي قد دفع الاعتراض عن تعريف المجهول بامكان معرفة الاختلاف بالاستعمال
كزيدا وبالاستدلال بالواحد كجحى او بالجمع كحبلى ولا يخفى ما فيه   اي من جملة
احكامه تمهيدا لما سيذكر من ان تركب المعرب مع عامله ابتداء وحدوث الاعراب
في اخره من جملة احكام المعرب   من حيث هو معرب انما قيل بهذه الحيثية
لاخراج المبني فانه ايضا ما يختلف اخره تقديرا لكن لا من حيث انه معرب ولجواب
مجمل الاتمام عن هذا الاعتراض بان المعرب يختلف اخره تقديرا اي يقدر الاعراب على
حرفه الاخير ولا يظهر اما للتعذر كما في المقصور او للاستثقال كما في المنقوص
بخلاف المبني فان الاعراب لا يقدر على حرفه الاخير اذ المانع من الاعراب في جملته
وهو مناسبة المبني لا في اخره نحو هؤلاء لانه في محل الرفع اي في موقع الاسم
المرفوع بخلاف المقصور نحو جاء الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر في اخره
حقيقة او حكما والمراد بالتبدل الحقيقي تبدل الذات الدال مثل جاءني ابوك
ورايت اباك ومررت بابيك لتبدل الحكمي تبدل كالة المقصودة من كونه علامة
نصب او علامة جر مع بقاء الذات فان هذا التبدل في حكم تبدل الذات
كما في قولك رايت مسلمين ومررت بمسلمين   او صفة المراد بالصفة ا
لصفة اللغوية اعني الحالة وتغيرها في قولك جاء زيد ورايت زيدا ومررت
بزيد فان الحرف لم يتغير بالتغير وصفا وهو كونه مرفوعة ومنصوبة
اي بسبب وهذا اظهر من جعلها للوقت او للعلة كما جعلته الفاضل الهندي
لئلا ينتقض اه فان زيدا لم يختلف مع اختلاف العوامل عليه فهو معرب لكن
اخره لم يختلف مع اختلاف العوامل عليه فهو من قبيل ما سبق   اي يختلف
لفظ اخره فالتنوين عوض المضاف اليه للفرد وان كان هذا خلاف المشهور وحاصله
ان المعرب يختلف من جهة لفظ اخره اي صورة اخره فهذه التمثيل يدفع الايهام الواقع
في النسبة الى ضمير في جملة جملة يختلف   اختلافا لفظا اي منسوبا الى اللفظ نحو حذف

المضاف

المضاف ~~واختلاف لفظا اي منسوبا الى اللفظ~~ نحو المضاف اليه واجري اعرابه
على المضاف اليه وانما لم يقل اختلافا ملفوظا كما قال السيد الهندي لان و
صف الاختلاف بكونه ملفوظا مجاز   فان قلت اه حاصل الاعتراض
ان المفهوم من قوله وحكمه ان يختلف اه ان هذا الحكم ثابت لجميع المعربات
وليس كذلك فان في بعض المعربات لم يتحقق اختلاف الاخر واختلاف ا
لعوامل وهي الاسماء التي وقعت معربة اولا فان فيها حدوث الاعراب
بدخول العامل   فليكن هذا الحكم اي الاختلاف المذكور
الاعراب اه الالف واللام للعهد الخارجي وهو اشارة الى الاعراب المذكور
في ضمن المعرب   حركة او حرف لما اعتبر كون الاعراب بهما استعمال
لفظ المشتركة بين المعاني في التعريف وارادهما ولعله اولى فانه لا يرد
فان الاعراب حركة وحرف به ذكرهما للاشارة الى انهما لا يجتمعان في موا
رد الاستعمال بل يتحقق احدهما في بعض المعربات والاخر في بعض اخر
اي لغو المعرب واما النون في الزيدان والزيدون فهي بمنزلة التنوين ولذا
تسقط للاضافة فاخر الاسم الالف والواو   ذاتا او صفة تمييز
عن النسبة في اختلف اخره اي ما اختلف ذات الاخر كما اذا كان اعراب
بالحروف او صفة كما اذا كان بالعامل   العامل والمقتضي فان ا
لعامل مثل ما جاء ورايت والمقتضي للاعراب كالفاعلية والمفعولية
والاضافة وان كانا سببين للاختلاف الا انهما اليا حركة والاخر ما في
في الحاشية لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة
فالاولى ان يسند اخراجها الى السببية القريبة المفهوم من الباء الجارة
وابقاء ماء الموصولة على عمومها انتهى اقول المتبادر من الحروف الواقع
نفسها للاعراب ويكون محلا اخر الاسم المعرب وهو مخرج الباء الجارة

على نحوهما بان يكون مكون موصوفة بمعنى شيء من الاسباب البعيدة فانك
اذا قلت جاء زيد مثل فجاء سبب لفاعلية زيد وهي سبب للرفع الذي في زيد
والرفع سبب للاختلاف الذي في آخر زيد فالاعراب سبب للاختلاف بلا واسطة
والعامل والمقتضي وان كانا سببين للاختلاف لان سببيتهما بواسطة
وقال نجم الائمة ويمكن الاعتذار للمص بناء على ظاهر اصطلاحهم ان
العامل كالعلة الموجدة بان يقال الا استعانة دخولها في الالة كالقدرة
في الموجدة انتهى وهو دفع للاعتراض بوجه متعلق بمعروف اشار الى ما ذهب
اليه بعض النحاة من انه مبنى للاضافة الى المبنى صحح بالضمير الراجع الى
المعرب قال بعضهم ويحتمل ان يتعلق يخرج اى اخرج حركة نحو غلامي
على اختيار المص لانه عند البعض اعراب في حالة الجر وهو احتمال بعيد
اختلاف هذه الحركة كما تقول جاء غلامي ورأيت غلامي او انه
يختلف حكما وهو الاحوط لموافقته ما سبق ما قبل ياء المتكلم ولهذا كانت
موجودة قبل دخول العامل ثم حد الاعراب اه رد لما ذهب اليه الشيخ
الهندي في احد قوليه من ان قول المص ليدل اه من تتمة الحد وقد خرج
بها حركتا غلامي لانها لا تدل على معنى من المعاني المعتورة والشيخ اخرج هذه
الحركة بقيد الحيثية كما عرفت وجعل العلة خارجة عن الحد اختلاف وضع الا
عراب على عدم جريان الاعراب في الافعال والحروف فان المعاني التي فيها لا تعتور
على كلمة واحدة بل لكل معنى من معانيهما له صيغة ولفظ بانفراده كمعنى المفرد
فان صيغته ضرب والمثنى ضربا وقس عليهما وكذا الحرف فان الابتداء له من والفرضية
لها في والحاصل ان المبنى لتلك المعاني بعضها من بعض هو اختلاف صيغتها
بخلاف الاسماء فانه قد يوجد في اسم واحد معان مختلفة لا يميزها الا الاعراب
نحو ما احسن زيدا وما احسن زيد فان معنى الاول اي شيء احسن زيدا ومعنى الثاني

ماسار

ماسار فيه ذا حسن ومعنى الثالث اي عضو من اعضائه اي خلق من
من اختلاف نحو حسن هذا المعنى اى ان قوله ليدل اه مبني على
فائدة اختلاف وضع الاعراب حيث قال في شرح على الكتاب
انه خارج اي لم يرد بقوله ليس هذا من تمام الحد واللام فيه متعلقا بما هو
خارج وهو الفعل المفهوم من فحوى الكلام وهو وضع المجهول فهو علة
لذلك الفعل المقدر كما توهمه بعض الشراح بل اراد به ان الحد قد تم قبله
لا لكنه علة لاختلاف المذكور في الحد وقوله واللام بالنصب معطوف على
اسم ان فهو داخل في حيز النفي وقوله المفهوم اه صفة الفعل اعني وضع
فانه بعيد العدم مفهومية من فحوى مثل العبارة وان فهم لا يفهم
الا الخواص وهذه الرسالة انما وضع لتعلم الصبيان وبين المحشي
بقوله اذ لا نظر الى وضعه لا قصدا ولا تبعا وهو حسن فاللام فيه
اي اذا عرفت ان ما ذكره بعضهم فاعلم ان اللام فيه اه ليدل الاختلاف
اه ان قيل لما استند الدلالة الى الاختلاف مع ان الاعراب الدال على المعاني
عند المص انما هو ما به الاختلاف اعني الحركة والحرف لا الاختلاف كما ذهب
اليه الجمهور لان الاختلاف امر لا يتحقق الا بتوارد الحركات فلا يسمى اعرابا قلت
لما كانت الدلالة على المعاني مستندة الى الاعراب من حيث الاختلاف فكيف
الاختلاف ايضا دال على المعاني ناسب الاشارة الى هذه الحيثية ايضا
الفاعلية اه فيه رد على المص الرضي حيث فسر المعاني بكون ا
لاسم عمدة وفضلة بلا واسطة حرف الجر وبواسطته والمعتورة
على صيغة اسم الفاعل المعتورة بالفارسية دست بدست كردن چيزى را و
فيه نظر وعلى الشيخ الهندي حيث ذهب الى ان المعتورة على صيغة اسم المفعول
اي ان الاصل تعاورها المعاني بان يجيء اسم فيأخذ الفاعلية ويجيء غيره

وياخذها وهكذا وجد الود ان هذه المعاني انما اقتضت الاعراب باعتبار كونها صادرة
على الاسم فاحتيج الى ما يميز كل من هذه العوارض عن العارض الاخر لا بسبب كونها
معروضة للاسماء هذا مع ان المروي عن المصنف كسر الواو على تضمين او تضمين
ان تفسر بكلمة معنى كلمة اخرى دالا عليه بذكر شيء من لوازم الكلمة الاخرى فهيهنا
قد اشرب الاعتوار معنى الاستيلاء دالا عليه بذكر العلى المعدى به والا فالاعتوار
من الافعال المتعدية بنفسها المتضادة اي المتضادة تلك المعاني فان الفاعلية
معنى العمدة والمفعولية معنى الفضلة فاختلافها صار سببا لاختلاف الاعراب
بسببها اي بسبب العلامات فوضع اجل الاعراب له هذا دفع اعتراض ناشئا
من الكلام السابق تقديره انه قد ظهر من قوله فاذا تداولت المعاني الى اخر الكلام
ان وضع الاعراب لاختلاف المعاني مع ان عبارة المتن ان وضع الاعراب الكلام
على نفس المعاني لا على اختلافها وحاصل ما اجاب به ان وضع الاعراب غير ما
خوذ معه حيثية الاختلاف للدلالة على تلك المعاني واما وضعه مختلفا فعلته
اختلاف تلك المعاني وكلا المعنيين مفهومان من عبارة المصنف فانه قال الاعراب
حركة او حرف او حروف اختلف به ليدل على المعاني فان جعلت الدال هو الحركة والحرف
مجردين عن قيد الاختلاف فهذا هو الشق الاول وان اخذته مقيدا بالقيد فهو
الشق الثاني فكانه قال الحركة والحرف مقيدان بالاختلاف يدلان على المعاني المختلفة
انما يجعل الاعراب اي مطلق الاعراب سواء كان بالحركات او الحروف لما
تاخر الاول فظاهر واما الثاني فلان الحرف الذي هو العلامة علامة الاعراب لما كان
الاخر فالدلالة وانه لما وقع بعد الكلمة الحروف فكان وقع بعد الكلمة لان الكلمة
في حكم الاول على صفة اي صفة للمعنى اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة
وذهب بعض الائمة الى ان هذه صفات الالفاظ وعلى تاخير الاعراب بان الدال على الشيء
بعد الموصوف او من عرينه وقيل اذا كان في اخر الاسم هذا التغير كان كلاما

بجوبز

مجوبا عند المخاطب فسمى اعرابا ماخوذ من قولهم امراة عروب اي محببة اعراب
الاسم اي مطلق الاعراب فانه ادبعد دخول الجزم والدليل على القيد انه في بحث الاسم
تلك اشار به الى ان مجموع قوله رفع ونصب وجر خبر واحد فيصح حمله على المبتدا لان الرفع
وحده مثلا ليس انواعا فيكون العطف مقدما على الجمال كما في قولهم البيت سقف و
جدران هذا على طريقة الجمهور واما على طريقة الزمخشري وهي اللتي اخترناها
من ان الخبر هو الذي تتم به الفايدة مع متعلقه ان كان فلا حاجة الى مثل هذا
التقدير وقد سبق الكلام في مثله فارجع اليه رفع ونصب وجر سمي الرفع
رفعا لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به او لانه مرتبة بين الحركة وسمي
النصب نصبا لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به او لانه بسبب الفضل
في الكلام من غير ان يحتاج اليها الكلام وسمي الجر جرا لان عامله يجر الفعل الى
الاسم او لان الشفة السفلى تجر الى اسفل عند التلفظ به الاعراب هذا
على مذهب بعض البصريين والجر يخفض على مذهب الكوفيين الى ابع الجزم في الحركات
البنائية واما الحركة الرابعة فهي السكون على قلة بالقرينة كقول المصنف بالا
لضمة رفعا اه فالرفع الفاء للتفسير اي علامة كون الشيء فاعلا فالياء
في الفاعلية للمصدرية ومعنى الباء المصدرية انها التي اذ دخلت على خلفة
كلمة او لحقها بالمصدر واحتيج اليها في هذا المقام لتصحيح الكلام فان الرفع ليس علما
الفاعل اعني الذات المتصفة بالفاعل به علامة وصفه اعني كونه فاعلا
والا فالذات لا تحتاج في معلومها الى الاعراب بتقدير كالمبتدا والخبر فانهما او
ان لم يكونا فاعلين اصطلاحا لكنهما في حكم الفاعل من جهة ان الفصل صدر
منهما وكون المبتدا مسندا اليه وكون الخبر جزءا ثانيا من الجملة وذهب الشيخ الهندي
الى جعل الياء للنسبة وهو عند المحققين يرجع الى ما ذكره الشيخ مع ان يختار
اقرب الى الفهم ما اختاره الفاضل الهندي وانما اخص الرفع هذا

الاختصاص اضافي بالنسبة المفادة الى المضاف اليه وانما قلنا ذلك لوجود لم تقع
في غير الفاعل كالملحقات وبين الاختصاص في الفاعل لكونه اصلا في الاعراب
هنا ما اجرى عليه المحشون والاظهر انه قصد الحصر الحقيقي لا بين ما ذكروا
بين الملحقات داخلة في الفاعل على ما عرفت من قبله حقيقة او حكما فهو
شيء واحد له دون بخلاف المفاعيل فان كلا منها نوع من انواع المنصوبات
وبيان ثقل الرفع وخفة النصب ظاهر مما سبق في وجه التسمية
فاعطي اه قوله ضمن الاعطاء معنى الجعل فعداه الى المفعول الثاني باللام قوله
ولما بينوا اه او ثقل السكون لما لم يستلزم ايضا مرتبة الفاعل في القلة
ولا مرتبة المفعول في الكثرة فناسب فاعطيت اياه   العامل الالف و
اللام للعهد الخارجي وهو اشارة الى العامل المذكور سابقا ضمنا في تعريف
المعرب او معنويا العامل المبتدا   اي يحصل الشارح وبيان للمبتدا
من التقدير هو القيام مثل قيام البياض بالجسم والمعنى قائم بالاسم بالعامل
موجودة فيه   اي معنى اشارة الى ان اللام في المعنى للعهد الخارجي اي المعنى
المذكور سابقا في ذكر المعنى او للعهد الذهني اشعر ان المراد معنى معينا
كما يفهم من التعريف   بحث عامل العلم انه قد وقع الاختلاف في عامل
الفضلات فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل اذ باسناد احدهما الى الاخر صار
فضلة فهما معا سبب كونه فضلة فيكونان ايضا سببا عاملا منه الفضلة وقال
هشام ابن معاوية هو الفاعل واستقربه الرضي محتجا عليه بان الفاعل جعل الفعل
الذي هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما فصار غيره من الاسماء فضلة
وقال البصريون العامل هو الفاعل نظرا الى كون المقتضي للفضلات وهذا هو
الذي اعتمد عليه في مفتاح اللبيب فان الفعل عامل في الفاعل هو اقوى من المعمول
بالاتفاق ويمكن تطبيق كلام الشارح عليه وان كان ظاهره الاول   معنى الاضافة

هو

وهو كونه مضافا اليه   فالمفرد الفاتحة اي اذا عرفت فنقول المفرد اه
اي الذي لم يكن مثنى قد يطلق المفرد على ما يقابل المركب وقد يطلق على ما يقابل
الجملة وقد يطلق على ما يقابل المضاف وقد يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع
ولما كان ارادة كل واحد من الثلثة السابقة فاسدا فسره بالمعنى الرابع والقرينة
جعله مقابلا   اي الذي لم يكن اه هذا تعريف لجمع المكسر وتعلم ان ما تغير
بناء من بنية مفرده وذلك التغيير اما ان يكون محققا او مقدرا والاول اما
ان يكون بتغير التشكل دون الحروف نحو اسد واسد او بتغير التشكل بزيادة
في الجمع نحو رجل ورجال او بتغير التشكل ونقصان في الجمع رسول ورسل او بزيادة
ونقصان معا غلام وغلمان والثاني نحو فلك تقدير الضمة في المفرد كضمة
قفل وفي الجمع كضمة اسد   ان يكون بالحركة وانما كان هو الاصل لوجوه
اولها انا لما افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات اولى لانها اقل واخف
وبها يحصل الى الغرض ولم يكن بنا حاجة الى تكلف الاثقل وثانيها انا لما افتقرنا
الى علامات تدل على المعنى وتفرق بينها وكانت الكلم مركبة من الحروف وجب ان
يكون العلامات غير الحروف لان العلامات غير المعلم وثالثها ان الاصل ان يكون الدال
على صفة الشيء كالصفة عليه   والفتحة نصبا كتب قدس سره في الحاشية هذا
تركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم
مجرور والمص اجازه وان لم يجوزه الجمهور انتهى وبيانه ان الفتحة معطوف على الضمة
والعامل فيه اولى وقوله نصبا معطوف على رفعا وهو منصوب على الظرفية
العامل فيه الفعل المقدر يعني يعرب   على الحالية والمصدرية كتب في
الحاشية على معنيا انه اعرب هذا القسم بالضمة حال كونها مرفوعا او اعرب
بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا انتهى اقول التقدير
الاول اشارة الى النصب على الحالية وبين فيه ان المصدر بمعنى اسم

المفعول النسج الحالين ان صاحب الحال وعامله محذوفان فان تداول
عليهما بالمقام لكونه فعلا خاصا فا الطروح لغو فقول المحقق الشريف
ان العامل فيه لفظ القايم مقام مصدر متعلقه فاسد والاستان الحال
لنصب على المصدرية مشتملا على بيان الفعل المقدر وعلى بيان ان المصدر
الحقيق محذوف اعنى لفظ اذهب لكن لما حذف اجرى اعرابه على المضاف
اليه ووسم باسمه ولو قدره بيبيع دفعا وينصب نصب السلم من هذا
لتكلفات وهو ما يكون بالالف هذا مفهومه اصطلاحا وهو
شامل لما كان مفرده مؤنثا كمسلمات او مذكرا كحمامات
ومعلومات في اشهر معلومات وبلا مثل النصب كما ذكرنا وبغيرها
كتمرات وعرفات وكسرات بكسر الكاف وفتح السين جمع كسرة وسمي جمع المؤنث
السالم باعتبار الغالب ان الجسم تعليل لسكون الكاف منفهومها
واو لان الواو ينقص منها حالا افرادها وحالا اضافتها الى ياء المتكلم
اصله فوه والدليل عليه جمعه على افواه حذفت الهاء لان الاعتماد
في المخرج عليها ضعيف فاذا وقعت طرفا حذفت لاستثقال الحركة
عليها فاضيف الى الكاف وضم الفاء لمناسبة الواو فصار فوك
اصله ذوو ونقلت ضمة الواو الى و وحذفت تخفيفا وضمة
الذال للاتباع والنحاة طبقوا على ان اصلها ذوو وهو الصواب
لقولهم ذويان فاعرب هذه اشارة الى متعلق الجار والمجرود
اعنى قوله بالواو بالامثلة فاخوك وباقي الامثلة مكتوبة موحدة
كما في الاسماء من انها معربة بالحركات التقديرية وهو الاصح او
مبنية كما ذهب اليه بعضهم فيبان الشرح شاملة للمذهبين
بكونها الى الحاء مع انها اذا اضيفت الى غير الكاف كالهاء مثلا

اعربت

اعربت بالحروف ايضا واعلم ان في اعراب هذه الاسماء مذاهب احدها ما
ذهب اليه المص وهو المشهور بينها انها معربة بالحركات مقدرة
على الحروف وكان الاصل ابوك استثقلت الضمة على الواو فسكنت
وضم ما قبلها للاتباع وقد دلت الضمة على الواو ورابعها وهو
مذهب الفرا انها معربة بالحركات اللفظية بحالة الافراد وعليه
ورد قوله عليه السلام من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ا
بيه ولا تكنوا تعزى اى انتسب وهو الذي يقول يا لفلان ليخرج
الناس معه الى القتال في الباطل وقوله فاعضوه يا اخا الشدة اى
قولوا له اعضض على هن ابيك اى على ذكر ابيك اى قولوا له ذلك
استهزاء به ولا تجيبوه الى القتال الذي اراده اى قل له بذكر ابيه
الذي انتسبت اليه مساه ان ينفعك فاما نحن فلا نجيبك ولا تكنوا
اى لا تذكروا كناية الذكر وهو الهن بل اذكروه صريح اسم الذكر و
هو ايرو تكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون سادسها
كونها مقصورة كعصا وعليه ورد قوله كره اخاك لا بطل واول
من قال عمرو بن عاص لما عزم عليه معوية لخروجه الى مبارزة امير
المؤمنين رض فلما التقيا ورأى منه تلك الصولة الحيدرية المشتملة
على تهزيم الرجال وفلق هامات الابطال قال مكره اخاك لا بطل اى
اى لا تقتلني بشجاعتك اى شجاع اقدر او على جماعة او على نقل رواية
بلا ان اخرك يا امير المؤمنين جبرني على ملاقاتك معوية اللعين وقيل
اول من قال ابو حنش حين قال الدخالا وقد بلغنا ان ناسا من اشجع
في غار يشربون وهم قاتلوا اخويه هلاك في غار فيه طيبا لعلنا
نصيبه منها وانطلق به اليه فاقام على فم الغار دفعا ضربا يا ابا حنش فقال

والحج وقاتلوهم ما انفقتهما معه
با الكل في الحجاز بالفضة

بعضهم اباخنش لبطل فقال له ابوخنش كره اخاك لابطل وكلاهما قالا هذا
القول وانما الخلاف في الاولية ونحن قد ذكرنا دلايل المذاهب وما اخترناه والدليل
عليه والجواب عن ادلة الخصم في كتابنا الموسوم بالفوايد النحويه تركناها
هنا للاختصار   تامة اما الوحشة بينهما فمن حيث المعنى وهو ظ
ومن حيث الاعراب فان اعراب المفردات مرغوب اليها لانها اصل للمثنى
والجمع فاعرب بعض المفردات اعرابها طلبا لتلك المناسبة   كل اعراب
اسما لان هذا الاعراب للتناسب بينها وبينهما فالرعاية من كل وجه مطلوبة
منبئة عن تعدد لانك اذا قلت اخوك وابوك مثلا فيفهم منه
اثنان انت والاخ او الاب والمراد بالتعدد المستفاد من تعدد
الالفاظ بان يفهم كل معنى من لفظ كالمثال المذكور فان الاخ مستفاد
من اللفظ للمضاف والمخاطب من المضاف اليه فيقول الفاضل ا
لمحشي واعلم ان ظ انه جعل كل من الابناء عن التعدد ووجود
حرف صالح وجها لجعل الاعراب في هذه الاسماء الستة دون غيرها
بالحروف ولا يستقيم لان الابن والولد والوالد والام والقريب الى غير
ذلك منبئة عن التعدد فالاول ووجود بدون اعادة اللام غلط
صريح ووهم قبيح   ولو وجد حرف صالح فاستراحوا من جلب اجنبية
سيما عين يرفع الابهام عن لبنة الوجود من حرف الى الحرف اي انه
قد سمع وجود ذلك الحرف عند الاضافة الى غير الياء وقت ارادة الاعراب
وان حذف حالة الافراد وحالة الاضافة الى الياء بخلاف اسماء المحذوف
الاواخر كيد ودم فان اصلهما يدي ودوم فانه لم يسمع وذلك
المحذوف مطلقا لا وقت الاضافة ولا غيره   يلحق به في الاعراب مفرده
وهو كلاهما وانما لم يجعل مثنى مع انه لم يطلق الا على اثنين لانه لم

اعني

اعني كلا ونحوه اذ جاء الضمير المفرد اليه قال الله تعالى كلتا الجنتين اكلها
هذا ما ذهب اليه البصريين وعند الكوفيين الالف في كلتا للتثنية و
لونهم حذف نونهما للزوم الاضافة وقالوا اصلهما كلل المفيد للاحاطة
خفف بحذف احد اللامين و زيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود
الاحاطة في المثنى لا في الجمع وقد عرفت فساده   كلتا وتاء وهو لا
يجوز ان يكون زايدا لانه   لم يوجد في الكلام ولا يجوز ان يكون
للتانيث لانها لا يكون الا بعد ثلثة وهذه وسط الكلمة بل هي عوض
هو الواو والالف بعدها للتانيث وقبلها ياء مع ان الف التانيث
لا تقلب ليكون فرقا بين الوقف والوصل   فرع كلا لان المؤنث
طار على المذكر لانك تقول ضارب ثم تقول ضاربة   واثنان
وليس مثنى اذ لا مفرد له من لفظ والالف والنون فيهما ليس زايدين بل هما
من جوهر الكلمة   ماسمي به اصطلاحا فيه لا على الاثنين الهندي جند
فالاولى جمع المذكر السالم وما على صيغته فيكون من باب حذف المعطوف
والمراد صيغة جمع المذكر فلا يرد نحو سنين وثبات وقلين من جموع ا
لمؤنثات ولو قال الجمع بالواو والنون لكان احسن انتهى وبيان الرد
انه حمل جمع المذكر على مفهومه اللغوي وهو كون مفرده مذكرا
فعلى هذا يحتاج مثل سنون واضرابه وليس كذالك بل المراد به الجمع في
اصطلاح النحاة وهو ما جمع بواو ونون   والواو وقالوا الرجل
في كلام العرب كلمة اخرها واو وبعدها ضمة والواو كذالك واجاب بعضهم
بان الواو في معرض التغير فلم يعتد به واخرون بان الواو لما قام مقام
الضمة صارت كانها ضمة   لا عن لفظه فلا يكون جمعا سالما لو
جوز ان يكون مفرده من لفظه وهذا من معناه فان ذو بمعنى الصاحب

والونيعني اصحاب   واخوانها اقول وقد حمل ايضا على جمع المذكور في الاعراب
جموع تكسير مثل بنون جمع ابن واجزون بكسر الهمزة وحكى يونس فتحها وبفتح
الحاء المهملة وتشديد الراء جمع حرة بفتح الحاء ارض ذات حجارة سود
فما في نسخ شروح الالفية من نخوخة وحوين تصحيف من النساخ
لانه اى لان ثلثين ثلث عشرات فلو كان عشرون جمع عشرة لصح اطلاق
عشرين على ثلثين كما صح اطلاق زيدون على زيد و زيد و زيد
ولا يتعين اه اى لا تدل الجموع اذا اطلقت على اعداد معينة
الا بقرينة بخلاف هذه الاعداد فان التعين معلوم منها عند الاطلاق
وكثرة التثنية بالنسبة الى الجمع يتوقف على ان ادلته وشروط تلك
وهو كونه بلا المذكر عاقل بخلاف التثنية فانها تحقق بدون شرط وما
كان اقل شرطا كان اكثر افرادا   لوقوع كل منهما اه فلذلك اذا قلت جاء غلام
زيد ليدل ان الكلام مستقلا ومفيدا بدون ذكر زيد الا ان ذكره لرفع الاشتباه
الذى اشار الى تقسيمه اليهما في حكم المعرب حين قال لفظا وتقديرا وانما
قال ذلك ليصح تفسير قوله التقديرى واللفظي المعرف بلام العهد بما اراده
ولما كان التقديرى اه ولما كان المناسب تاخر عن اللفظي لانه
اصل له اذ الاصل في العلامة ان يكون ظاهرة   اى تقدير الاعراب
فالالف واللام قائمة مقام المضاف اليه   اى في الاسم تمامه
صوفة لا مصدرية كما قاله الفاضل الحفيد لفوات الملايمة لما سبق
من بيان محال الاعراب لانها اسماء كما عرفت   اى محذوف فان
المحذوف ولعله في حكم الثابت فلذا لم يجر الاعراب على الصاد   قبل
دخول العامل متعلق بما اشتغل   غير مرضي لان كسرة الجر هي التي يحدثها
عامله وقد عرفت انها سابقة على العامل هذا وقد ذهب بعض الجان

منه

مثل غلامي ليس بمعرب ولا مبني لتوسط اخوه بالامتزاج والاعراب والبناء
من صفات الاخر والجواب ان مثل هذا الامتزاج لا يخرج الاخر من كونه
اخرا اذ هو امتزاج بعلبك فانه مع كونه اشد من هذا الامتزاج ذهب
كثير الى اعراب الجزء الاول منه   مطلقا حال من مدخول الكاف
والعامل فيه الفعل المفهوم من الكلام وهو تقدر   في هذين
لنوعين اشارة الى ان قوله مطلقا العصا وغلامي وان كان فائدة
التعميم مخصصة بغلامي اذ فائدته نذر من قال غلامي معرب لفظا في حال
الجر   اى في حالتي الجر والرفع والنصب اشارة الى ان قول المصنف وجرا
ظرف للاستثقال لا حال كما جوزه الفاضل الهندي   عطف
على قوله كقاضي لا على قاض كما جوز الفاضل الهندي لانه يوجب زيادة
واحد من الكاف ونحوه والاصل عدم الزيادة   يعني تقدير الا
عراب للاستثقال اه والمقصود بهذا الكلام بيان المراد المضمر من
تعداد الامثلة ان تقدير الاعراب للاستثقال كما يكون في الاعراب
بالحركة قد يكون في الاعراب بالحروف واستيفاء جميع صور الاعراب
التقديري حتى يرد على المصنف انه ترك بعض الامثلة كمثال الاعراب التقديري
في الاحوال الثلث كما في الاسماء الستة والجمع المذكر السالم المضاف الى الاسم
المعرب باللام نحو جاءني ابو الحارث اه ونحو جاءني صالحو القوم او اما
مما اعرابه تقديري   فلانه علامة الرافع لان علامته الواو واما
بيد منها فقول الفاضل الجاربردي في كتاب المغني في ذكره ابن الحاجب
نظر لان الياء الاولى فيه عوضا من الواو وكلما كان عوضه مذكورا يكون
لفظا لا تقديرا لان المعوض كالمعوض منه ليس بصواب   وقد يكون
الاعراب بالحروف ضابطه ما اذا كان حرف الاعراب مدة ولا ساكنا   اى فيما

ماذكر يريد توجيه افراد الضمير مع تعدد مرجعه بانه راجع الى المذكور
مما تعذر فيه الاعراب او استثقال يعني ضمير ماعداه راجع الى ما ذكر من ذكر
الاعراب المتعذر والمستثقل الا الى ما ذكر من الامثلة المذكورة حتى يراد ان
الاعراب في بعض ما عداه من المذكورة تقديري ايضا كما تلونا عليك ولما ذكر في
تفصيل اه يريد بيان ارتباط بحث غير المنصرف بما قبله ونكتة غير المتصرف
وكان غير المنصرف اقل اي اقل افرادا لان شرايطه وموانعه اكثر وقد
عرفت ان كلما كان للشيء شروطا كان اقل افرادا   واكتفى بتعريفه اي عن
تعريف المنصرف لان الاشياء تعرف باضدادها   اي اسم معرب جعل ما هو
صوفة لاموصولة لئلا يلزم تعريف الخبر وتنكير المبتدا لان غير لا تقبل التعريف
وان اضيفت الى المعرفة لتوغلها في الابهام ولكنها تقبل تخصيصا بحو ذكر
هنا مبتداء موخرتان باجتماعهما اشارة الى اخراج مثل حبلى او مصابيح
اذا جعل علما عن القسم الاول لانه وان اجتمع فيه علتان لانهما ليستا
موثرتين بل المؤثر احدهما لكنه داخل في القسم الثاني   واجماع شرايطهما
اشارة الى ان العليين لا يؤثران الا في الاثر وهو منع الكسر والتنوين ما لم يتفهم
اليهما الشرايط والا لكان نحو نوح غير منصرف بالاتفاق وليس كذلك
مجموع ما في هذين البيتين الغرض من هذا الكلام الرد على الفاضل الهندي
لانه قال وهي راجعة الى العلة لا العلل لان كل واحدة علة لا العلل وبيان الرد ان ا
لضمير الراجع الى العلل التسع الا ان العطف مقدم على الحكم فكان عطف اولا
بعضها على بعض ثم حكم على المجموع بانه خبر المبتدا وتقديره لفظ مجموع بيان يكون
الخبر مجموع ما في البيتين لا لان الخبر مقدم كما توهمه بعض الافاضل وانت قد
عرفت الكلام سابقا فادفع البد   نقل عنه قدس سره اول البيتين موانع
الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان فيه فما للصرف تصويب اي اذا اجتمع فيه علتان

فالصرف

فالصرف ليس بصواب بل خطاء ولو ذكر البيت الاول لاستغنى عن التعريف
الا انه لا يكون جامعا لخروج ما فيه علة تقوم مقامهما قوله من قبلهما ا
لف المراد من القبلية للكاينة ويمنع النون امعانا الى ان النون فا
على معنى ليصح كونه صاحب حال والحال عامل الحال فعل مقدر مفهوم
من المقام لان الكلام في تعداد موانع الصرف وكما يفهم من هذا التوجيه
اه لان قوله من قبله الخ كلام مستقل لا تعلق له بما قبله حتى يثنا
ركه في القيد اعني الزيادة وحاصل المعنى ويمنع النون الصرف حال
كون النون زايدة ومنعها الصرف مشروط بكون الالف حاصل قبلها
والذي يختلج بالبال ان زيادة الف على هذا التقدير بين معلوم
لان الظرف اعني من قبلهما لا بد له من متعلق اما عام او خاص وهو
هنا خاص من جنس قوله زايدة لدلالتها عليه قوله وتقدم الالف اه
اي ان مكان الالف متقدم على مكان النون قوله جاء زيد راكبا
من قبل اخوه فاخوه فاعل راكبا والظرف اعني من قبله متعلق براكبا
والمعنى جاء زيد حال كونه راكبا اخوه من قبل ركوبه الا ان القبلية
هنا زمانية   وفيما نحن فيه مكانية وان امكن ان يكون من
قبلها ايض   قوله متقرب فيكون التشبيه محض وقد تخيفنا
وقال بعضهم اشتان وهي الحكاية فالتركيب اما الحكاية ففي وزن
الفعل مع الوصف نحو اعلم واجهل او العلمية نحو يزيد ويشكر فان
امتناع الصرف فيهما بطريق الحكاية الفعلية يعني كما لم يدخل عليهما الكسر
والتنوين قبل نقلهما من الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل
عليهما بعد النقل واما التركيب ففي البواقي كتركيب الخانث بالتاء
ظاهرة او مقدرة او بالالف وهو اما تركيب التانيث مع العلمية نحو فاطمة

او تركيب حرف التانيث مع الاسم نحو حبلى و تركيب العدل في عمر فانه مركب من علمين تقديرا لان الواضع قصد التسمية بعامر فعدل عنه خوف اللبس الى عمر وفي نحو ثلث فانه بمنزلة ثلث ثلثة وتركيب الجمع فانه بمنزلة جمعين و تركيب المعين نحو بعلبك و تركيب الالف والنون اما مع العلمية او الوصفية وتركيب العجمة وهو اما تركيبها في العجمي والعربي او تركيبها مع العلمية

احد عشر هذه العلل التسع مع علتين اخريين احدهما مشابهة الف التانيث مثلا ذا في فانه اسم شجر يدفع به الجلود وهو منصرف لان الفه الحاق للتانيث بدليل قبولها التاء كقولهم ارطاة فاذا جعل علما المذكر امتنع من دخول التاء بسبب العلمية وصادف الفه شبيهه بالف التانيث في عدم دخول التاء عليهما فمنع من الصرف للعلمية وشبه الف التانيث والتانية مراعاة الاصل في نحو احمر بعد التنكير كما سيتلى عليك من حيث اشتماله على علتين انما قيد بذلك لان المتبادر من قوله وحكمه كذا الاختصاص مع ان له احكاما كثيرة لكن لكل حكم من جهة من حيث انه فاعل حكم الرفع الى غير ذلك فنبه على ان هذا حكم من حيث اشتماله على علتين لا ان ليس له حكم غير هذا الحكم والمحشي قد غلط في فهم قيد الحيثية فراجع كلامه ان كنت في شك مما نقول فيشبه الفعل واعلم ان المشابهة للفعل ثلث مراتب اعلاها يوجب البناء ومنع جميع انواع الاعراب واوسطها يوجب عدم الانصراف ومنع بعض انواع الاعراب كما نحن فيه وادناها يوجب كون الاسم عاملا كاسم الفاعل فاحفظ هذه المراتب فانك يحتاج الى معرفتها بعد هذا الذي هو علامة التمكن يريد ان التنوين الممتنع الدخول على غير المنصرف فهو تنوين التمكن لا مطلق التنوين ولا لا انتقض بعرفات فانه غير منصرف لكن تنوينه

تنوينه تنوين المقابلة وقال صاحب الكشاف ان التنوين في عرفات وما شابهه تنوين التمكن وعدم سقوطه لان التانيث فيها ضعيف لان التاء التي كانت لمحض التانيث سقطت والتاء فيه علامة جمع المونث ورده الفاضل الرضي بان عرفات مونث وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها لا مختص للتانيث ولا مشترك لانه لا يعود الضمير اليها الا مونثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ثم قال والى عندي ان التنوين للصرف لتمكين وعدم لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه جميع السلامة اذ الكسر فيه متبوع لا تابع وهو فيه كما التنوين في غير المنصرف للضرورة والحق انه غير منصرف وتنوينه تنوين التمكن لكنه يحذف منه كما حذف من كل اسم غير منصرف لوجود مراحمه اعني الكسر فثبوت التنوين فيه ثبوت الكسر لا انه تنوين مقابل

اي لا يمتنع الغرض من هذا التقدير ان صرف غير المنصرف للضرورة واجب وللضرورة ادخله في قسم الجائز وحاصل الجواب ان الجائز قد يطلق ويراد به ما يقابل الواجب وهو المتساوي الطرفين وقد يطلق ويراد به ما يشمل الواجب فالجائز بمعنى الغير الممتنع سواء كان واجبا كما في حالة الضرورة او جائز كما في حالة التناسب عند البعض واما عند غيره فغير المنصرف ما لم يدخله الكسر والتنوين فاذا دخل احدهما صار منصرفا حقيقة وقيل المراد بالصرف القائل هو الفاضل الهندي والصرف في اللغة بمعنى التغيير والمغير يجوز تغيير حكمه الى حكم اخر وح لا يحتاج الى ان يقال المراد بصرفه جعله في حكم المنصرف لكنه بعيد من السياق وما معناه اصطلاحا فهو خلوه عن العلتين او ما يقوم مقامهما وحالة الضرورة لا يصير منصرفا بهذا المعنى ضبت على مصالبه

هذا البيت مما قالته فاطمة عليها السلام في مرثية النبي صلى الله عليه وسلم واوله ماذا على
من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا والغوالي جمع غالية وهي
الروائح الطيبة والمعنى ما الذي او اي شيء وقع على من شم تربة احمد
في ان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الطيب والاستفهام
للانكار والمعنى لم يقع عليه شيء لانه استغنى عن شم الغوالي بما هو
احسن منها رائحة وقد ترجم بعض الشعراء العجم هذا البيت بقوله بجانم
ريخته چندان غم و درد و مصيبتها كه گر بر روزها ريزند بگردد تيره
چون شبها انتهى ذاته الا انها صفة تقع في الشعر فمنه ما يخرج عن ا
لسلامة ومنه ما لا يخرج لان حرف الروي اه وهو الحرف الاصلي
من حروف قافية الذي يكون في اواخر الابيات والغرض من ذ
كر البيت الاول حصول العلم بان حرف الروي الدال المكسورة
حيث حرفاه تعاليل للتمثيل بهما مثال المجموع اه اشارة الى ذكر
اعلالا لئلا يتوهم ان المص تمثيل المجموع كالكالب واساور واناعيم
قال في الحاشية فالكالب جمع اكلب وهو جمع كلب واساور جمع اسورة وهو
جمع سوار انتهى ففي هذه الامثلة تكررت فيه الجمعية فكل جمع قائم مقام علة فكان
فيه علتين وكل علة فرع لشيء لان الجمع فرع المفرد ولزوم الجمع فرع لعدم
اللزوم كالجموع الموافقة لها اه ثانيهما في حكمها لموافقتها في الجمعية
والوزن وعدم جواز جمعها ثانيا جمع التكسير واعلم ان في قيام الجمع مقام
علتين اقوال احدها ذكر الشارح وهو مختار المص ثانيها ان الجمعية
فيه وصل الى حد لتناهي عيب لا يمكن جمعه ثانيا جمع التكسير فكان له
كمال وقوة في الجمعية ثالثها وهو المنهي اختاره وذهب اليه اكثر النحاة
ان قيامه مقام سببين وقوته لكونه لا نظير له في الاحاد العربية قوله

ومركب

وجراء ان الف التانيث في نحو حمراء هي الهمزة المقلوبة عن الالف لاجتماع
الفين لا الالف التي قبلها كما يتوهم من اسمه فصار التانيث كررا لان
كونها الف تانيث علة وكونها لازمة للكلمة بحسب الوضع منزل منزلة
تانيث اخر فكان فيه علتان فرعيتان لان التانيث فرع التذكير واللزوم
فرع عدم اللزوم فلو عرض اللزوم اه جواب سؤال التقريب ان يقال ان
الف التانيث قامت مقام علتين لاجل لزومها والتاء قد يعرض لها اللزوم
بسبب العلمية كفاطمة مثلا لان الاعلام محفوظة عن التصرف فح
ينبغي ان يقع ان فاطمة ثلثة اسباب العلمية والتانيث ولزوم التانيث
وحاصل الجواب والتاء وان كانت فيما قلت لا ان لزومها عارض
بسبب العلمية ولهذا لو نكر لا يبقى ذالك اللزوم بحاله فلم يكن هذه
اللزوم العارض بازاء منزلة علمية علة كالالزام الوضع
مثلا لانها قد يكون لازمة بغير العلمية كما في مجانة وعرفة لان
هذا اللزوم لما لم يكن معتبرا في نوعها كان غير معتبر فالمعدل ا
لفاء للتكثير والعدل في اللغة الميل وفي الاصطلاح ماذكره المص
مصدر مبني للمفعول اه الغرض من هذا التقييد دفع الاعتراض الذي اورده
شارح الرضي على المص وهو ان العدل عبارة عن الاخراج لا الخروج لان
العدل متعد والخروج لازم وتفسير المتعدي باللازم لا يجوز وحاصل الدفع
ان العدل مصدر مبني للمفعول وكذالك الخروج بمعنى كون الاسم مخرجا فهو
تفسير للمتعدي وحاصله ان الاسم المعدول معناه كونه مخرجا عن صيغة
الاصلية وهذا هو المناسب للمقام لان المص جعله صفة للاسم الغير
المنصرف قائما به لا المتكلم ويمكن ان يكون هذا هو الغرض من هذا
التقييد لا يمكن ان يقال عرضه ان العدل صفة المتكلم لانه العادل وا

الخروج صفة الاسم ولا يجوز تغيير صفته بشيء يبقى له اشد مختلف بما ابتدع
الى انهما صفتا الاسم فتدبر   اى خروج الاسم بقى بقيد ان يبحث
في الاسم وخرج به خروج الفعل لانه لا يسمى عدلا اصطلاحا   اى من
صورته فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد يطلق على الكلمة باعتبار
ما يعارضه من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضي وهي ليست مرادة هنا
التي يقتضي الحمل اه هذا في جميع الامثلة المذكورة بعد ظاهر
الا في عمر فانه ليس له اصل في فاعلة يقتضي ان يكون عليها ويمكن ادخاله
ايضا في الجملة اخواته بالقياس لما اقتضى ضرورة منع الصرف الا ان يحكم
بانه معدول حكم بانه مسمى باسم الفاعل من العمارة فعمر اسم فاعل من
العمارة خرج عن صيغته التي على مقتضى الفاعلة هي عامر الى عمر كذا افاده الفاضل
الحشي   ولا يخفى انه اى لما عرفت معنى الصيغة الاصلية ظهر لك
خروج المشتقات كاسم الفاعل واضرابه عن تعريف العدل فان ضارب المشتق
من الضرب ليس اصله وقاعدة يقتضي ان يكون على صيغة الضرب فان القياس
في اسم الفاعل من الثلاثي المجرد ان يكون على وزن فاعل   بل هناك
اخذ خروج صيغة من صيغة اخرى لا خروج الاسم من الصيغة الى صيغة
اخرى فلا يرد لزوم كون ضارب غير منصرف للعدل والصفة   فباضافة
الصيغة يتجه قوله   ولا يخفى وحاصله انه اذا كان صيغة المصدر مغايرة
لصيغة المشتقات فيخرج جميع المشتقات باضافة الصيغة الى الاسم سواء
كان ذلك المشتق اسما او فعلا لانها وان كانت خارجة عن صيغة الا انها
خارجة عن غير صيغتها لما عرفت في العدل معتبر فيه ان يكون ذلك الاسم يخرج عن صيغة
نفسه وانما قال كلها لان بعضها كالافعال المشتقة خرجت من قيد الخروج
فان المراد بخروج خروج الاسم لكن بعض المشتقات كاسم الفاعل والمفعول
ونحوها

ونحوهما فاخرج المجموع بقيد صيغة واسناد الاخراج الى ما خرج سابقا
او تاكيد   وان المتبادر لا يجوز ان يكون في الكسر على الا
ستيناف والواو له والفتح على المفعولية لا علم المقدر   المحذوفة
للايجاز وكذا المحذوفة للاوائل نحو علة ومحذوفة الاواسط كقوله
ولا يبعد ان يعتبر لان هذا التغاير هنا المفهوم المذكور للعدل
القياسية اى المنسوبة الى موافقة القياس كالمقام والمنام فان
اصلهما مقوم ومنوم جاء على القياس لان القياس الواو المتحركة
في الاصل قبلهما الفا ولما قلبت الفا صار الصيغة اخرى كانت ا
لصيغة الثانية موافقة للقياس من حيث حصل فيها القلب فلا يكون مقام
ومنام من الاسماء المعدولة حتى يجب منع صرفه اذا جعل علما
للدخول للعدول والعلمية ويمكن خروجها من الخروج بلا تكلف فان
المتبادر من الخروج اذا اطلق ما يستند لما علة محوجة وفي مقام وا
ضرابه علة الاخراج موجودة وهي تحرك الواو   من الجموع الشاذة
بيان المثل قوس واينب كونهما شاذة بسبب تحرك الواو والياء
فيهما بحركة الضمة التي هي ثقيلة فالقياس عليهما في الجمع قواس واياب
على اقوس وابيب في لهذا الجمع فان اليهما فيق جمعا ولو كان
خرجين من اقواس وايباب سبنا اليهما   قال بعض الشارحين
اه ان لبعض الشارحين نقل عن بعض العلماء جواز تعريف الشيء بما هو
اعم منه واختاره المحقق الشريف فلعل الحاجبي يذهب الى هذا لان
مقصوده تميز العلل بعضها عن بعض ولا ريب انه يحصل تعريف العدل
بما ذكر ما قصد فلو دخل في التعريف المغيرات القياسية والشاذة وا
لمشتقات ونحوها من موهمات لم يخل بكلامه لا جرم لا اضرار فيها هذا

التعريف ليس لاخراجها وكان الشيخ الفاضل ادعى هذا التوجيه حيث لم
يتعرض لرده ولكن الظاهر ان المقصود في هذا المقام تميز المنصرف من غير المنصرف
لا مجرد تميز العلل بعضها عن بعض وعلى هذا التوجيه لا يمكن التميز غاية اذ هي
بالمجموع الشاذة لم يعرف انه منصرف او غير منصرف بل يتوهم انها غير منصرف
لتحقق العلمية والعدل ظاهرا لتلك التكلفات الذي اخرج هذه المشتقات
والمغيرات القياسية والشاذة ونحوها   واعلم انه فهم اه المفهم
من هذا التحقيق تحقيق هذا المعنى معنى العدل التحقيقي والتقديري
وانما معناه غير الذي اشتهر بين النحاة وذلك لان ما اشتهر بينهم
ان العدل التحقيقي هو الذي يكون خروجه محققا فهو مقدم على منع
الصرف كما قال الفاضل الرضي ونعني بالعدل المحقق ما له دليل يدل
عليه كون الاسم منصرفا وعجبت لو وجدناه ايضا منصرفا لكان هناك
طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذي يصار
اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب آخر غير العدل فان
عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدوله عن عامر بل كان كادوا
منهما فظاهر عبارة المصنف مع الرضي حيث جعل تحقيقا وتقديرا صفة
لخروج الا ان الشيخ يصرفها عن ظاهرها كما سيجي وحاصل تحقيق الشيخ ان
ما ذكره النحاة خلاف العلم القطعي فانه علم قطعا انهم لما وجدوا
ثلث واخر ونحو عمر وامثاله غير منصرف ولم يجدوا الا علة واحدة اعتبروا
العدل فيه العدل الذي هو خروج الاسم عن صيغته الاصلية لمنع الصرف
مقدم على خروج صيغته الاصلية لمنع الصرف ودليل عليه في ثلث وعمر فلا فرق
بينهما من هذه الجهة بل من وجه آخر كما ستعرف   ولم يصلح للاعتبار الا
عدلا اما تعذر الوصف فلانه علم واما تعذر التانيث فلانه مذكر واما

تعذر

تعذر العجمة فلانه من اسماء العربية واما تعذر الجمع والتركيب فظاهر واما تعذر
الالف والنون وان كان ممكنا لكن لم يعهد في كلام تقديرهما واما
تعذر وزن الفعل فلانه غير الوزن المختص به لانهم تنبهوا اه
اي لكن الفرق بين العدل التحقيقي والتقديري انهم تنبهوا او وجدوا
لحصول العدل التحقيقي حتى يكون ذلك الخروج محققا وفي عمر واضح
ان الخروج مقدر يدل عليه منع الصرف بل منع الصرف كلاهما دليل
الخروج عن الصيغة الاصلية   ولكن ابدال هذا الكلام توطية
وتمهيد لذكر الفرق بين العدلين وحاصله ان الكلام التحقيقي هو الذي   العدل
يكون له اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف لان للاخراج
من ذلك الاصل محقق كثلاث فان القياس والقاعدة ان يكون
على صيغة ثلاثة فالاصل بهذا المعنى موجود واما اعتبار الاخراج اي ان ثلث
كان على ذلك الوزن ثم اخرج منه الى وزن فغير محقق ولا يتوهم
انه اذا كان للاصل محققا كان اخراج الفرع عنه ايضا كذلك لانه
ليس المراد بالاصل ههنا الا ما يكون القياس ان يكون الاسم عليه كما
عرفت سواء كان الاسم عليه ثم اخرج منه او لم يكن والخروج لا يتحقق الا
بان يكون الاسم عليه ثم خرج عنه فتحقق ثبوت الاصل لا يستلزم تحقق
الخروج كما ذهب اليه الفاضل الرضي وغيره   فانقسام العدل اه
الفرق بين العدل باعتبار تحقق الاصل لا باعتبار تحقق الخروج من ذلك
فانه كما عرفت لا دليل عليه الا منع الصرف كما قال الفاضل الرضي في العبارة
المنقولة عنه سابقا   فعلى هذا اي فعلى ما ذكرنا من الفرق بين
العدلين لابد من تاويل عبارة المص اذ ظاهرها موافق لما ذكره النحاة
وحاصل التحقيق ان قوله تحقيقا وتقديرا صفة للخروج   لكن لا باعتبار متعلقه

اي لا يعلم [illegible] الخروج عن الصيغة
اعم من ان يكون [illegible]

اذا كان المعنى مكرراه يعنى اذا كان المعنى ملحوظا مرتين يكون اللفظ
ايضا مذكورا مرتين ليوافق الدال المدلول ه بيان التكرار انهم قالوا اجاء
القوم ثلث يعنون انهم جاؤا ثلثه والصواب جميعها يعنى ان الصواب
اى لا هذه الالفاظ فيما فوق الاربعة الى العشرة لم يرد فى كلام العرب قال الشاعر
فضل الطير عاكفة عليه مورقة والحسن عشارا وقال الاخر ولم يستر شوك
حتى قصيت فوق الرجال خصالا عشارا والجواد يضعف الرواية مما يلتفت اليه
لعدم وروده ما بينا قصره وعدم تجاوزه فى التنزيل لا ينهض حجة لعدم اعتضاد
الالفاظ العربية فيه قال الفاضل الرضى والمبرد والكوفيون يقيسون اليهما
الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماعى مفقود بل يستعمل
على وزن فعال من واحد الى عشرة باتساع نحو الخماسى والسداسى
والسباعى والثمانى والتساعى انتهى وقد عرفت انه وارد فى كلام العرب
العدل والوصف هذا مذهب سيبويه وقال ابن السراج وانما لم ينصرف وتكون
مثنى مثل معدولا من لفظ اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة
واحدة الى صيغة اثنين اثنين ففيه عدل لفظى وعدل معنوى وقيل فيه انه
عدل لا كمروا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة
ثم غير لفظ اثنين الى مثنى وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف
كما فى عمر اذ لا يدخله اللام وكيف يكون معرفة وهى تقع بكون حالا نحو جاءنى القوم
مثنى لان الوصفية العرضية اه جواب لسؤال مقدر تقديره ان الوصف
فى ثلثة تلثة عارض كعروض قاربع لانها موضوعة للاعداد لمعدودات
حتى يكون وصفا بحسب الاصل والوصف العارضى لا يؤثر فى منع الصرف
كما سيتلى عليك فى محله والحاصل الجواب ان المعدول عنه وان كان
اسما للعدد لكن هو غير صفة الا ان المعدول لم يوضع الا وصفا ولا يستعمل

الامع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه لا اعتبارها
فيما وضعا له اه اى الاعتبار الوصفية فى الذى وضع له ثلث مثلا وهو المعدود
فان معنى ثلث ذات موصوفة بثلثه اشد تأخرا الى اخره نقل الاخر ا ذكرنه
افعل تفضيل فاذا قلت زيد اخر من عمرو فالمعنى انه اشد تأخرا منه
الى معنى وصار المغاير للاول فاذا قلت جاءنى نسوة اخر فمعناه انه جاءنى
نسوة غير النسوة الاول وقياس اسم التفضيل اه واعلم ان هذا
لتعليل عليل لان ما ذكر قياس افعل التفضيل وما نحن فيه ليس كذلك
بل هو منقول الى معنى غير كما اشرف به ولا يلزم ان يكون القياس فيه
ان يستعمل بواحد منها حتى يكون معدولا عن احدها فالاولى فى تعليله
ان يقال اخر مشابه لافعل من جهتين احدهما الوصف والثانية انه لا يتم معناه
الا بامرين متغايرين كما ان معنى افضل لا يتم الا بمفضل ومفضل عليه فلما اشبهه
استحق احكامه فى جميع تصاريفه وعلى هذا فكان ينبغى ان لا يستعمل تصاريفه
مع التنكير الا مع الاول اضافة المعرفة فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك
عدلا عما استحقه بمقتضى المشابهة لوجب التنوين اى فى المضاف لكان
التنوين الذى فى حصل بسبب الحذف وحذف المضاف اليه او البناء اى فى
المضاف ايضا فان بناء قبل انما هو بسبب اضافتها الى ما بعدها وحذف المضاف
اليه او اضافة اخرى اى فى المضاف اليه فى الا المضاف كالخوانه كان اضافته
يتم الثانى الى عدد المذكور او جب كون عدد المحذوف مضافا اليه لان الا
ضافة المذكورة تبنى على المضاف اليه المحذوف وليس فى اخواته يحو
شيء من هذه الثلث لانه معرب غير منصرف وكل واحد من هذه الامور مناف
له على ما سيتلى عليك احد الاخرين يجوز فيه ضم الهمزة وفتحها
وبجمع تروى بالصاد المهملة وهو الاكثر والضاد المعجمة كما يجيء فى باب

التاكيد   فعلاء افعلاء فعلاء الذي مذكر افعل   على فعل يكون لعين ا
فاصلها اما اجمع اه هذا الترديد   ان يكون اشارة الى الخلاف الواقع
فيها فان المشهور بين النحاة ان جمع صفة ولكن وقع الخلاف بينهم في انه من اي
الصفات اهو من باب احمر حمراء ام باب الافضل والفضلى والحق انه من باب
افعل التفضيل بشهادة اجمعون وجمع وكان معنى قولنا قرأت الكتاب اجمع
في الاصل انه تم جمعاني قراءتي من كل شئ ثم جعل بمعنى جميعه وانمحى عنه
معنى افعل التفضيل ولا يجوز ان يكون من باب احمر كما قيل لجمعه على اجمعون
وذهب الفاضل الى ان جمعا اسم لا صفة فالترديد اشارة الى الخلاف في
اما ان يكون اشارة الى ان جمعا صفة في الاصل لكنه صار بالغلبة اسما
لجمع فهو يكون تارة باعتبار معنى الاصل واخرى باعتبار الغلبة والظاهر بين
الترديدين هو المعنى الاول فاحفظ السببين هذا هو المشهور عن الخليل
ان فيه مع العدل التعريف الاضافي لان الاصل في قولك قرأت السور جمع
جميعهن قيل وهو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف كما
تقدم ورده الفاضل الرضي بان عدم اعتبار مع وجود المضاف اليه
لان حكم المعرف باين فيه واما مع حذف المانع من اعتباره وقال بعضهم فيه ا
لتعريف الوضع كما الاعلام اي وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف وقال
اخرون فيه التعريف باللام   في باب التاكيد اسما بمعنى كل كما سيأتي تحقيقه
وفي اجمع واخواته اه انما تعرض له مع ان البحث ليس فيه اما الوقع توهم
انه مثل جميع او انه ذكره استطرادا   وعلى ذكرناه اي على ما ذكرنا من تفسير
معنى الخروج عن الصيغة الاصلية وبيانه بالامثلة الجموع الجمع الشاذة اي ينتقض
تعريف العدل بها والغرض من تكرار الكلام في هذا المقام دفع اعتراض الشيخ الهندي
حيث قال بعد ان ذكر ان جمع معدول لما ذكر يرد هنا على جميع الجموع الشاذة

كاين في اقوس اذ القياس انياب في افراس ويجاب بانهما ليس باوزان العدل
المشهورة فيحمل على الشذوذ دون العدل انتهى فالشيخ اراد التنبيه على الجواب
بوجه اخر فكرر الكلام وادرج فيه فايدة اخرى لم يفهم سابقا بقوله كيف
واو اعتبروه اه كيف ولو اعتبر اه يعني ان اقوس وانيب لو كان معتبرين اقوس
وانياب لما صح بنسبة الشذوذ اليهما لان تلك النسبة اما من جهة انهما
مجموعان على خلاف قاعدة الجموع او لانهما معدولان على خلاف قاعدة ا
لمعدول لا سبيل الى الاول اذا جمع الا ليس معنى الواحد افعلاء ولا الى الثاني
اذ ليس للمعدول قاعدة يلزم من مخالفتها الشذوذ   ومن هذا تبين ا
الفرق اه حاصله ان الشاذ هو الذي له قاعدة فتخالفها في غيرها والمعدول
بخلافه فان القياس في القوس ان يجمع على اقواس وليس القياس في ثلثة
ان يخرج صيغة الى ثلاث خروج اه فالمصدر بمعنى اسم الفاعل وهو صفة
للاصل كما قال الفاضل الهندي وغيره قدره فيهما اه وبهذا التقدير
امتاز العدل التقديري عن التحقيقي وفيه ان مقدم الشرطية ايضا
تقدير خصوص عامر وزافر الا ان ابوي لمناسب ان يكون الصيغة الاصلية
بين العلمين عامر من العمارة وزافر من السيد لا غير   قطام
بكسر القاف   حضام نقل عنه قدس سره انه علم لكوكب وفي القاموس
انه جبل بين فيهما الاسببان بهذا الكلام في قوة قوله وليس فيهما ما
يوجب البناء لان المناسب في الوزن لا يوجب البناء والا لبنى كعلاب وسحاب
بل فيهما ما يوجب الاعراب اعني العلتين وح نقول الفاضل المحشي في انه
لو اريد انه ليس فيه شئ الا السببان فهو ظاهر المنع اذ فيهما الوزن والعدل
اراد انه ليس فيه موجب بناء الا السببان فهو انهما ليسا موجب بناء
وفيهما وان قال فهو يوجب البناء فالصواب وليس فيهما الا الوزن والوزن

لا يتعلق في ايجاب البناء مرة ودة لتحصيل سبب البناء وذلك لان تقدير الاعراب او
البناء في جميع الامثلة مستقيم ان لكن قد يترجح احد التقديرين العوض في ذي الراء
قصد الاصالة اذ هي امر مستحسن والمصحح للاصالة هناك كسر الراء وهي لا
تحصل الا بتقدير البناء لانه اذا اعرب في ضع الصرف لم يكسر واذا كسر بني دائما
واما كون العلل الثلث موجبة للبناء فلان الاسم لسببها ثقل ثقلا
تاما كان الفعل فمنع منه جميع انواع الاعراب كالفعل وقد سبق الكلام مجملا
واما على ما ذكره المص فلان العدل فيه يجعله مشابها ستين بمعنى انزل
معربا غير منصرف كقتام وحذام واما كان العدل تقديريا اذ لم يثبت لنا قاطمة
وحاذمة عدل عنهما قطام وحذام كما لم يثبت لنا عامر المعدول عنه عمر انما
هو التحمل اه يفهم من هذا التحقيق الجواب عن الاعتراض المشهور للتحمل اه
انه يفهم وحاصله ان تقدير العدل كما اوجب البناء في ذوات الراء
فيوجب في قطام ونحوه وحاصل الجواب ان العدل الذي قد يكون في
ذوات الراء له قوة انه يحتمل البناء لان تقدير العدل له لها اما في نحو
قطام ونحوه فالتحمل على التضايف فليس فيه تلك القوة والاصالة فلم يأت
للبنات ليس في محله قال السيد ركن الدين وجدت نسخة لهذا الكتاب
مقروءة على المص ولم يكن فيها لفظة قطام فسألت فجيئا قاربها عنها
فقال حذفها المص عند قراءة بعض المتعلمين عليه لعدم مطابقتها
المقصود وهو كون الاسم اه اعني ان الوصف يطلق على معنيين ا
حدهما ان يكون الوصف بمعنى الصفة وهو الاسم الدال على ذات مبهمة ما
خوذة مع بعض صفاتها وثانيهما ما ذكره الش وهو علة منع الصرف لانها
حالة في هيئة الغير المنصرف لا الصفة لغير الاسم الغير المنصرف لانها علة الاسم
الغير المنصرف لا علة فلذا اختار الش موصوفة بالاربعية ناقشة بياد ونا

الحوفتي

الحزوفتي وقال الصواب متصفة لانها في حد ذاتها متصفة بالاربعية فهو
لازم لماهيتها سواء لوحظ او لم يلاحظ والموصوف لا يكون الا باعتبار الملاحظة
وهذه مناقشة حكمية لا يليق بارباب هذا الفن لا العرض اه قال الفاضل
الرضي لم يقم الى دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف ولما
قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن
الفعل وهو عدم قبوله للتاء فانه يقبله لقولهم اربعة الا العدم شرط
وزن الفعل هو تاء التانيث في تاء اربع ليس للتانيث ولهذا يقال مررت
بنسوة اربع منصرف في صفة المونث بدون التاء وايضا في الجلد شرط وزن
الفعل عدم قبوله التاء بحسب الوضع ولهذا يوثر وزن الفعل في اسود
عند غلبة الاسمية مع قبول التاء فانه يقال للحية الانثى اسودة وادبع
لا يقبلها بحسب وضعه للمرتبة للعينية بل يقبلها عند الاستعمال في المعنى
الوضعي او ذلك عنه ولكن بقي منها شيء بعد منه الامثلة المذكورة
فانه قد اختص ببعض افراده ما كان له سابقا فيرد ما قيل ان الزوال قد بعض
في تاثير الوصفية الاصلية كما اذا الت الوصفية بالعلمية فانه لا تاثير لها حين
حين العلمية بالاتفاق فالكلام على اطلاقه ليس على ما ينبغي انتهى
فلا تضر الهاء للتانيث او التفريع ولم يجر استعماله لما عرفت من اختصاصها
ببعض الافراد فبان بهذا ضعف قول المص في شرح قوله بعد فخالف سيبويه
الاخفش وفي هذا لو مذهب سيبويه اولى لما ثبت تقدمها من اعتبار الوصفية
الاصلية وان زال تحقيقا معنى ما استدل الرضي على احمر اذا نكر بعد العلمية
بباب اسود الخالف لان معنى الوصف في احمر اذا ابطل العلمية تحقيقا لا يعيد بعد
التنكير لان معنى رب احمر اذن رب احمر سواء كان فيه الجمرة ام لا حتى انه يجوز في
اسود ان المسمى كل واحد منهم باحمر فاذا لم يعتد تحقيقا لم يعتبر في منع صرفه
كما بكر وفاطمة

٥١

الصرف من الفعوة ويقال منه نفغ الرجل اذا ساء خلقه ذي خيلان
بكسر الخاء وسكون الياء جمع خال والطاء هو النفراق وهو طاير الخطريحا
لطه قليل احرة يصول على كل شيء كذا قال الفاضل المحشي بقدر ا
الامكان اشارة الى انه قد يتصرف في الاعلام ايضا بالترخيم ونحوه وعدم
التصرف في الاعلام اذا كانت اعلاما بعجمتهم واما كانت في غير الكلم
العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغير الحركة وقلب الحرف ان
استثقلوها كما في جبرئيل وميكائيل وادسطاطاليس فقالوا جبرئيل و
جبرئيل وجبرئيل وادسطو وادسطاليس ونحو ذالك لورودها على غير
اوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها المناسبة مع مبالغتهم فيما ليس
من اوضاعهم ولذالك قالوا العجمي فالعب به ما شئت والتانيث
المعنوي وهو تاء مقدرة لخروج الكلمة ثقلا او ثقلا فا
على تخرج وحاصله ان غير المنصرف لما حصل فيه علتان ثقل فشابه الفعل
فمنع منه الكسر على ما سبق فاذا كان الاسم ثلاثيا او ساكن الوسط وهو
غير الثلاثي حصل فيه نوع خفة فيمنع ثقل منه احد العلتين فلم يشابه
الفعل لكن الحرف الرابع عادل خفة الوسط واذا له وحركة الوسط تزيل خفته
لان حركته قائمة مقام حرف الرابع وهو منزل منزلة التانيث واما وجوب
منع صرف ماه وجور فلان فيه ثلث علل فاذا عاد احد الاسباب خفة الوسط
بقي سببان فلا يبقى الا تخمال فان لا يقال لو عادلت العلمية خفة الوسط
لم يبق الا العجمية لان التانيث غير مؤثر عند عدم العلمية فيجوز صرفها لانا
نقول العلمية لا تزول انما يصير ان نكرتين عند تصور ذالك الا ان خفة
الوسط تعادل بثقل العلمية فهي باقية فاذا كان كذالك كان التانيث مؤثرا
قوله علمين لبلدتين من بلاد فارس لان الحرف الرابع اه قال الفاضل

ابن قسمه

سالم ... ٣٠ فيتنع منه ثقل ٢٤ الوسط

اي فيما هو على اربعة احرف وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف بالجملة
الحرف الاخير في الزايد على الثلاثة ساد مسد التاء لان موضعها في كلامهم
فوق الثلاثة انتهى وقد تكلف بعض النحاة وقال المراد خصوص الحرف الرابع فان
بيان القوم مبني على حروف ميزان التصريف فهاهو بمنزلة الحرف الاخير في
الميزان الصغير اعني اربد فشرطه الزيادة اه ولا يتحرك الاوسط
ولا العجمية لضعف امر التانيث في الاصل بسبب خلافه فيه بل التذكير
لطاري في الوضع العلمي ذالك الامر الضعيف لا انه اذا سد مستقلا
حرف باعتبار معناه لحبل تعليل التانيث للمعنوي اي انه سمع
تانيثه وهو اجراء احكام المؤنث عليه من الاشارة وارجاع الضمير ونحو
ذالك بسبب كونه اسم جنس يطلق على الكثير والكثير جماعة فتانيثه كتانيث
الجمع لكن اطلاقه على الكثير على سبيل النوبة لا على سبيل الاجتماع ومثل
عقرب والتانيث الحكمي وهو الحرف الرابع لانه في حكم تاء التانيث
المعرفة اي التعريف حاصله ان المعرفة هو الاسم الذي عرض له ا
لتعريف كاحمد مثلا وعلمه منع الصرف فما هو التعريف العارض لذالك الا
سم فالمراد من المعرفة التعريف مجازا والاشتراك بعيد واضافة الصفة
الحالة التعريف بيانية الباء مصدرية وهذا للمصدر للنوع فكانه
قال التعريف بشرط ان يكون تعريف باهلية كما جعل البعض وهو اجل
الله الزمخشري لان فرعية التعريف حاصله انك قد عرفت ان كل
علة فرع الاصل حتى انه اذا كان فيه علتان حصل فيه فرعيتان فيمتنع من
الصرف وفرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية لا المفهم له يبيّنه
بقولهم لانك تقول رجل ثم تقول الرجل تعيد فرعية مطلق
التعريف للتنكير في بعض انواعه الذي هو المعرف باللام لا خصوص تعريف

العلمي للتنكير الآن فرعية التعريف العلمي للتنكير بواسطة معرفة كونه

والتعريف فرع التنكير بواسطة والعلم فرع بواسطتين ويمكن اثبات الفرعية

في العلم ايضا بان الاعلام المنقولة عن معنى الوصفية الى العلمية فرع للنكرات

التي هي اصلها وذلك كثير فتحقق الفرعية للعلم ايضا بالنسبة الى النكرة

في ضمن بعض الانواع لكن ذلك في مطلق التعريف اظهر اسم جنس

وهو لفظ روي موضوع في تلك اللغة لجنس الجيد جعله العرب لقبا لعيسى

راوي نافع لجودة قرائته تصرفا بعد في كل منهم اي في كلام العرب

كادخال اللام والاضافة فاذا لم يتصرف فيه بادخالهما ناسب ان لا يتصرف

فيه بادخال التنوين ايضا لانها من مقولة واحدة في كونها لاتمام الكلمة

او سمي بلجام لانه كان في العجمية بالكاف فتصرف فيه العرب بابدال الكاف

جيما فجعل صيغة عجمية فلو جعل علما في لغة العرب لم يمتنع من الصرف لتصرف

العرب فيه حتى صار كانه من جنس كلامهم لعدم علمية لا حقيقة

ولا حكما اختيار المصنف وذهب الزمخشري الى ان نوحا كهند ولعله

قاس العجمة باعتبار انها سبب والمراد من الامر المعنوية واما التانيث اه

جواب سوال وهو ان التانيث المعنوي كهند اعتبر مع سكون الوسط في هند

فجاز منع صرفه ولم تعتبر العجمة معه في نوح مع كونهما مشتركين في كونهما

امرين معنويين وحاصل الجواب ان علامة التانيث في هند واشباهها

وان كانت مقدرة الا انها تظهر في بعض الاحوال كحالة التصغير وشبهه فله

اسم حصن وفي القاموس قلعة بين برذعة وكنجة وعلى الا

لتقدير بعين يجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والتانيث من حيث انه اسم بلدة

وانما خص التعريف اه جواب لاعتراض الهندي حيث قال وفي ذكر

نتيجة الشرط الثاني في تذنيبه الشرط الاول اخط فكان الاولى ان يقول فنوح وفي نحو

منصرف

المعرف باللام فالتعريف فرع بواسطة صح

على التانيث وحمله على ذلك تحتم منع الصرف في ماه وجور

قوله لانه اه تذكير الضمير الراجع الى العجمة صح

ان لا علامة له في اللفظ ولا فاسا به منع الصرف فلها نوع قوة امور معنوية صح

التفريع

منصرف وشتر وابراهيم ممتنع وحاصل الجواب انه لما كان في انصراف نوح خلاف

كان المختار عند المصنف نص عليه بالذكر والاولى تقديره لان الوجود

اشرف من العدم فكذا ما هو متفرع عليه واعلم اه هذه فائدة مشهورة لكنها

منقوضة بنحو شيث وعزير فانهما منصرفان كما يدل عليه النصوص قوله

معه حيث قال محمد وصالح وشعيب ونوح ولوط وهود فقرن هود ابنوح

وابشعيب فلو كان هود عربيا لقدمه على نوح وجعله مقارنا لشعيب

قوله الجمع اي الجمعية لانها العلة المانعة من الصرف وهي كون اللفظ دالا

على احاد مقصودة بحروف مفردة بتغير ما واي الصيغة الاصلية

سواء كانت على وزن مفاعل ومفاعيل ام لا فيدخل فيه جعافر وجواهير

والمشهور في وزنها مفاعل ومفاعيل وكان المراد الوزن العروضي كما التصريح

نص عليه الفاضل الهندي في بعض الصور كما لا يخفى واساود واناعيم

على ما عرفت فانه كم المنتهى في عبارة المصنف بمعنى الانتهاء وقال صاحب

الكشاف انه قائم مقام علتين لا لانه على هذه الصيغة بل لانه جمع مفقود

النظير في الاحاد وما قاله منقوض بافلس واكالب واجمال جمع ايمن وهو

جمع يمين على صحبات في قوله ان كن صواحب يوسف وانما اشترط

ان يكون على تلك الصيغة ليكون صيغة محفوظة عن قبول التغير الحاصل بسبب

جمعه جمع التكسير متعلقة بما اه الغرض من هذا ان شرط الجمع ان يكون بغير

التانيث فالتقييد بلا الهاء اما باعتبار الصفة المقدرة اي هاء كانت تاء التانيث

وانقلبت حال الوقف هاء او المراد بالهاء التاء من قبيل مجاز المشارفة والمراد

بها فيه لطافة لا تخفى فلا يرد نحو فواره فان هائه اصلية لانه جمع فاره

ليست للتانيث فهو غير منصرف والفاده الحاذق على زنة كراهية وثنا

بهما في المعنى ايضا من حيث جمعية المشبهة ومصدرية المشبه به وكون المصدر

في معنى الجمع من حيث الجنسية وكون الجنس حقيقة لكل افراد محتملا له   ولا حاجة
الى الجواب اه دفع الاعتراض السيد ركن الدين حيث قال ولو قال بغير هاء وياء ا
لنسبة لكان اصوب لئلا ينتقض بمثل مدايني فانه صيغة منتهى الجموع بغير هاء مع
انه منصرف في الجوابط   بخلاف فرازنة اي انه يحتاج الى الاحتراز عنه لانه
جمع مع انه منصرف فرزين او فرزان وهو معرب قال الفاضل الهندي هو
علم   واما فرازنة فمنصرف وهنا سر اي استشكله بعض الافاضل وهو
ان المناسب اي في بقاء التفريع ويقول فرازنة منصرف في المقام ليس مقام
املا انه ليس مقام التفصيل وحل الاشكال ان شرذمة من النحويين ذهبوا
الى ان تاء التانيث لا تخل با الصيغة لانها زائدة على البنية وجودها كعدمها
والمص اراد ابطاله فشرط اولا ان يكون بغير هاء واكده ثانيا بقوله واما
فرازنة اي مهما يكن من شيء فرازنة منصرف على ما افاده سيبويه في قوله اما
زيد فمنطلق وقد تقدم الكلام فيه ويمكن ان يقرا ان مثنا ومصابيح مدبلا ان لم
له معنى اما مثنا ومصابيح غير منصرف وحضاجر علما منصوب على الحال من حضاجر
مع انه مبتدا جوزنا ابن مالك وكان الش اختاره ولا غبار عليه وجوز بعضهم
ان يكون حالا من الضمير المستتر في غير منصرف وجاز ان يتقدم معمول ما اضيف
اليه غير اذا كان بمعنى النفي فانه ح في قوة لا وفيه تكلف   يطلق على الواحد
والكثير اطلاقه على الكثير ليس كاطلاق الجمع بل على واحد فهو ايضا ينافي جمعيته
كالجملة الحالية اه نبه على هذا ما يتوجه   عبارة المص من ان
منع الصرف للجمعية الاصلية لكونه منقولا عن الجمع وعلى هذا هو المص
لانه تعالى المحذوف   انثى الضبعان في الحاشية الضبع هي الانثى
والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين انتهى والا لكان
بعد التسمية منصرف على ما ذهب اليه المص في قوله وملحقه علمية مونثة اذا ضم

نكرة وان كان فيه خلاف   غير مسلم هذا منا فلما نفهم من الحاشية المنقولة
عنه انفا وان كان حضا في نفسه كما صرح به صاحب الصحاح والقاموس
تقضيت اه تخلصت وفي هذا التقييد اشارة الى وجه تقدير المص بحث
حضاجر على سراويل   لا على زيادة بسبب اخر المقص من هذا الكلام
رد كلام صاحب المتوسط حيث قال ان هذا الجواب لا يستلزم ان لا يكون علل
منع الصرف عشرة فان الحمل على الموازن زائدة على التسعة المذكورة كما
سمي اه انما قال كانه لان السرق لم يجئ بمعنى قطعة من الحرير
بل جاء بمعنى حرفة فيكون مفرده مصنوعا مفروضا   والدواعي مثال
للجمع المنقوص الواوي فانه جمع داعية وهي في الاصل داعوة من
الدعوة   في حالتي الرفع والجر اشارة الى انهما منصوبان على الظ
فيه والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف فذهب بعضهم وهو
الاخفش   لان الاعلال اه وكان الاصل قبل السبب محسوس وهو الا
ستقبال فيكون اقوى ومنع الصرف سببه امر معنوي فيكون ضعيفا
على ان الاصل تعليل لقوله والتنوين اي ينبغي ان يلحق با العلم
بلا تنوين لوجود الجمعية في الاصل لا انه بني الاعلال على ما هو الا
في الاسم اعني الصرف   وذهب بعضهم وهو سيبويه وليس قوله مبنيا
على تقديم منع الصرف على الاعلال كما قال بعضهم والا لوجب الفتح في قوله
مررت بجواري كما في اللغة القليلة الحجازية بل اصل عنده جواري
با التنوين والاعلال المقدم على الصرف فحذف الياء للساكنين ثم وجد
بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال
كالثابت فحذف تنوين الصرف فخافوا رجوع الياء لزوال الساكنين
في غير المنصرف المستقل لفظا يكون منقوصا فعوض التنوين من الياء

وفي لغة بعض العرب استقبحها الفاضل الرضي ووجهه ان الجر لا يدخل
على الياء حتى يمنع منه ويفتح حال الجر بخلاف ثمانيا بالحروف فان الجر يدخل
عليها فيكون في موضع الجر مفتوحا عند اسنا مد وعلى هذه اللغة
ورد قول الفرزدق ولو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى
مواليا واستعمال الفرزدق ايها ليس على فصاحتنا وعدم قبحها لان الظاهر
البيت هجو لعبد الله فاختار اللغة القبيحة للهجو للتعريض بان عبد الله من اهل اللغة
القبيحة الخارجة عن الفصحا وجوز بعضهم ان يكون الياء للضمير المتكلم والالف للاشباع
وفيه انه لا يصح لحذف اللام من الكلمة الا ان يقال الحذف لضرورة الشعر او حذف
ياء المتكلم وعوض الالف عنه كما في يا غلاما ليامن من زوال الحاصل الاخلال
وان لا يكون باضافة اي لا يكون مركبا اضافيا كغلام زيد الى التصرف او ليه
حكمه على مختلف الراين كما سيجيا لان الاضافة اي التركيب الاضافي فلا
يرد المناقشة في قوله فكيف يؤثر في المضاف اليه بان المؤثر هو التركيب لا
لاضافة ولا اسناد اي مركبا من مسند ومسند اليه كتابط شرا
وهو لقب ابن جابر ثابت والسبب في تسميته تابط شرا قال الكبريزي لانه
اخذ سيفا وخرج الى نادي قومه فقالوا تابط شرا وقيل قالت له امه يوما
ان الغلمان يجنون لاهلهم الكمات فهلا فعلت كفعلهم فاخذ جرابه ومضى فلاه
افاعي واتى به متابطا به اي جاعله تحت ابطه فالقاه بين يديها فخرجت
الافاعي تسعى فولت هاربة فقالت لها نسا الحي ما الذي كان ابنك متابطا
فقالت تابط شرا وقيل انه راى كبشا في الصحراء فاحتمله تحت ابطه فجعل
يبول عليه طول طريقه فلما قرب من الحي ثقل عليه الكبش حتى لم يقله فرمى به
فاذا هو الغول فقال له قومه ما كنت متابطا يا ثابت فقال الغول قالوا لقد تابط
شرا فسمى بذلك كذا في الاغاني من قبيل المبنيات هذا عند المصنف وجماعة

ومن

ومن المعربات الحكية بحالها عند آخرين فلا يصلح ان يحكم بعدم انصرافه وان
لم يظهر اثر لفظا الكن لا فايدة في منع صرفه علمين فلعل نحمة عشر وستة
عشر لان سيبويه ونفطويه مشهوران بالعلمية واعلم ان ابن الدهان ضبط
المركب من المبنيات في غرته في سبعة اقسام الاول اسم بني مع اسم نحو خمسة
عشر ونحوه الثاني اسم بني مع صوت نحو سيبويه الثالث فعل بني مع
اسم نحو حبذا الرابع حرف بني مع اسم نحو لا رجل الخامس حرف بني مع فعل
نحو هلم السادس صوت مع صوت نحو حيهلا السابع حرف بني
مع حرف نحو هلا وزاد قوم قسما اخر هو الا فعلا بني مع حرف نحو يضربن
ويضربن فهذا يستغنى عنه بلم كانه اكتفى انما قال كانه لانه
قد ذهب بعضهم الى ان نحو خمسة عشر علما معرب غير منصرف فلعل المص وافقهم في
منع الصرف فلا بد من ادخالها لا اخراجها علم البلد فيه
انه اذا كان كذلك فيجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والتانيث فلم يكن
قطعيا في تاثير التركيب في منع الصرف المعدودتان اه ان جعلت هاتين
الصفة مشتركة بين الالف والنون وساير الاسباب فلم خصصه بالوصف
بما قلت الشرط للالف والنون الخاص المطلقتين فاحتاج هنا الى البينة
الى الخصوصية المستفادة من لام العهد دون ساير المواضع
في منع دخولها التانيث عليهما ضمير التثنية يحتمل الرجوع الى المعنى
التانيث اي الالف والنون وكليهما وعلى التقادير اشتراك المراد المشبه و ا
لمشبه به في هذه الصفة هذا واعلم ان المبرد قد ذهب الى ان جمهور النحاة
ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليها في صنعاني وبهراني في النسبة
الى الصنعا وبهرا وفيه ما لا يخفى اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى
يقال ان النون ابدلت منها واما صنعاني وبهراني فالقياس صنعاوي

ونحو اوى لحمراوى فابدلوا النون من الواو شاذا وذلك لمناسبة التى بينهما وللنحاة لخلافه اعلم ان ظ كلام الشارح الذى يدل على اتفاق النحاة على ان تاثير الالف والنون لاجل مشابهته الفى التانيث وانما اختلفوا فى انهما هل يحتاج الى سبب اخر ولا يقوم بنفسهما مقام سببين كالالف وذلك لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك الاخر اما العلمية واما الصفة واليه ذهب الاكثرون او انهما كالالف غير محتاج الى سبب اخر واليه ذهب بعضهم فالعلمية عنده فى نحو عمران ليس سببا بل شرط للالف والنون اذ بها يمتنع عن زيادة التاء والوصف فى سكران لا سبب ولا شرط والحق مع الشارح فان الخلاف واقع واقع فى الموضعين والمذهب الاول من المذهب المذكورين فى الشرح هو مذهب الكوفيين نبه عليه كثير من ائمة الفن هو القول الثانى لان وجه اشتراط الطائفة الاولى انتفاء التاء غير ظاهر بمعنى به ما يقابل الصفة بقرينة ذكر الصفة قبله وقوله فان الاسم اه بيان لان الاسم المقابل لها شامل للصفة ايضا فلا يصح ذكرها او شرط ذلك الاسم هذا بعيد من سياق الكلام للزوم زيادتهما او لمنع دخول التاء الاول باعتبار المذهب الاول والثانى باعتبار المذهب الثانى او فى صفة فانتفاء فعلانة عطف باو على معمولين مختلفين عطف صفة على كان وقوله فانتفاء على ان لان التقدير وان كان الالف والنون فى صفة فشرطه انتفاء فعلانة وليس هذا مما جوزه المص مما يجى فى باب العطف لتبع تشابههما هذا التعليل انما يصح بالنظر الى المذهب الثانى وهو ان ما نعية الالف والنون انما هى باعتبار المشابهة بالف التانيث واما بالنظر الى المذهب الاول فلا فان قبول التاء التانيث وعدمه لا مدخل له فى تحقق الفرعية لما نبه عليه

علمها

علمها عريان بضم العين وقيل وجود فعلى والاولى فان وجود فعلى ليس مقصودا لذاته بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل ما يجى منه فعلى لا يجى منه فعلانة فى لغتهم الا عند بعض بنى اسد فانهم يقولون فى كل فعلان جاء منه فعلى وفعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفونه اذن نعم فعلى وهذا دليل قوى على ان المعتبر فى تاثير الالف والنون انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود فى رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالبارى تعالى فلم يطلقوا على غيره ولم يضعوا منه مؤنثا لا من لفظه اعنى بالتاء ولا من غير لفظه اعنى فعلى فيجب ان يكون غير منصرف لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة يعنى قطعا لا نظر الى الاستعمال ولا نظر الى اصل وضع الصيغة بخلاف الرحمن فانه نظر الى اختصاص الاستعمال بالله تعالى لا يصح فيه فعلانة واما بالنظر الى الوضع فحاله مبهم فانتفاء فعلانة مبهم بل جانب المبهم بل جانب الوجود راجح لان الفرقتين للمذكور للمؤنث بالتاء اغلب والحاق المشكوك بالاكثر ان كذا قال الفاضل المحشى فائدة تناسب هذا البحث قيل جاء الى ملك رجل اسمه فقيل للملك انصرف حيان اولا ينصرف فقال الملك ان اكرمته فلا ينصرف وان لم فينصرف ووجه قوله بانه اكرمه فكانه احياه فيكون من الحى فلا ينصرف للعلمية والالف والنون فان لم يكرمه فكانه اهلكه فيكون مشتقا من الحين اى الهلاك فينصرف ومن ثم اختلف فى رحمن والذى يترجح عندى صرفه وصرف كل ما اشتبه فيه هل صرفته العرب ام لا لان الصرف هو الاصل فلا يعدل عنه الا لدليل قطعى قال بعض المحققين فان قلت كيف اشتبه حال امثاله على هؤلاء الاعلام من علماء اللغة والنحو والبيان حتى بنوا امرهم فيه على المنقول ولم يكتف احدهم من المجهول عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوا

متعلا فيما نقل من العرب الا معرفا باللام او مضافا او منادى وهو
كون الا الغرض من هذا الكلام دفع ما يرد على ظ كلام المص وهو ان اضافة
الوزن الى الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى والوزن المختص بالفعل بشرط
اختصاص ذلك الوزن بالفعل وفيه تكرار لا طايل تحته وحاصله
لدفع ان الاضافة لمجرد النسبة والربط وبينهما لا للاختصاص وهذا هو
المراد بقوله وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل اى بنيت للفعل
ويعد من اوزانه وان عد من اوزان غيره فقوله وزن الفعل اى
وزن منسوب الى الفعل فالاضافة ح بالخبر يفيد الاختصاص الذى
لم يفهم من المبتداء ولو ابدل الى لفظ يعتد به بنسب ونحوه لكان اظهر من
لتميز وهو الموضع الذى اجتمع على العرس الحجاج لحداوتها ومنه بهلة في البئر
بذر الماء وفي القاموس انه علم لبئر بمكة شرفها الله ثم ومعناه الفعل
اشرف وعثر لموضع في القاموس ماسدة ومعناه الفعل جعله
ذا كبوة ودخشم لجبل قيل هو عثر وبن تيم ومعناه الفعل الاكل او الاكل
باقصى الاضراس وامتلاء الفم واما نحو بقم وشلم اه جواب سؤال مقدر
وهو ان بقم وشلم من اوزان الفعل مع انهما اسمان ولم ينقلا
من الفعل الى الاسم لعدم استعمالهما فعلا وحاصل الجواب انهما اسماء
عجمية نقلت الى العربية والاختصاص المذكور مشروط بكون ذلك الاسم
من اللغة العربية فلا يقدح وجود مثل هذه الامثلة في اختصاص وزن
الفعل بالفعل فيما عدم منعهما من العجمية ووزن الفعل غير مختص بالا
الفعل الموجود في الاسم كثيرا نحو حجر ونمر ونحوهما علما وبناء المجهول فانه لم يجئ
في الاسماء الا في الفاظ قليلة ملحقة بالعلم وهو الوعل لغة في الوعل وزنم
بمعنى الوسط وذئل علما لقبيلة الاعضل الخان وهو عيسى بن
عمر

عمر فانه منع من الصرف لما كان منقولا من الفعل مستدلا بقول الشاعر انا ابن
جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني قال بدر الدين ولا
حجة فيه لانه محمول على ارادة انا ابن رجل جلا الامور وجربها فجملة جلا
من فعل وفاعل فهو محكي لا ممنوع من الصرف والذى يدل على ذلك اجماع
العرب على صرف كعب اسم رجل مع انه منقول من كعب اذا اسرع انتهى و
سيجئ ضعف هذا الكلام انشاء الله في باب النعت او يكون غير مختص
بقرينة المقابلة فان هذا القسم افعل وجوده في الاسم اكثر منه في الفعل
لان كل افعل ثلاثى ليس من الالوان والعيوب يجئ منه افعل التفضيل ومن الا
لوان والعيوب يجئ افعل فعلا نحو احمر حمراء واعور عوراء وهما اسمان واما
افعل الفعلي فلم يجئ الا ماضيا من بعض الافعال الثلاثية كاخرج واذهب لا
من كلها فلم يسمع نحو اقتل وانصر والظ من ان او هنا لمنع الخلو لا
لمنع الجمع فان النسبة بين الشقين عموم من وجه لافتراقهما في شمر واحمر
واجتماعهما في يزيد وتغلب اى اوله وزن الفعل وهذا هو الظ
لانه المذكور سابقا الا ان فيه ارتكاب مجاز فان وزن الفعل عبارة
عن الهيئة الحاصلة للفظ من ترتيب الحروف والحركات والسكنات و
قد عبر عنها الشهاب يكون والهيئة من حيث هي ليس لها اول فاخرى
ان الزيادة في اوله فلذا حرف المفسر من الظ بتقدير المضاف لتبقى النسبة محمولة
على حقيقتها وقال او اوله كان داء وهو كلام فان له اى لاحقيقة
اى زيادة حرف في ابتداء على ترتيب الفعل الاولى بالنسبة الى
وزن الفعل فان الزيادة صفة وهيئة تعرض لحرف الزائد فتناسب وزن
الفعل الذى هو هيئة كما عرفت والثاني بالنسبة الى ما كان على وزن الفعل
فانه عبارة عن الاسم الذى هو مركب من الحروف فيناسبه الحرف الزائد

وغرض الشارح من هذا التقدير دفع الاعتراض الذي اورده الفاضل الهندي بقوله
فان قيل اول احمر مثلا هي الزيادة فيجد الفرق والمصروف فحاصل الدفع
اما اذا قدر زيادة حرف فلان الزيادة صفة للاول في قولك الحرف الاول من
احمر زايد ونحو نسبة الصفة الى موصوفها بفي كما تقول العلم في زيد
واما اذا قدر حرف زايد فلان بين محله اوله وبين الحرف الزايد عموم من
وجه فان الحرف الحوامن الاسماء التي على وزن الفعل قد يكون زايدا كما
حدو نحو وقد يكون اصليا كهمزة افان ووزنه فعلل والامران اللذان
بينهما عموم من وجه يجوز ان ينسب احدهما الاخر بفي كما يقال الابيض في المعوش
احسن من اليا محته في صفائه فتامل في هذا المقام فانه من معاقد
الكتاب كزيادته اي مثل اه هذا التقدير ليوافق ما سبق اي حكم يكون
وزن الفعل اولى به لشرطي ترتيب اللف كما عرفت والحال من المضاف اليه
لانه يمكن حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فانه اذا جاء قولنا
في اوله زيادة جاز قولنا فيه زيادة فهو من قبيل اتبع ملة ابراهيم
حنيفا لاختصاصها اه اي لاختصاص هذه التاء المحركة بالاسم فان
الداخلة على الفعل هي الساكنة نحو ضربت اذا سمي به رجلا فانه غير
منصرف للعلمية ووزن الفعل مع قبوله للتاء لكن قبلها على خلاف
القياس اذ القياس ان يلحق التاء بالمونث دون المذكر وضعي انه لا
حاجة الى هذا القيد لان حال التسمية لا يقبل التاء اذ الاعلام محفوظة
عن التصرف بقدر الامكان انما يحتاج اليه لتصحيح قول النحاة ان انفرادا
اربع لعدم اصالة الوصف دفع كلام الفاضل الهندي الوضي الذي تقدم
قبيل هذا مع الجواب عنه واحترز بذلك اي بقبوله ثبوته
بواحد من الجماعة المراد بالجماعة ما فوق الواحد فلا يرد انه يجب ان لا يكون

المفرد

المشترك بين وحقيقته ابن السكيت في هذا القسم ان لفظ زيد موضوع لواحد
مشخص فان اريد المسمى بالزاء والياء والدال صار اسم جنس متواطيا يدخل
فيه كل من سمي به فخرج عن العلمية الوصف المشهور قيد الاشهاد باعتبار
الاغلب والا يجوز ان يتوالى بوصف غير مشتهر بقرينة اي اظهر معنى ظهر
من غير بيانه بل في ضمن بيان اسباب منع الصرف وشرايطها ولذا اتحاد
يبتني على مبني مما استثناء بقي من الاستثناء الاول اي استثناء من
مال الكلام لانه يؤول قوله الجامع مؤثرة الا ما هو شرط فيه الا انه لا يجامع
غيرها هي شرط فيه فقوله الا العدل ووزن الفعل مستثنى من هذا المفهوم
الذي هو مال الكلام فالمستثنى متعدد وكذا المستثنى منه اذا عرفت هذا
علمت ان ما ذكره الفاضل اللاري تكلف كما في ثلث واحمر فان في ثلث
العدل وفي احمر وزن الفعل وليست فيهما العلمية فلو كانت شرطا فيهما لم
تنفك عنهما بحال متضادان شأن الجواب سؤال وهو ان يقال
اذا لم يكن العلمية شرطا في العدل ووزن الفعل فجاز ان يكون
كل منهما العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا نكر زالت العلمية ولم يزل
العدل ووزن الفعل فيكون غير منصرف فاذا لم يصدق كل ما فيه علمية
مؤثرة اذا نكر صرف فاجاب بان العدل ووزن الفعل متضادان
لا يجتمعان بشهادة التتبع والاستقراء فانك قد عرفت اوزان العدل
وليس شيء منها على اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف وهو كونه مختصا
بالفعل او في اوله زيادة كزيادته اي لا يوجد شيء اه هذا
التقدير دفع لا يرد على ظاهر عبارة المصنف لان الاستثناء فيها مفرغ
فالمستثنى منه المقدر ما شيء ما او سبب ما او سبب من هذا
السببين والاول لان خلاف الواقع اذ يوجد مع العلمية غيرهما
من اسباب منع الصرف والثالث يستلزم اتحاد المستثنى مع

المستثنى منه وتوضيح الجواب ان العدل ووزن الفعل اذا قيسا الى العلمية
بالتحقق معهما فاما ان يتحققا معا معهما فيجتمع الاسباب الثلثة او
يتحقق معها احدهما فقط اما العدل فقط او وزن الفعل فقط فتحققهما
مع العلمية احتمالان عند العقل الا ان الواقع في نفس الامر الشق الاول
اعني ما يكون في ضمن احدهما فقط واما الشق الاول اعني ما يكون في ضمن
مجموعهما فمجرد احتمال عقلي لا وجود له فالمستثنى منه المفهوم العام
المنقسم الى الامرين وذلك المفهوم العام المشار اليه بقوله اي الامر
الدائر بين هذين الاحتمالين في نظر العقل والمستثنى هو احد هذين
الاحتمالين بعينه وهو ما في ضمن احدهما فقط وفايدة قوله فقط ا
لتنبيه على ان المراد احدهما الماخوذ بشرط انتفاء الاخيرة لا الماخوذة
لا بشرط فيشمل حتى مجموعهما بناء على ان تحقق الامرين يتضمن تحقق احدهما
في ضمنهما الا انه مع تحقق الاخيرة لا مع انتفاء الاخر والمقصود هو الثاني
لا الاول هكذا حقق الكلام في هذا المقام ولا يلتفت الى ما قال بعض اهل
الحواشي فانه اشبه بالغواشي من حيث هو سبب فان الاسم
الذي فيه العلمية والتانيث مثلا اذا انكر زالت علميته بالذات واما التانيث
فباق والحال وصف سببيته وكونه معتبرا في منع الصرف يزول منه بزوال
العلمية فلذا قال لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب واعلم ان اقصى ما يمكن
اجتماعه من العلل العلمية والتانيث والعجمة والتركيب والالف والنون كما
في اذربيجان وبقولنا غير الجمع لزوال العلمية ان الشرط لا يبقى بدون
الشرط امن صمت يصمت مثل ينصر ينصر امن شبر محقق الجحفي
ما فيه من اللطافة اصمت بكسر الميم من صمت يصمت بكسر العين بان يكون
قد جاء على هذا وان لم يشتهر او من صمت يصمت بضم العين لكن جاء

امره

امره بكسر الهمزة وان لم يشتهر هذه القاعدة قال الفاضل الهندي اصمت علم
للمفازة سميت بفعل امر وبعضهم يقال للمفازة لشدة الخوف فيها بحيث
يامر كل صاحبه بالصمت ولا يمكن حفظ لسانه عن الغلط من غاية
الاضطراب فاصمت علم مفرد انتهى ولا يخفى ان هذا الكلام من
قبيل الهزل وخالف سيبويه الاخفش نقلا عن القاموس ان سيبويه
فارسي وهو التفاح ومنه سيبويه اي رايحته وهو لقب امام النحاة
عمرو بن عثمن شيرازي ونقل انه كان صاحب دعبة بالتفاح بحيث لو رآه
صدر منه بلا اختياره صوت فجعل سيبويه لقبه ويؤيد ذلك ما
ذكر من انه مركب من اسم وصوت ولما كان قول التلميذ اه رد
لما نقل الفاضل الهندي عن بعض الشراح حيث قال الاولى وقع الاخفش
لان سيبويه استاده ونسبة المخالفة الى الاستاد غير ملايم لو نسبه
لما ذكر من القاعدة اعني قوله وما فيه علمية موثرة اذا الكوم فيعنى
الكل فاذا قلت جاء القوم اجمع فمعناه جاء القوم كلهم سواء كانوا مجتمعين
ام لا فوصفيه ضعيفة بسبب غلبة الاسمية عليها والوصفية المحققة
الزايلة لم يعتبرها سيبويه ولا الاخفش افعل اسما اي كان خاليا
عن الصفة كادنب وافكل فانك اذا قلت زيد افضل يخيل الى السامع ان
معناه زيد لقبه افضل وهو بعد التنكير منصرف بلا اتفاق
وان كانت معه صفة فان من فضل في الوصفية بحيث لا يكون باحتمال غيرها
الوصفية مجالا فاذا سمي رجل بافضل من هو بعد التنكير غير منصرف بالا
اتفاق بسبب الوصفية ووزن الفعل فعلى هذا لا بد ان يكون مثل هذه
الصورة مستثناة عن القاعدة المذكورة مع انه داخل في المراد بجواز
فيكون منصرفا عند الاخفش وغير منصرف عند سيبويه وليس كذلك بل غير

ينصرف بلا خلاف فلا بد ان يفسر بنحو احمر فيكون منصرفا عند الاخفش ويكون الوصفية قد زالت بالعلمية ظاهرة ولم يكن معه في اللفظ ما يكون نصا في وصفيته بعد العلمية كذا قال بعض الافاضل وضعفه غير واحد بان مثل هذا غير داخل في باب احمر فان احمر علما ليس قد زالت وصفيته الا ان سيبويه مصرح انه ليس بخلاف الاخفش من ان وصفيته محققة بسبب التفضيل فاين احدهما من الاخر قد زالت بالعلمية فان احمر حال العلمية علم لذات ويجوز ان يكون متصفة بالسواد فاذا نكر فالمراد به المسمى باحمر وان كانوا كلهم متصفين بالسواد نعم اذا حصل مثل احمر علما للذات المخصوصة الموصوفة بالحمرة لم يزل الوصف عنه بالكلية امكن اعتبارها كما في اسود وادهم واسما الا وقال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر انما هو مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف وهذا القول اظهر فان المعدوم من كل وجه لا يؤثر في حكم واحد فيه تنبيه به لجواز اعتبار المتضادين في حكمين مختلفين نحو تاني وحيد الحواض من ال جعفر فيا عبد عمرو ولو نهيت الاحاوص فاعتبر العلمية في احوص من جهة منع الصرف وجمع على احاوص واعتبر الصفة فجمع على حوص وذلك لان حال حوص العلمية غير منصرف للعلمية ووزن الفعل والحوص ضيق في مؤخر العين يقال رجل احوص وامرأة حوصاء ثم جعل احوص علما قال الشارح جمع الاحوص في حال العلمية تارة على الحوص باعتبار الصفة الاصلية وتارة على الاحاوص اعتبارا للاسمية العارضة بسبب العلمية وانما قلنا ذلك لان افعل الصفة يجمع على فعل وافعل الاسم على افاعل كارانب اي بالجر غير المنصرف يعني ان اللام للعهد اي

بصورة الكسر اعلم ان البصريين فرقوا بين الكسرة التي للبناء وبين الكسرة التي للاعراب فجعلوا الكسر بالتاء من القاب البناء وجعلوا الكسرة من القاب الحركات الاعرابية والبناء يشترط في الما ان يقول يجر بالكسرة فلما تم الشارح بقوله اي بصورة الكسرة منصرفا سقط هذا المذهب سخيفا اذ الحكم بعدم الانصراف مع زوال السبين او احدهما بسبب اللام او الاضافة غير معقول وهنا في الضابط المتفق عليه خاولو وما فيه علمية مؤنثة اذا انكر صرف فليتامل هو التنوين الدال على التمكن وان احتمل الكسر بتعاله لانهما يتعاقبان مثل غلام زيد فلو دخل الكسر لتوهم جواز دخول التنوين ايضا فحذف الكسر تخفيفا لحذف التنوين والتنوين لا يمكن مع اللام والاضافة فعاد الكسر المرفوعات جمع وانما جمع ولم يات بصيغة الافراد مع انه الملائم لارجاع الضمير ولمقام التعريف لان تعريف الرفع سابق بقوله الرفع علم الفاعلية فتعريف المرفوع في نوع واحد وهو الفاعل فازال ذلك الوهم باتي به صيغة الجمع الدال على تعدد انواع المرفوع لا المرفوعة لما ذهب اليه من تصريف صيغة اسم المفعول الى ان المرفوعات جمع مرفوعة قياسا على المعروف بانه جمع مفرد وبين ان لهذا الوهم بقوله لا المرفوعة ويجمع هذا الجمع اه يعني يجوز ان يجمع بالالف والتاء صفة المذكر الذي لا يعقل من غير اشتراط شيء لغو كما جاز ان يجمع المؤنث هذا الجمع كالصافنات عند من فسر الصافنات من الخيل الذي يقوم على ثلثة قوائم واقام الرابعة على طرف الحافر وكالايام الخاليات اي الماضيات يقع في الامر في ايام خلون اي مضين الدال عليه المرفوعات دلالة الجمع على المفرد لان التعريف اه رد لما ذكر الفاضل الذي حيث قال ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث اي المرفوعات نظرا الى الخبر الضمير اعني هو لان المبتدا هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدا له كما يقتضي

معهود اليه انتهى وحاصل الدفع ان الضمير راجع الى المرفوع المدلول عليه بالمرفوعات
لان التعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد   اى اسم انقل لان الكلام في مرفوعات
الاسماء   اى علامة كون الشئ فاعلا اشاة الى ان اليا في الفاعلية
مصدرية   ان يكون موصوفا او كالموصوف بها فان الحركات والحروف
الاعرابية وان لم يكن اوصافا للكلمة اشبهتها لعدم استقلالها وتبعيتها
للاسم المعرب   ولا شك ان الاسم موصوف بها او لما كان في صنع الرفع
المحلى خفاء وكذلك في اشتمال الاسم عليه بين رفع المحلى واشتمال الاسم عليه
عليه وورد ايضا في هذا الكلام على الشيخ الهندي حيث خص المرفوع بما اشتمل
على الرفع لفظا وتقديرا وعدم اعتبار الرفع المحلى بناء على انه لا يكون الا في
المبنى والمرفوعات من اقسام المعرب وجعل البحث عن الفاعل اذا كان ضميرا او
نظايره على التطفل والتبع نظرا الى ان الفاعل واخواته كما يكون من الاسماء
المعربة يكون من المبنيات ايضا بلا تفاوت في البحث ايضا كما يكون من الفاعل المعرب
يكون عن الفاعل المبنى ايضا وكذا في اخواته ولما كان المبنى يقع فاعلا ونحوها
فلا بد ان يكون المبنى مرفوعا فاعتبر تعريفه على وجه يصدق على المبنى المرفوع ايضا
وجعله مشتملا على الرفع المحلى ولم يجعل المرفوع قسما من المعرب بل جعله
قيد للاسم لجواز ان يكون اعم منه فلا يلزم المحذور الذي هو باعث تخصيص
الفاضل الهندي   منه الفاء جواب شرط محذوف اى اذا عرفت هذا
فقول منه الفاعل   ومما اشتمل يجبر قرب المرجع كما يرجح الاولوية موافقة
لضمير هو   التي هي اصل الجمل وانما كانت اصلا لان الغرض العام من الجملة هو الا
الاخبار والفعل اصل فيه لانه لم يوضع الا للاخبار بخلاف غيرها اشد واحتياج اخر
جزئين وهو الفعل بالاخر اكثر وانها تشمل الجزء الانشاء وضعا بجوهرها
من غير حاجة الى وسيلة خارجة بخلاف الاسمية فان اخذتها بالاداة والحاجة
منها كقولك ان زيدا قائم فان اثباته هذه الجمل الاسمية انما هو بسبب الحرف

لا وند

وان عاملة اقوى وصفة المؤثر يقتضي قوة الاثر ووجه قوة عامله ان لفظى محسوس
اعنى الفعل بخلاف عامل المبتداء فانه معنوى غير محسوس فكانه يغلب على
عامل المبتداء اذا دخل على المبتدا او ينسخ ابتدائيته واعلم ان رافع الفاعل
ما ذكرنا هو المشهور وذهب قوم من الكوفيين الى ان الفاعل يرفع بالحالة
لفعل وذهب خلف الاحمر الى ان العامل في الفاعل معنى الفاعلية وذهب
هشام انه يرتفع بالاسناد قال ابن فلاح ويرد ذلك ان العامل اللفظى
مجمع عليه والمعنوى مختلف فيه والمصير الى المجمع عليه اولى من المصير المختلف
فيه في المذاهب اربعة اقواها المذهب المشهور   وقيل اصل المرفوعات
وهو مذهب سيبويه واستدل عليه بدليلين احدهما ان الاصل في المسند اليه
التقدم لان المسند صفة من صفاته وحقها التاخير وهو كذلك في باب
المبتدا بخلاف الفاعل فان المسند اليه حقه متاخر وثانيهما ان المبتدا يحكم
عليه بالاحكام الجامدة والمشتقة نحو هذا حجر وهذا قائم بخلاف الفاعل فانه
لا يحكم عليه بالمشتق حقيقة كان المشتق او حكما فلا يرد انه يحكم عن الفاعل
بالمصادر واسماء الفعل والظروف وليس شئ منها مشتقا فاذا كان كذلك
كان المبتداء هو الاصل لانه اكثر تصرفا وتعددا في الكلام وفي هذا المذهبين
الرجحى على المدعى نوع خفاء   اى اسم حقيقة او حكما فان قلت ما
تفسيره فايدة ما العامة بالاسم وتخصيصها به ثم تعميم الاسم بما يتناول
تحقيقى وتحكمى قلت لما قيد كلمة ما في تعريف الاسم المرفوع بناء على ما سبق
لا بد ان يعتبرها في تعريف الفاعل الذي هو قسم من المرفوع من بل الاسم ايضا و
لو لم يفسر بالاسم لصدق تعريف الفاعل على الذات الذي هو معنى الفاعل
مع ان الفاعل عند ارباب هذا الفن هو الاسم لا معناه وان كان الفاعل
هو الحقيقة هو المعنى   ليخرج عن حد توابع الفاعل فان اسناد الفعل
اليها بتبعية الفاعل فانك اذا قلت جاءني زيد العاقل اسندت الفعل

اولا وبالذات والى العاقل ثانيا وبالعرض لانه عبارة عن الاول في المعنى
كذا البدل والمعطوف ايضا فيه قولهم المقصود بالذات هو البدل والمؤكد
للتوطية لان ذلك المقصود به من جهة المعنى وهذا المقصود به من جهة اللفظ
فهو لبعض المحققين يخرج عن الحد بعض توابع الفاعل غير محقق وكذلك الراء
يعني لا بد من اعتبار قيد الاصالة في تعريفها لاخراج توابعهما ليتناوله
اي ليتناول الفاعل المعروف فاعل هذه الامور ولتحترز به اه اعلم ان
الكوفيين لم يفرقوا في الاسناد بين قولهم ضرب زيد وبين قولهم زيد ضرب
فجعلوا زيدا في المثالين فاعلا فلا حاجة عندهم الى هذا القيد بل الى
تركه واما عند البصريين فالفعل في صورة تقديم الاسم عليه مسند الى
ضمير الاسم والجملة الفعلية مسندة الى المبتدأ الاسم والفعل ليس بمسند الى
الاسم والاسم مبتدأ لا فاعل فلا حاجة في اخراجه عن التعريف الى قيد
التقديم بل خرج بقيد اسناد الفعل لكن لما توهم دخوله في التعريف
بسبب اسناد الفعل الى ضمير الذي هو اسناد الى ذلك الشيء في الحقيقة كما
صرح به الشارح اعتبر قيد التقديم لاخراجه تقديمه عليه وجوبا لانه الفرد
الكامل والمعنى اذا اطلق ينصرف اليه ليخرج عنه اي عن تعريف الفاعل نحو
يقصد على هذا الموصول الواقع مبتدأ مع انه اسند اليه شبه الفعل مقدما
عليه الا ان تقديمه عليه لغرض المبالغة والاختصاص فليس واجبا لجواز
نحو في الدار رجل فيصدق على رجل انه اسند اليه شبه الفعل اعني
الظرف مقدما عليه وجوبا فيدخل في تعريف الفاعل وليس بفاعل تقديمه
نوعه او تقديم الكلي الحاصل في ضمن جميع الافراد وليس التقديم في باب الخبر
كذلك فانه هنا وجب تقديم هذا الفرد منه لمانع وهو كون المبتدأ نكرة كما
سيتلى عليك اي اسناد واقعا على الظرف على انه منصوب محلا على المصدر
اسند الامر يلزم منه الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي وهو قوله وقد

على

عليه وانما قال المصنف على جهة قيامه به ولم يقل قائما به ليدخل فيه الفاعل الذي
لا يقوم به الفعل حقيقة نحو قرب زيد ومات زيد لم يقم زيد فان
القرب امر اما في اعتباري ليس موجودا في الخارج والموت امر عدمي فليس لهما
قيام حقيقي بالفاعل لكنهما اسندا اليه على طريقة اسناد الفعل الى
فاعله وهي صيغة المعلوم فهما مسندان الى الفاعل على جهة القيام
او على طوره وطريقه كاسم الفاعل اه فان زيد قائم ابوه بمنزلة
زيد يقوم ابوه وقيل البولاني كصاحب المفصل وتبعه الشيخ عبد القاهر
واكثر البصريين قال الفاضل الرضي وخلافهم لفظي راجع الى انه هل يقال
له في اصطلاح النحاة فاعل ام لا وليس خلافا معنويا اي ما
ينبغي ان يكون الفاعل اه الاصل في الفاعل ان يكون مرفوعا اي القا
عدة الكلية فيه الوضع وقد يطلق في العرف ايضا على الاولى وينبغي ان
يكون عليه الشيء كما يقال الاصل في الواو المضمومة ان تقلب تاء او
ما يناسبها كما في تراث والاصل ان تقلب كاوجه وان حمل على هذا
المعنى اذ لو حمل على المعنى الاول للزم من مخالفته مخالفة القاعدة
ومخالفته غير جائزة مع الجواز ههنا ثم الاصل بهذا المعنى اما ان يراد
ما يتناول الواجب فيكون صورة وجوب تقديم الفاعل داخلا
تحت الاصل واما ان يراد منه الاولى المنفك عن الوجوب فصورة وجوب
تقديم الفاعل على خلاف الاصل ان لم يمنع مانع كقضية حصر
ونحوه مما ياتي في باب وجوب تقديم المفعول على الفاعل ولو ترك
قوله ان لم يمنع مانع لكان احسن لانه يوهم انه مع وجود المانع
ليس الاصل فيه التقديم مع ان الاصل هو التقديم مطلقا وهذا فوق
لنا ماضرب غلامه الا زيد الفاعل مقدم على المفعول رتبة

الفعل المسند اليه وصف الفعل بكونه مسند الفاعل تنبيها على ان المراد هو المسند
لا معناه الاصطلاحي ليتناول الحكم بفاعل شبه الفعل لكونه مسندا الى الفاعل
ولو قال الاصل ان يلي المسند لكان اوضح واشمل   من غير ان يتقدم عليه
فقط شيء من معمولاته فان تقدم معمول الفاعل على مجموع الفعل
لفاعل لم يقدح في اصالة كون الفاعل يلي فعله مثل زيدا ضرب بكر   لشدة
احتياج الفعل اليه فانه علة لوجوده فاحتياج الفعل اليه احتياج المعلول
الى علته   فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلو لم يكن الفاعل كالجزء لم يكن كما
لم يكن في ضربت مع توالي الحركات الاربع ان المفعول فضلة والفاعل جزء
وما عدا ذلك غير جائز والاولى جوازه لوروده في كلام الفصحاء قال حسان ولو ان
مجدا اخلد الدهر مطعما مطعما وقال غيره كسا حلمه ذا الحلم اثواب
سودد ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد وقال غيرهما جزى بنوه ابا الغيلان
من كبر وحسن فعل سنمار وقال غيرهم لما راى طالبوه مصعبا ذعروا وكاد
لو ساعد المقدور ينتصر الى غير ذلك كقوله يعني خلاها عند من جليبي و
المبذاة احسن الرتبي وكقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر
من كل جانب الى غير ذلك من الابيات ونحن حصرنا مواضع الاضمار قبل الذكر
في كتابنا الموسوم بمنتهى النحو في مواضع احدها ان يكون الضمير مرفوعا بنعم
وبئس وبابهما والمفسر له التمييز نحو نعم رجلا زيد ثانيها ان يكون مرفوعا باول
المتنازعين نحو المعمل ثالثها ان يكون مخبرا عنه ومفسره خبره نحو
ان هي الا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها
رابعها ضمير الشان والقصة نحو قوله تعالى قل هو الله احد فاذا هي شاخصة ابصار
الذين كفروا خامسها ان يجر برب ويفسره التمييز نحو ربه رجلا سادسها ان يكون مبدلا
منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا سابعها ان يكون متصلا بفاعل مقدم ومفسره مفعول

مؤخر

مؤخر نحو ضرب غلامه زيد واما نحو فجودة مطعم لعرفت   جزى ربه البيت
دعاء عليه والكلاب العاويات كلب غير الصيد والماشية وقوله وقد فعل اي فعل
فعل الله به هذا الفعل وهذا الكلام تفاؤل منه   بالوضع اعترض بعضهم
بانه اذا كان دلالة الاعراب على المعاني بالوضع كما ستعرف ان الحركات الاعرابية
الالفاظ فيكون لفظا موضوعا لمعنى مفرد فيلزم ان يكون كل كلمة معربة مركبة
والجواب اولا منع كون الاعراب اللفظي كلمة وثانيا بان المعرب حال كونه مركبا من
اجزاء مترتبة في السمع والاعراب يسمع مع اخر المعرب ان كان بالحركة وفي الكل
لا ان كان بالحروف   فلا يرد ان ما ذكر للاعراب ورد لما اعترض الشيخ
الهندي حيث قال وكان يكفيه ان يقول واذا انتفى القرينة اذ الاعراب
من القرائن وهذا الايراد مبني على انه اراد بالقرينة الامر الدال على المعنى و
ليس كذلك بل القرينة هي الامر الدال على تعيين المراد باللفظ او على تعيين
المراد باللفظ او على تعيين المحذوف فلم يكن الاعراب مستغنى عنه ح فان معنى
العبارة ح اذا انتفى الاعراب انتفت القرينة الدالة على الاعراب الساقط
ايضا   متصلا بالفعل الاولى ترك قوله بالفعل ليتناول المتصل بشبه
الفعل واسماء الافعال فانه ايضا به يلزم انفصال الفاعل   مع جواز
ان يكون بعمرو ومضروبا لشخص اخر قال الفاضل الرضي هذا ظاهر في المثال
المذكور ونظايره مما كان الفاعل خاصا واما اذا كان عاما فانما نحو ما
ضرب احد الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له
والجواب انه اذا كان الفاعل عاما فلا يكاد يوجد مثال صادق لان مثل هذا
كذب حصر ضاربية كل احد في زيد والكذب لا يعترض بها على القواعد
الادبية ولا يصح الا اذا خصص الاحد بجماعة معينة وح يجري فيه ما يجري
في المثال المذكور في الشرح واما دعوى ظهوره فيما اذا كان الفاعل خاصا

غير مستقيم لانه ايضا يصح في مثل ما خلق الله على احسن الصورة الا يوسف ان يقال
القصر حصر حقيقي تحقيقي في يوسف مع جواز ان يكون يوسف مخلوقا لغيره وكذا في
نظاير هذا المثال ودفع البعض بان المراد بجواز كون المفعول مفعولا لفاعل
آخر الجواز بالنظر الى الهيئة التركيبية فان هيئة القصر في مثال الثاني تمنع كون
الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول ولا تمنع كون المفعول مفعولا لا لغير هذا الفاعل
والمنع انما يأتي فيما يأتي كمثال يوسف من خصوص المادة فلا ينافي دعوى الجواز
قصر الصفة قبل تمامها يعني ان ضاربية زيد صفة قصر تعلقه على
عمرو فلو قيل الا عمرو قبل ذكر زيد يلزم قصر الصفة قبل تمامها فيفيد الحصر
اي ان الحصر المذكور فيما بعد الا انما يكون في الفاعل اذا ذكر مفعولا
خاصا نحو ما ضرب عمرا الا زيد وكذا يكون في المفعول اذا ذكر فاعلا خاصا
نحو ما ضرب زيد الا عمرا اما اذا لم تذكر المفعول او الفاعل او ذكرتهما عامين فليس
فيما بعد الا الاحتمال المذكور فاعلا كان او مفعولا نحو ما ضرب الا زيد وما ضرب احد
الا زيد في الفاعل وما ضرب الا زيدا وما ضرب احد الا زيدا في المفعول وكذا اذا ذكرت
فاعلا ومفعولا مع عاملين نحو ما ضرب احدا احد الا زيد عمرا وانتفى المستثنيان
غير محتملين اذ ليس هناك غير ذلك المفعول العام شيء يتعلق به الفاعل
المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شيء يتعلق به المفعول المستثنى كما
كان حين ذكرتهما خاصين فيكون ما ضرب زيد الا عمرا وزيد المضروبية المطلقة مقصورة
على عمرو والضاربية المطلقة مقصورة على زيد ويحتمل مضروبية عمرو بزيد وغيره
غير المعنى الذي ذكرناه هذا مع استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف غير
جايز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء ان الاصل فيها الا وهي حرف فلا
يستثنى بها شيئان الا على وجه الاول البدل والاعتبر فلا تقول اعطى البدل ما
احد شيئا الا عمرا وبدرهم لا تقول في غير البدل ما اعطى احد شيئا الا عمرو الدينار

ويجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين
والمستثنيان بدلين منهما جاز نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وذلك لان
الاسمين يكونان بدلين مما قبل الا كأنهما واقعان موقع ما ابدل منهما اي
كأنهما قبل الا ولينا مستثنى فكأنك قلت ضرب زيد عمرا ومثل هذا
عند الاولين بدل ومعمول لعامل مضمر من جنس الاول لا بدل لان في
التقدير ما ضرب احد احدا الا زيد ضرب عمرا وان كان المستثنى منهما مقدرين
نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا او كلاهما مذكورين لكن المستثنيان لا
بدلا منهما نحو ما ضرب احد شيئا الا زيد الا زيدا لم يجز لان المستثنيين
اذا ليسا كالواقعين قبل الا وهي تضعف عن استثناء شيئين لا على الوجه
فان استدل من اجاز مطلقا بقوله تعالى وما نريك اتبعك الا الذين هم
اراذلنا بادي الرأي فانه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير وما نريك
يتبعك احد في حالة الا اراذلنا وبادي الرأي يدل على انه قد تقدم
ان يعتبر ذوا باده منصوب بفعل محذوف مقدر اي اتبعوا في بادي الرأي
او بان الظرف يكفيه رائحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره وان اراد في
غير المسلم اعني ما ضرب الا عمرو زيدا ان زيدا مقدم على الا معنى ولم
يستثن وان المراد ما ضرب زيد الا عمرا فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء
شيئين باداة الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى
بها الا في مواضع خاصة ليس هذا منها كذا قال العلامة الرضي الرافع للفاعل
في هذا التوصيف اشارة الى ان المراد بالفعل العامل لا الفعل الاصطلاحي
اذ ليس رفع الفاعل من خواصه فيدخل في الفاعل شبه الفعل العامل
في رفع الفاعل او حذف حاجز اشارة الى ان جواز حذف المصدر بمعنى
اسم الفاعل وصفه على المصدرية باعتبار موصوفه الذي هو المحذوف

وهو انما قدر الفعل دون الخبر اه الغرض من هذا دفع اعتراض الفاضل الرضي
حيث قال الظ ان زيد مبتدأ لا فاعل لان مطابقة الجواب للسؤال اولى وما
اجاب به الش فهو جواب ظاهري وان شئت الجواب التحقيقي فاستمع لما
يتلى عليك فنقول ان من قام جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة تقديره
اقام زيد ام قام عمرو ام قام بكر الى غير ذلك لان الاستفهام بالفعل اولى
لانه يدل على الزمان التجدد المتغير فيقبل الاستفهام عنه هل تغير ام لا بخلاف
الذوات الثابتة كزيد ونحوه فلما ضمن من معنى الاستفهام قطعا للتطويل
وجب تقديمه لذلك وكان دالا على ذات الفاعل صار الجملة
اسمية لتقدم المسند اليه في الظاهر ففي الجواب روعي المطابقة معنى اعني حقيقة
دون الصورة متعلق بضارع فان تعلقه بيبكي المقدر لا يلائم
بمرتبة يزيد على غير القياس اذ القياس مصحات جاءني رجل
اي زيد فانك لو قلت جاءني رجل لكان فيه ابهام بدون ذكر مفسره اعني
زيد بخلاف قوله وان احد من المشركين استجارك فاجره بل لا بد من
لفعل نسب الى الاخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الجزء فعلا فالمثال
الاول على مذهبه ليس من قبيل ما نحن فيه اي الفعل والفاعل
اه اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت عند الكل كما سيجئ في التنازع
لعدم قيام ما يؤدي مؤداه الا ان تم تدل قرينة على لفظ الجملة المحذوفة
ولفظ الجملة تدل على معناها فلا ينبغي يؤدي مؤدى الجملة والحذف الواجب لا بد
له من شيئين القرينة وما يؤدي مؤداه فان المفسر في الاية هو الثاني و
حرف الشرط هو الاول ليكون الجواب مطابقا للسؤال وايضا يلزم تكريرا
لحذف بسبب حذف الجملة الاسمية الكبرى والفعلية الصغرى واقتصر على
الفعل يجوز ان يراد بالفعلين العاملان على طريقة تغليب الاكثر على الاقل ولما

على الفرع لكن ينبغي ان يقيد العاملان بغير الصلة اذ في نحو اعجبني ضرب
وقتل زيدا لا يصح فيه التنازع اذ لا يمكن فيه الاضمار لانه مصدر
في اكثر من فعلين مثل ما ورد في الدعاء من قوله اللهم صل على محمد وال
محمد كما صليت وباركت وترحمت على ابراهيم فان اعملت الفعل الاخير
كما هو مذهب البصريين اضمرت الفاعل في الافعال السابقة وكذا العكس
اذا المتقدم عليهما او المتوسط اه هذا رد لقول بعض الشارحين
حيث جوز التنازع في صورة التقديم عليهما اذا كان النزاع في المفعولية
وفي صورة التوسط بينهما اذا كان النزاع ايضا في المفعولية ولما اول
اقتضى الفاعل والثاني المفعول والش الرضي جوز الصورة الاولى من هاتين
الصورتين ونحن قد رجحنا كلامه في بعض تعاليقنا على الشرح بما حاصله
ان طلب الفعلين لذلك المفعول المقدم على السوية ولا يرجح لاحدهما لقوة
اذ لو كان القرب علة موجبة او مرجحة لكان في صورة وقوعه بعدهما معمولا
للفعل الثاني فقط ولم يقع فيه نزاع بين الفريقين وهذا الكلام بعينه جار
في صورة التوسط ~~في صورة التوسط~~ فلا تغفل نحو ما ضرب واكرم
الا انا اذا كان هذا المتنازع فيه مرجحا منفصلا اما اذا كان منفصلا
منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك فهنا تنازع وقد حذف للمفعول
من الاول مع اعمال الثاني او من الثاني مع اعمال الاول اذ المفعول
يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور والمنصوب المحل نحو مررت وتعديت
بك فعلى هذا يجوز التنازع في المضمر المنفصل المنصوب والمجرور دائما
اما تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت وبك مررت و
تعديت فقول المص ظ غير وارد موروده لا يمكن ومقصده اي دفع
النزاع باعمال الاول والثاني لانه هذا التعليل انما يجري في الضمير

المنفصل المقترن بالا كالمثال المذكور واما اذا كان ضميرا منفصلا بدون الا
نحو زيد عمرو ضاربه ومكرمه هو وقائم او قاعد انت فغير جار فيه فالدليل
خاص والمدعى عام والحق جواز التنازع في مثل هذا فقد يكون الفاء
جواب الشرط والجملة جزائية ويجوز ان يكون الفاء للاعتراض والجملة معترضة
والجزاء قوله فان اعملت الاول وان كان قوله ويختار بالواو على ما في
اكثر النسخ وقوله فيختار ان كان الفاء على ما في بعض النسخ في الفاء عليه
اه واعلم ان التنازع في مفعول ما لم يسم فاعله داخل في التنازع في ا
لفاعل او بتعميم الفاعل من ان يكون حقيقيا او حكميا في المفعولية
ينبغي ان يعم المفعول وايضا ليشمل التنازع الواقع في الحال نحو جاء زيد
وضربته راكبا وليس هذا قسما ثالثا لان قاعدة المقسم في كل
ان يكون مقيدا بالوحدة فكانه قال النزاع فيه ليس فيهما واحد من التنا
زع بل الاجتماع خارج عن المقسم يعني قد يكون اه اشار بهذا التقدير الى
حالية مختلفين والى ذي الحال والعامل وهو المعنى الفعل المستفاد من بعضهم
المستتر في قوله فقد يكون رجوعه الى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله اذا
تنازع الفعلان لا نفس الضمير كما يتبادر منه لان الضمير لا يجب يعمل
ولو رجع الى المصدر المتنازع فيه واحد اي اسما واحدا
على وجوه كثيرة وهي ست عشر وجها شرح الشارح باربعة منها في الامثلة
الاربعة واشار الى اربعة اخرى بقوله وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر فيه مرفوعا
وذكر ثمانية اخرى جمعها بقوله العين الاول المفعول والثاني
الفاعل النحاة البصريون ليس المراد من البصريين ان يكون جميعهم من البصرة
بل لو كان بعضهم من البصرة ووافقهم اخرون يسمى كلهم بصريين فلا يرد ان
الكسائي كوفي فكيف قاعدة من البصريين مع نحوي اقوال اعمال
زايد

الاول

لا ولا اشارة الى ان المراد بالاختيار هو الاختيار بطريق الترجيح لا بطريق ا
لقطع والجزم ويذله اه ينبغي ذكر هذا عقيب قوله ويختار البصريون
لان قوله فان اعملت نثر على ترتيب اللف فليس فيه ابتداء بمذهب البصريين
ونحن اخترنا هذا المذهب في تعليقاتنا على شرح اللباب واستدلنا
عليه بانه يشترط دليلا ولزوم التكرار اه يعني ان في معمولا
الفعل عند اعمال الثاني ثلث احتمالات الاضمار والحذف والذكر فاختاروا
الاضمار لجوازه في العمدة ولم يختاروا الحذف لانه يلزم حذف الفاعل من
غير ان يسد شيء مسده ولم يختاروا ذكر الفاعل لانه يوجب تكرارا في اللفظ
دون اللفظ الحذف فصح به لترتب عليه قوله خلافا للكسائي ونظيره
اي الخلاف اه يظهر الفرق بين الحذف والاضمار في التثنية والجمع والتانيث واما في
المفرد فلا فرق نحو ضربني واكرمت زيدا والثاني كيفي مثال التثنية
لحصول المقصود به وجاز الجملة اشار بذكره لبيان قول الفرا
تركيب الافعيين وتركيب الناصبين وايضا وقد نقل عنه بعض شراح الرسالة
واشار اليه شيخنا المحقق الشيخ حسن في المعالم الا انه غير مشهور عنه كما انه
تركيب الافعيين فلذا انكره استادنا العلامة واعترض على شيخنا المحقق في
حواشي المعالم او اضماره بعد الظاهر يعني يروى عنه ايضا اقتضائهما
الفاعل اعمال الثاني واضمار الفاعل في الاول بعد الاسم الظاهر كما في صورة
تنازع الناصبين اذا اقتضى الفعل الثاني المفعول دون الاول الفاعل وروي عنه
اعمال الثاني واضمار الفاعل في الاولى بعد الاسم فتبين الصورة الاولى التي
نقلت عنه بالصورة الثانية المروية عنه ايضا ومثل الشارح صورة اعمال الثاني
واضمار الفاعل الاول بعد الاسم الظاهر بالمثالين المذكورين ورواية المتن اه
اي الرواية التي حمل الشارح عليها رواية المتن فلا يرد ما اورد في بعض الحواشي

من ان عبارة المتن مجملة يمكن تطبيقها على جميع الروايات عنه ان استغنى عنه
مثل ضربت واكرمني زيد لا تقول ضربته واكرمني زيد قال الملا الكريم محمد
لك على قوله حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فان حسبني وحسبت
تنازعا منطلقا الاخير واعمل فيه حسبت فوجب اظهار مفعول حسبني و
هو منطلقا الاول لا يجوز فاحذف مفعولي باب حسبت اي اذا كان
المفعول الاخر مذكورا على ما هو المشهور وذلك لكون مضمون المفعولين
هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثاني
مضافا الى الاول اي علمت قيام زيد وجوز بعضهم حذف احد مفعولي باب
علمت عند قيام القرينة لان كل واحد منهما في الظاهر منصوب برأسه ظاهر في المفعولية
كما في اعطيت وقد جاء ذلك في القران والشعر قال الله تعالى ولا يحسبن الذين
يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم فحذف اول المفعولين
وقال الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طال ما قد وشى بنا الاعداء اي تخلنا
اذلاء لا تخذفا ثانيهما ولا يخفى انه جواب سؤال تقديره ان شرط التنازع
ان يصح اعمال كل واحد في الواقع بعلمها وههنا ليس كذلك اذ لفظ منطلقا
لا يصلح ان يكون مفعولا ثانيا للفعل الثاني لكونه مفردا وكون المفعول الاخر
لا يصلح ان يكون ثانيا مفعولي الحسبان للاختلاف بينهما والجواز خلاف
المفعول له الاول وهو غير جائز لانهما مبتدأ وخبر في الاصل وتطابقهما في الافراد
والتثنية والتذكير والتانيث واجب وذلك لان لو لامتناع الشيء
لامتناع غيره فيلزم كون المثبت في سياقها وسياق جوابها منفيا والمنفي
اذ امتناع النفي اثبات وامتناع الاثبات نفي فيكون السعي لادنى معيشة
منفيا اذ هو مثبت في سياق لو ولو وجد ولم اطلب الى قليل لكان طلب
لقليل واحد في المعنى فيؤدي الى اثبات شيء ونفيه في كلام واحد لكن
القادسي
القادسي انه او ولم اطلب بالحال وح لم يلزم ثبوت الطلب للقليل اذ نفي لكن
ساعيا المعيشة دنية كفاني قليل مع اني غير طالب له فيصير من باب التنازع
فاقتضى اولويته اعمال الفعل الاول لانه عدل من اعمال الفعل الثاني
مع امكانه الى الاول على ضعف وهو حذف الضمير من ولم اطلب ولولا ان اعمال
الاول اولى لما اضمر حذف الضمير لكنه محتمل غير منصوص والمحتمل لا يصلح
لاثبات متنازع فيه اي مفعول شبه فعل في هذا التقسيم رد على الشيخ
الرضي حيث قال اي مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله وكانه حمل الفعل على
العامل وانه ذكي لا قوي وانما اضيف الى المفعول اي وانما اضيف
هنا بعض النحاة هو علامة الزمخشري كل مفعول ايراد لفظ كل في ا
لتعريفات مع دلالتها على الافراد والمقصود في مقام التعريف هو الحقيقة وا
لماهية غير ملائم الا ان الادباء والاصوليين لم يتحاشوا عن ذلك
وانما اضيف الى المفعول اي وانما اضيف الفاعل الى المفعول في قولهم فاعله
مع ان الفاعل انما يضاف الى الفعل فيقال فاعل الفعل بملابسة كونه ا
اي الملابسة كون الفاعل فاعلا لفعل وذلك الفعل متعلق بالمفعول فلا
جل هذه الملابسة والمناسبة اضيف الفاعل الى المفعول اذا كان عامله
فعلا بقرينة قوله ان يغير صيغة الفعل فيترك ما كان عامله شبه الفعل
بالمقايسة فشرطه اذا كان شبه الفعل ان يغير صيغة الفعل الى اسم
المفعول اي الى المجهول قال الفاضل الهندي وهذا من باب ذكر
العلم وارادة صفة المشهورة نحو لكل فرعون موسى اي لكل جائر عادل
قاهر وفيه نظر فان الصفة المشهورة بها فعل هو المجهول من الثلاثي المجرد
لا الماضي المجهول مطلقا فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل في معنى فعل
ونحوه فيتنا ولا مثل افعل اي لما اولنا قوله صيغة الفعل الى فعل

ويتعلق بما ثنى فيها واما كان محتاجا قبل التأويل من باب علمت المراد به
الفعل او شبهه المتعدى الى مفعولين الاول منهما مسند اليه والثانى
مسند ويدل عليه تعليله فلا يختص فى افعال القلوب بل يتناول مثل
قولنا جعلت زيدا فاضلا واعتقدت عمروا شاعرا ونحو ذلك
بخلاف نحو اعجبنى سؤال جواب فقيه من ان كون الشيء مسندا ومسندا
اليه جائز وواقع فى مثل اعجبنى ضرب زيد فان المصدر بالنسبة الى الفعل
مسند اليه لانه فاعله وبالنسبة الى المضاف اليه مسند لان المضاف
اليه فاعله معنى فهو من باب اسناد المصدر الى فاعله وحاصل الجواب
ان الممتنع اذا كانا تامين وههنا اسناد المصدر الى صاحبه غير تام
لان الكلام لا يتركب من المصدر وفاعله فرد الفاضل الرضى تعليل
القدماء امتناع قيام المفعول الثانى مقام الفاعل وهو التعليل
الذى ذكره المصنف بهذا المثال مردود واما المتأخرون فقالوا يجوز
نيابته عن الفاعل اذا لم يلبس اذا كان نكرة والاول من المفعولين معرفة
محضة نحو ظن زيدا قائم لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر فى الاصل
الفاضل الرضى والذى ارى انه يجوز قياسا عن الفاعل نيابته
معرفة كان او نكرة واللبس مرتفع مع التزام تاخره عن المفعولين مرتبة
ذالك بان يكون خبرا فى الاصل بعد ما كان مبتدا فلا يجوز فى نحو
علمت زيدا اياك مع اللبس تقديم الثانى مع الاول فاذا لم يكن كل
واحد مرتبة لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل وهو فى مكانه ولبس مع
قيام المفعول مقام الفاعل ان يلى الفعل بلا فصل بل معناه ان
يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فقول علم زيد ابوك والمرفوع
ثانى المفعولين انتهى والذى اختاره انا ما اختاره هذا الفاضل
ومنهم

ومنهم كون الشيء مسندا ومسندا اليه ممنوع ومعارض بجواز كون الشيء
مضافا ومضافا اليه فى قولك فرس غلام زيد فات النصب والاشعار
اى فات النصب بسبب جعله مبتدا مسندا اليه ومرفوعا وفات الاشعار بسبب
فوات النصب المشعر بالعلية فلا يرد ما قيل اما ذكر النصب مستدرك
بخلاف ما اذا كان مع اللام فان المشعر بعلية وكونه مفعولا له هو اللام
وهو لم يتغير متعين اى المفعول به واجازه الاخفش والكوفيين
اقامة غيره مع وجوده ومنه قراءة ابو جعفر ليجزى قوما بما كانوا
يكسبون قول الشاعر ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلاب
بانا قام قوله بذلك مقام الفاعل مع وجود المفعول به اعنى الكلاب
وقول الجرير اتيح لى من العدى نذيرا به وقيت الشر مستطيرا والاول
من باب اعطيت وكذا المفعول الاول من باب علمت اولى من الثانى
لان الاول عالم والثانى معلوم على ما هو الاصل فيهما وهو كون
المبتدا مسندا اليه وكون الخبر مسندا الى المبتدا وهذا انما يتم فى اقسم
الاول منه فى العامل المعنوى وهو الابتدا فانه اقتضاهما
وفسره للابتداء بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد ويكون الابتداء
فى المبتداء الثانى اعنى الصفة تجريد الاسم عن العوامل اسناده
لا يتبع والاعتراض بان التجريد امر عدمى فلا يؤثر مردود بان العوامل
فى كلام العرب علامات لا مؤثرات وعند الجزولى الابتدا جعل الاسم
فى صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او لاسناده فسلم
من الاعتراض بان التجريد عدمى وهذا المذهب وهو كون الابتدا عاملا
فيهما مذهب الزمخشرى والجزولى وهو الذى رجحناه فى كتابنا
الموسوم بمفتاح اللبيب وذهب سيبويه الى ان الابتدا عامل فى المبتدا والمبتدا

عاملا في الخبر وقال الكسائي والفراء هما يترافعان واختاره الفاضل الاسترآبادي
وقال بعضهم المبتدأ اذا كان اسما يرتفع باسناد الخبر اليه وقال بعض الكوفيين
المبتدأ اذا كان اسما يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في ا
لخبر الجامد ايضا وذهب العلامة الشيرازي الى ان الابتداء عامل في المبتدأ وهما
عاملان في الخبر وجميع هذه المذاهب ابطلناها في كتابنا المذهب وبدلا بل
ذكرها يوجب التطويل   اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اشار بهذا الكلام
الى ان حقيقة التجريد غير مرادة هنا بان وجد فيه العامل اللفظي ثم وجد ا
لعامل اللفظي عبر عن عدم وجوده بالتجريد   اصلا اشار به الى ان المراد
عدم وجود العامل اللفظي فيه بطريق السلب الكلي لا رفع الايجاب الكلي كما يتوهم
من ظاهر الجمع اي العوامل والمراد بقوله اصلا ان لا يوجد فيه العامل اللفظي لفظا
ولا تقديرا   ما يكون مؤثرا في المعنى وذلك لان الظرف المؤثر لفظا مؤثر
معنى فلا يخرج من تعريف المبتدأ نحو بحسبك زيد فان تاثيرها في لفظه ليس الا في اللفظ
لانك لو حذفته وجدت المعنى باقيا على حاله بخلاف حذفك ان مثلا من
قولك ان زيدا قائم لفوات التاكيد المدلول عليه بان واشار بقوله وكانه
الى بعيد   كفى بشيء فانك اذا قلت اقوى شيء عندكم كان معناه المنسوب الى
قريش عندكم ام لا   كما ولا وكذلك ان النافية في قولك ان ضارب زيدا لا
وما وصل بنحو ما ضارب زيد ومن ضارب زيد على ان يكون ما ومن لا
ستفهامين مفعولين لضارب فلو قال الواقعة بعد النفي لكان اجود لانه
يندرج فيه ما وقع بعد كلمة غير في قول الشاعر غير ماسوف على زمن
ينقضي بالهم والحزن على وجه وانما قلنا ذلك لان فيه وجوها احدها ان
غير المبتدأ الاخير لدلالة ما اضيف به مرفوع يغني عن الخبر وذلك لانه في معنى
النفي والوصف بعده مخفوظ لفظا وهو في قوة المرفوع بالابتداء فكانه

مرفوع

على زمن ينقضي صاحبا للهم والحزن فهو نظير ما مضروب الزيدان والنائب عن الفاعل
الظرف وثانيها ان غير خبر مقدم والاصل زمن ينقضي بالهم والحزن غير ماسوف
عليه ثم قدمت غير وما بعدها ثم حذفت دون صفة اعني ينقضي بالهم فعاد
الضمير المجرور بمعنى غير مذكور فاتى باسم الظاهر مكانه وثالثها انه خبر
محذوف وماسوف مصدر جاء على مفعول كالميسور والمراد به اسم الفاعل
والمعنى انا غير اسف على زمن هذه صفة وفيه ارتكاب خلاف الظاهر والاولى
عندي في التعبير عن الحال ان يقال ان ماسوف للقسم الثاني للمبتدأ وا
نتقل اعرابه الى غير بسبب كونه مضافا اليه   فنحن نجوز ان الداعي
المنوب قال بالا   لم يعرفوا بمشية لما يتجاه ان من ان الفعل ونحوه مشبه اذا اسند
الى الاسم الظاهر لا يثنى ولا يجمع   وأقائم الزيدان واعلم اني رايت في الصفة
الواقعة بعد حرف النفي اوالف الاستفهام مذهبا عجيبا نقلته في
كتاب الفوائد وهو ان الصفة في اقائم الزيدان ونحوه خبر حذف مبتداه
واقيم المظهر مقام مضمره والتقدير اقائم الزيدان الزيدان فالزيدان الاول
مبتدأ والثاني تكرير وقائمان خبر فحذف المبتدأ اعني الزيدان الاول
لدلالة الثاني عليه ثم حذف مضمر الذي في قائمان وعلامته اي الالف واقيم
المظهر الزيدان الثاني مقامه فصار اقائم الزيدان وهو غير بعيد من الصواب
لان غايته حذف ما فيه المبتدأ مع القرينة واقام المظهر مقام للضمير وهما شائعان
وعلى المذهب المشهور يلزم القول بان النكرة مبتدأ مع وجود المعرفة
والقول بان الصفة مبتدأ مع وجود الذات والقول بان المسند مبتدأ
مع وجود المسند اليه ظاهرة البطلان وكان محقق الشريف يريد المذهب
المشهور وقوله هذا بالحقيقة قول بوجود المبتدأ بدون الخبر وانما يلجأ
اليه الاضطرار   المغايرة للصفة المذكورة وجه المغايرة ان الصفة التي

واقعة بظاهر خلافها هنا فانها واقعة لظاهر ومضمر وايضا تلك واقعة
بعد النفي والاستفهام المسند الى المبتدا فتخرج الصفة لانها هي المسند
لكنها مسلكة الى فاعلها الذي هو مستحيرها او يجعل الثانية بمعنى الى
قال في الحاشية فكان التنكير في تعبير العبارة ان لا يبتدا بالمسند اليه الذي
كون في تعريف المبتدا ويظهر بقوله به فايده والاحتياج اليه لبسند
اليه الحكم كما في القسم الاول اي ما ينبغي ان يكون للمبتدا عليه سواء
تحقق هذا فمن الوجوب او بالاولوية فعلى هذا يجوز ان يراد با
لمبتداء ما يطلق عليه المبتدا شاملا لقسميه فان القسم الذي من المبتداء
يجب تقديمه على ما هو مسند الخبر اعني الاسم الظرف ويجوز ان يراد
القسم الاول فقط اذا كانت الاصالة بمعنى الاولوية الغير البالغة الى حد
الوجوب لان للمبتدا ذات، فان قيل هذا الدليل جار في الفاعل فينبغي
ان يكون اصله التقديم على الفعل والجواب ان تقديم الحكم في الجملة الفعلية
لكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول فكانه قال
اي الامرين، فالرجل في المراة مبتدا من قد تخصص بانها فرد ان الرجل
المعلوم كونه في الدار المبهم حصوله في اي الفردين وهذا التخصيص كما انه
حاصل للمتكلم حاصل للمخاطب ايضا لان المخبر لرجل معلوم له انه في الدار
فهو مستفهم عن تعيينه فعلم انه ينتفي له التعيين في الجواب فاندفع ما
الفاضل الوضي من ان هذا التخصيص عند المتكلم والنافع التخصيص عند المخاطب
الا انه يلزم ما ذكره الشارح امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار لعدم
لفظ ام التي تدل على ثبوت الحكم لاحدهما عند المتكلم فالاولى ان يقول
المجوز لذلك وقوعها في سياق الاستفهام وذلك لان النكرة في سياقه
في تاويل العموم اذا المعنى اهذا الجنس في الدار ام ذلك الجنس ولهن المراد

وجل

قوله
واحد بعينه او لا بعينه فتعينت فخصصت اه الغرض من هذا
التحقيق دفع اعتراض المحقق الرضي وحاصله ان لا تخصيص هنا لان معنا ا
لعموم ضد معنى الخصوص وكيف يحصل الخصوص مع العموم وكيف يوصف العدد
بالعموم والخصوص وحاصل الجواب انه انما يلزم الجمع بين الضدين لو
اريد بالتخصيص هنا التفرد الذي هو ضد العموم والشمول وليس كذلك
بل المراد تقليل الشيوع والابهام الحاصل في النكرات وهنا كذلك لانه
لما نفي عن كل واحد من جميع الناس ان يكون خيرا من المخاطب لم يبق
للسامع اشتباه لان الاشتباه انما يكون اذا كان واحدا من الجماعة
من غير تعيين فيشتبه على السامع ان هذا الاحد من هو فالتخصيص
هنا يحصل بالعموم بهذا الطريق فلا يلزم الجمع بين الضدين تمرة
خير من جرادة نقله اهل السنة عن عمر وابن عباس ونقله الشيعة
عن الامام جعفر بن محمد عن ابائه ع في ضبعين فلهذا الجرادة اذا قتله
محرم والمراد ان فديته اي تمرة كانت والحكم ليس مختصا بتمرة دون
تمرة اذ يستعمل في مواضع اه ولانه كان في الاصل فاعلا لانه قدم
لافادة التخصيص من الحصر فهو في قوة رجل موصوف، وهذا هو
الفارق بين قام رجل ورجل قام حيث جاز الاول وامتنع الثاني
فانك في الاول لخلعت الصفة ثم حكمت على الرجل بها فانت قد حكمت
على رجل موصوف بصفة القيام وفي الثاني اوردت الحكم على رجل
مجهول غير مخصص بعد ذكر الحكم وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه
العجز في حادثة او بسبب حادثة حتى انه صار يصوت ويستغيث بالناس
ليعاونوه على اموره مثل الكلب الذي ينبح من تادي فالغرض وقيل ان
هذا القول انما يتكلم به العرب اذا سمعوا هرير كلب في وقت لا يهر مثله في
مثله الا لسوء فكان مورده هرير ايتشاءم ويخشى منه السوء هذا هو المشهور

اى كون المبتدا معرفة او نكرة مخصصة وقال بعض المحققين ابن هو
الدهان واستحسنه الفاضل الرضي وهو في محله لانها راجعة الى
لفعلية بمعنى انها نائبة من الفعلية والا فالظرفية جملة الاستقلال
اسناد الفعل الى الظرف كاللام في نعم الرجل فانها اما الاستغراق للجنس
كما ذهب اليه البعض والجنس مشتمل على المخصوص فيغني عن ضمير اشتماله
ذكر اللفظي واما لتعريف المعهود كما ذهب اليه الاخر والمعهود هو المخصوص
فلا حاجة الى الضمير قال بعض المحققين وفيه ان الجملة انشائية فلابد من تا
ويله بمقول في حقه نعم الرجل فيكون الخبر مفردا انتهى وعلى ما اخترناه
من جواز وقوع الانشائية خبرا لا يحتاج الى التاويل كما ستسمع انشا
ووضع المظهر اه وهذا انما يكون للتفخيم فالرابط في الحقيقة هو الضمير
الذي وضع المظهر موضعه اذا كان ضميرا انما خص الحذف بالضمير لان
كون الخبر عين المبتدا لا يقبل الحذف ووضع المظهر المضمر لنكتة تفوت مع ا
لحذف وكذا لام العهد اذ مع الحذف لا يتبادر الذهن الا الى الضمير
نحو الكر اه الكر اثنتي عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة
امداد والمد المن وقوله اي الكر منه الجار والمجرور حال من ضمير بستين
ى والظرف في قوله وقوله السمن منوان منه صفة منوان ولذا صح
الابتداء به او جار او مجرور واعلم ان الظرف حقيقة في ظرف الزمان
والمكان وقد يطلق بحيث يشمل الجار والمجرور كما فعل المص هنا
اى متأول الغرض من هذا التاويل دفع ما اعترض به الفاضل الهندي و
حاصله ان المقدر هو الجملة لا الخبر الذي هو ظرف وظاهر العبارة ان الخبر
مقدر بها وحاصل الجواب ان التقدير بمعنى التاويل والغرض فمعنا
ان الظرف متاول وهو مفروض حالكونه ملصقا بجملة وقال بعض الافاضل
التعبير بالتاويل لان التقدير يوهم ان تقدير الجملة في نظم الكلام فيلزم
ان يكون

ان يكون الجملة محذوفة وليس كذا لان الجملة هو نفس الظرف تاويل الجملة انتهى
ولا يخفى ما فيه ثم انهم اختلفوا في الخبر فقال بعضهم الخبر هو الفعل المتعلق
لا الظرف الساد مسده وقال بعضهم هو الظرف وقال بعضهم هو الفعل
مع الظرف وخير الامور اوسطها والدليل عليه ان الكلام تام المعنى بلا
احتياج الى الفعل المقدر وما اتفقوا عليه من تقدير المتعلق فيقتضي
انه رعاية لامر لفظي حيث ان الجار والمجرور مفعول بحسب المعنى فهو معمول
فلابد له من عامل لا ان المعنى يحتاج الى تقديره كما فهمه الاكثر فان العربي
القح يقول زيد في الدار ويفهم نسبة الظرف الى المظروف بلا احتياج الى
تقديره وكذا اختلفوا في ان الضمير منتقل من الفعل المقدر الى الظرف او
محذوف مع الفعل قال ابو علي ومن تابعه انه منتقل واليه يشير كلام المصنف
بتقدير الفعل وهو من الافعال العامة الشاملة للافعال غالبا
كالحصول والكون لدلالة الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة
اذا دلت القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده والاصل في الخبر الافراد
ليتوافق الركنان اعني المبتدا والخبر بكونه معرفة وكون من نكرة ولا يجوز
الاخبار بالمعرفة عن النكرة وسيبويه جوز في المبتدا اذا كان متضمنا لمعنى
الاستفهام وانا اقول ان من وان كانت نكرة من حيث اللفظ الا انها من
حيث المعنى كاسما دالة بقوله فان معناه هذا ابوك اه والمص مثال الى
هذا متساويين في التعريف او غير متساويين اشار بهذا التعميم
الى فائدة ذكر معرفتين وعدم الاكتفاء بقوله متساويين فان المعرفتين
لا يلزم ان يكونا متساويين فلو اكتفى بمتساويين لتوهم المساواة
في التعريف نبه المنطلق مثال لكونهما معرفتين سواء كانا متساويين
ام لا فان في اعرفية الاعلام من المعرف باللام او تساويهما خلاف سيأتي انشا

وان امرف الحواعر فيه الاعلام وقال بعض المحققين كالتباس هنا سواء قلت زيد
المنطلق او المنطلق زيد فان الاسم متعين الابتداء به لكونه ذاتا جامدة
والصفة متعين للخبر لكونها صفة ومشتقة واقول هذا ليس بشيء لان الخبر
يصح اشتقاقه وجموده في الاصح ولصحة وقوع الاسم خبرا بمعنى المسمى بكذا او
لصفة مبتداء بمعنى الذات الذي اتصف بكذا فلا قرينة ح اما اذا وجد
القرينة المعينة للمراد فلم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذ للقصد
تشبيه الثاني بالاول لانه تلميذه فيشبه بالاستاد كما هو المتعارف
ومثل قول الشاعر بنونا بنوا ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد
في اصل التخصيص المجوز لكون النكرة مبتداء فان تخصيص غلام نوع تخصيص
وتخصيص خير بلا واسطة فانه اسم التفضيل وهو مشابه المعارف مشا
بهة تامة حتى الحقته بعضهم بها من جهة ان اللام لا تدخل عليه كما
المعارف افضل منك افضل مني فان الاول مبتداء والثاني خبره وهما
متساويان في رتبة التخصيص لان كلا منهما افعل التفضيل مع من وهذا
تخصيص بالمعمول كما ذكر بعضهم في قوله عم امر بمعروف وصدقة ونهي عن
منكر صدقة فان امر نكرة تخصص بالمعمول اعني الظرف لكونها اي هذه
النكرة في معنى المضافة فكانه قال امر معروف ونهي منكر وقس عليه ما نحن
فيه فعلا له اي فعلا مسندا الى المبتداء فان الاسناد الى ضمير الشيء
اسناد اليه في الحقيقة فيكون فعله فالمراد من كون الخبر فعلا له لكونه
جملة فعلية فاعله الضمير الراجع الى المبتداء فلا يرد ان في مثل زيد قام
ليس الخبر فعلا له بل جملة كذا قال بعض الافاضل والظاهر ان المراد بالفعل
اللغوي الذي هو الحدث والاثر لكن في ضمن الفعل الاصطلاحي فلا يرد
اقائم زيد فان الخبر فعل للمبتداء ولم يجب فيه التقديم كالتاء في ضربت

هنا

هنا فانها حرف ولكن تدل على تانيث الفاعل الذي ليس بجملة اشارة
الى دفع ما قيل ان الخبر في ان زيد جملة مع انه ظرف وما وقع ظرفا
فالاكثر انه مقدر بالجملة فكيف قال انه خبر مفرد وحاصل الجواب ان
المراد بالمفرد ما ليس بجملة صورة وان مفرد صورة اذ الضمير المستكن
امر اعتباري كالاستفهام قال بعضهم لا يتضمن الخبر من موجبات
التقديم الا الاستفهام ويرد عليه ما قائم زيد فانه يجب تقديمه لتضمنه
النفي من حيث انه مبتداء انما قيد بالحيثية لان تقديم تضمنه
لا دخل له في ذات المبتدا اعني كونه اسما مجردا عن العوامل اللفظية
فانك لو قدمت الخبر لصدق عليه هذا التعريف الا ان شرط كونه مبتدأ
وهو التخصيص مفقود فالتقديم مصحح للوصف لا للذات فتدبر
التابع له اه وانما امتنع تقديمه لان جزئه ولو قدم عليه للزم تقدم
الشيء على نفسه على الله عبده متوكل فان عبده مبتداء ومتوكل
خبره وعلى الله متعلق الخبر وفي المبتدا ضمير راجع اليه مع كون المبتدا
مقدما على الخبر ولكن المتعلق هنا ليس تابعا بتبعية يمتنع معها
تقديم فان المتعلق هنا ليس جزء للخبر لان الخبر هو قوله على الله
هذا هو الذي اخترناه كما سلف قال الشيخ الرضي ويجوز ان يريد بالخبر
ذالك المقدر لان الجار والمجرور متعلق به لان الجار ليس بمتعلق
في الحقيقة بل يشبه متعلق المجرور بالعامل وما اختاره الشارح
لانه على هذا الاولى بين المثالين فتامل الواقعة مع اسمها وخبرها
اه لما لم يكن خبر المبتدا خبرا ان اصطلاحا اشار الى المسامحة في العبارة المصنف
والمراد انه خبر عما ميز كم عن ان من غير متعدد المخبر عنه قيده به تصحيحا
لتقليل قد فان تعدد الخبر مع متعدد المخبر عنه كثير فانهما في الحقيقة

خبر واحد لان المقصد اثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحموضة
لا اثبات انفسهما ونظر بعض النحاة هو الفاضل الهندي فلا
فيصار عليه لذلك اى لو جعلنا التعدد في عبارة المص ان يكون بعاطف
ام لا فاقتصار المص على الاتيان بمثال التعدد من غير عطف لا يدل لذلك اى ان
التعدد بالعطف لا خفاء به وهو سببية الاولى اى معنى الشرط
هو التعليق بين الشيئين بان يكون الاول سببا لتحقق الثاني او للحكم
بتحقق الثاني فالاول نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وا
لثاني نحو ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة ومنه قوله تع وما بكم
من نعمة فمن الله فان التقدير ما حصل بكم من نعمة فهي صادرة من
الله من ان النعمة التي حصلت بالمخاطبين ليست بسبب صدقه النعمة
من الله تع بل الامر على العكس فان صدورها من الله سبب لا بصالها
والتصاقها بهم لكنه سبب للحكم به والاخبار عنه اى ما حصل بكم من
نعمة فيحكم او فيخبر انها صادرة من الله تع ولا شك ان النعمة التي
حصلت بهم سبب للحكم والاخبار بكونها صادرة من الله تع والفاضل
الرضي فسر معنى الشرط بلزوم الثاني للاول فلا يرد وما بكم من نعمة
الا انه يخالف تفسير المصنف في كلم المجازات فلذا عدل عنه الشارح
نظرا الى مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط بعليل لصحة الدخول
وعدمه اى انما صح الوجهان بالنظر الى مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط
وانما لم يجب دخول الفاء في الخبر لانه لما كان المبتدا دخيلا في هذا المعنى خا
لف الشرط في جواز ترك الفاء في خبره واما اذا اتصلاه اى اذا
فصل الدلالة على سببية الاول للثاني في العبارات اللفظية كان
يقال في الذي ياتيني فله درهم الذي ياتيني ان اتاني فله درهم فيجب دخول

الفاء

وا

الفاء لمكان حرف الشرط في اللفظ واما اذا لم يقصداه اى اذا لم يقصد
الدلالة على ذلك المعنى لا في اللفظ حتى يكون واجبا ولا في المعنى حتى
يجوز الامران وان كان موافقا في اللفظ في المبتدإ المتضمن له الا انه
لم يقصد ذلك المعنى فيجب عدم دخول الفاء ونحو حكم الاسم المو
صول الا انهما في حكم لفظ واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه
والشرط والجزاء من قبيل الاخبار اى الجملة الشرطية لا يكون الا
خبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون انشاء باب كان وباب علمت اه
وان لم يخرجا الكلام من الخبرية الى الانشائية الا ان العلم والكون
ينافيان الشرط حيث انهما يدلان على تحقق وقوع ما بعدهما والشرط يدل
التعليق والتحقيق ينافيه ووجه ذلك التخصيص اى وجه تخصيص
ليت ولعل وبيان الاستفاق لم نفهم ان في بقية الحروف المشبهة
خلافا في المنع من دخول الفاء محتجا بان صدارة الشرط قد بطلت
بدخولها فكان تضمن المبتدا له ضعيفا لانها لا يخرج الكلام
اه اقول هذا الكلام غير جيد فان علة المنع للمنع لا تنحصر فيما ذكر لا
تري ان علمت وكان يمنعان من دخوله مع انهما لا يخرجان الكلام
كما قال بل العلة في المنع كما سمعت سابقا فلن يقبل تو بتهم انما
سيبويه عن مثل هذه الاية بان الفاء ليست بجزائية بل هي زائدة
او هي التعليل والخبر محذوف بدليل تركها مع ان في بعض الامثلة
وقد يجب حذفه قال بعضهم لا يجب حذف اصلا لان ذكر
اصل في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد ونظائره محمول على حذفا
لخبر وهو كلام واه فان حذف الفاعل واجزائه مسلم الا لنبوت
ليعلم انه كان في الاصل اه حاصله ان اصل الحمد مثلا كان مجرورا صفة

لما قبله نغير ابه فصل للمبالغة فى المدح وذلك لان فى تغيير المألوف زيادة
ايقاظ للسامع للاصغاء اليه ولان الكلام الذى به المدح صادح جملتان
بعد ما كان جملة واحدة وكلما ازداد الكلام المقام كلاما ازداد مدحا
ولو ذكر هذا المبتدا لتوهم ان الكلام جملتان فى الحال والاصل عليه وقت
قطعة للذم والترحم ونحوهما تقديره هو زيد له وانما حذف للعلم
به وعير سلسلة وسيأتى الكلام فيه لان المقصود المستهل اه اى
مقصود المستهل تعيين ذلك الشئ المرئى بالاشارة وان لم يحكم عليه
بانه هلال ينظره الناظرون وليس المقصود ان الهلال المعروف وهو
هذا وتحقيق هذا مبنى على قاعدة ذكرها ارباب العربية وهو ان المعلوم
المعروف عند المخاطب هو الذى يقع مبتداء والمجهول عنده يقع خبرا
مثلا اذا عرف مخاطبك زيدا باسمه ولم يعرف ان اخوه ام لا تقول له زيد
اخوك وبالعكس تقول له تقول اخوك زيد اذا تحققت هذه القاعدة
فنقول فى المثال ان المعروف عند المخاطب انما هو شئ مشار اليه بلفظ
هذا غير معروف بانه هلال فتقول له الذى هو معلوم لك بالاشارة
الهلال لا غيره ليتوجه امله للتعين والحكم اى تعيين ذلك
المرئى والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون لانهم لا يعرفون انه
هلال الا بالنظر اليه اما لو قال الهلال هذا فكانه قال الهلال المعروف
لكم هو هذا المشار اليه فلا يلتفت اليه السامعون لانه معروف عند
هم على عادة المستهلين فان عادتهم ذكر الفهم فى امثال هذا المقصد
فهم الناظرون ولئلا يتوهم ان اخر الهلال ساكن لاجل الوقف وح
لا يتعين ان يكون مرفوعا بل يحتمل ان يكون منصوبا على تقدير ابصر
مذهب الاصح انما قيد به لان فيه مذهبا احدها ان اذا ظرف مكان خبرا

الخبر

بسم الله الرحمن الرحيم

ان يكون ظرف زمان

عن المبتدع وثانيها لخبرا عما بعده بتقدير المضاف اى فى وقت حيوله
خروجه المبتدع وانما قدر المضاف لان الزمان لا يقع خبرا عن الجثة
وثالثها ايضا ظرف زمان الى ما بعده وعامله محذوف اى فاجابت
وقت خروج السبع وفى كل منها تكلف فلذا قال على المذهب الاصح
فاذا السبع واقف قدر اكثر الشارحين الخبر عاما وهو موجود وحاصل
المستدلين بان اذا المفاجات ظرف وهو فعل يدل على الفعل العام
كالوجود والحصول ومنعوا تقدير الخبر الخاص كقائم وواقف لانه
لا يجوز الا بقرينة ولا قرينة ههنا اذا الظرف لا يدل على الفعل
الخاص وضعا ان ما قدره فى محله والقرينة على تقدير لفظ خرج فان
مفاجات السبع بعد الخروج يناسب الخبر الخاص غير ساد مسده
اذ لو سد مسده لكان الحذف واجبا لا جائزا فان الحذف الواجب ما كان
معه قرينة مع شئ يسد مسده كما سيأتى يزرى الا زراء التهاون
بالشئ والاحتقار له اى ولم يكن الشئ يحقر مرتبة العلماء
لكنت اشعر من لبيد وهو شاعر مشهور اى لولا وجد زيد
وذلك لمشابهة لولا بحرف الشرط والاختصاص من لولا التخصيصية بالا
لفعل فيحمل لولا الامتناعية عليها لولا هى الا نغر لانها حرف
مختص بالاسم فيعمل فيه كساير الحروف او كلما لم يذكر له الشا
مثالا ومثاله قولهم تفادينا قائمين على صيغة المصدر اذا كان
زيد مفعول به لئلا يلزم تكرار المثال ضربى زيدا قائما يحتمل
ان يكون الحال ههنا من الفاعل والمفعول والمصدر مضاف منسوب الى
صاحب الحال وقولنا او قائمين مثال لكون الحال عنهما وفيه
تكلفات كثيرة احدها حذف الخبر مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت فى

غير هذا المكان وثانيهما العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى كان التامة
لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة وثالثها قيام
الحال مقام الظرف والذي حملهم على تقدير اذا كان المترتب عليه هذه
التكلفات اشتراط اتحاد العامل في الحال وصاحبه لانه لا يجوز ان
يكون ضربي قائما لما يجيء ولا يجوز ان يكون حاصل المقدر لاختلاف
العاملين لان العامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي وهو
ليس او زيدا والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي
بلابسه قائما اي ان ضربي زيدا ملابس زيدا لكونه واقعا عليه
بلابسه قائما ومعنى ملابسة الحال كونه صادرا منه   اولى خبرات
في قوله ان تقديره   متنزهين من تلك التكلفات لانها مبنية
على تقدير اذا كان وما ذهب اليه الرضي قال عنه   من غير سد
مسد فلا يكون الحذف واجبا بل جائزا للقرينة الدالة عليه مع انه
داخل فيما وجب حذفه عندهم   وتقييد المبتدأ المفهوم عمومه بدليل
الاستعمال المحقق في هذا المقام ان المصادر اذا اضيفت يكون عاما
بدليل دلالة الاستعمال فيكون ضربي زيدا قائما اخبارا عن جميع الضرب
في حال القيام فيلزم منه انه لم يضربه في غير حال القيام وانه لو ضربه
مرة في غير حال القيام لكان مناقضا لقوله ضربي زيدا قائما ولما الزوم
تقييد المبتدأ على تقدير الكوفيين فبيانه ان قائما لما كان متعلقا
بقوله ضربي كان معناه كل ضرب مني وقع على زيد حال قيامه
فانه حاصل لا يلزم منه انه لم يضربه في غير حال القيام ليكون مناقضا
لقوله ضربي زيدا قائما وهذا يعرف بالوجدان لا بالبرهان
اي ضربي زيدا ضربه قائما اي ما ضربي اياه الا هذا الضرب المقيد و
هو

هو ضعيف لان حذف المصدر مع بقاء معموله غير معهود لانه في قوة ان الموصولة
مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته ولان الحال لا يدل على خصوص هذا
المصدر فيلزم حذف الخبر بلا قرينة   وذهب بعضهم وهو ابن درستويه
ولو كان ما ذهب اليه صحيحا لتم الكلام بضربي او بضربي زيدا بغير ذكر الحال
وعطف على شيء بالواو والضمير اما راجع الى المبتدأ وهو الذي
فهم الفاضل المحشي من ظاهر العبارة وعندي انه راجع الى الخبر لما ستعرف
بعد هذا   اي كل رجل مقرون مع ضيعته اعلم ان البصريين قد
رووا الخبر مثنى بعد المعطوف اي مقترنان لكنهم ان المعطوف معطوف على
المبتدأ فهو مبتدأ فيحتاج الى الخبر فورد عليهم ان الخبر المحذوف خبر
لمبتدأين فلا يسد المبتدأ الثاني وهو قوله وضيعته مسده اذ المبتدأ
لا يكون سادا مسد الخبر فلا يكون حذفه واجبا بل غالبا كما اعترف به
والشيخ الفاضل قدر الخبر مفردا او عطف وضيعته على ضميره فلا يكون مبتدأ
حتى يحتاج الى الخبر وزعم الكوفيين ان هذا الكلام تام لم يحذف منه
الخبر زعما منهم ان الخبر هو قوله وضيعته لان الواو بمعنى مع ولو قيل
كل رجل مع ضيعته لم يحتج الى تقدير فكذا ههنا والجواب ان جعل
الواو بمعنى مع لا يخرجها عن العطف الاصلي وبقاء العطف الاصلي يمنع
جعله خبرا لان الخبر لا يعطف على المبتدأ فلا بد من تقدير الخبر بخلاف مع
ضيعته فان مع ظرف حقيقة قائم مقام متعلقه وهو كائن فلا يحتاج
الى تقدير الخبر والضيعة في اللغة العقار التي هي الارض والنخل والمتاع
وههنا كناية عن الصنعة اذا عرفت هذا فاعلم ان الحذف في مثله اي غالبي
لا واجب بدليل اثباته في نهج البلاغة الذي هو كلام رب الفصاحة
قال وانتم والساعة في قرن   واقيم المعطوف على الخبر والمحشي

على المبتدا واجاب عن الاعتراض السابق بان المعطوف وان كان من تتمة المبتدا لكنه
بذكر بعض الخبر فيصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه ولا يخفى ما فيه من التكلف
يكون مقسما به يعنى معينا لذلك بحيث ينتقل من سماعه الى كونه
مقسما به ليكون قرينة على حذف خبره كقولك امانة الله لافعلن كذا
اى لعمرك وبقائك اشار بالعطف الى اتحاد المعنى اى ما اقسم به
اشارة الى ان الحمل مجاز فان العمر ليس بمقسم بل مقسم به فان القسم بمعنى
مصدرى فلا يصح الحمل حقيقة ولا يستعمل مع اللام اه اعلم ان
استعماله فى القسم على وجهين باللام وبغير اللام فان لم تات باللام نصبته
نصب المصادر وقلت عمرك لافعلن كذا ومعنى عمرك احلف ببقائك واذا
دخلت عليه اللام رفعته بالابتداء واللام فيه للابتداء وليست هى للتو
طئة للقسم كما ذهب اليه بعضهم اى من المرفوعات اشار به الى ان
قوله خبر وان واخواتها مبتداء محذوف الخبر وذلك بقرينة ما سبق
فقوله هو المبتدا ابتداء الكلام وقول الفاضل المحشى مبنى على ان ذكر خبر ان
ليس لانه من خبر المبتدا بل لانه من المرفوعات بعيد لا بالابتداء كما
ذهب اليه الكوفيون ووجه ضعفه ان الابتداء عامل ضعيف فلا
يؤثر مع وجود ما هو اقوى منه بعد دخول احد ذا لفظ احد
ليصدق التعريف على كل من افراد المعرف لفظا او معنى اما لفظا
فبالحمل واما معنى فلا يجزء معانيها الى معانيهما فان مثل ليفيد
التاكيد وهو حاصل فى المبتدا والخبر على كل تقدير لا ينتقض التعريف
بمثل يقوم بان يقال انه مسند الى شيء اخر وهو ابوه بعد دخول ان
فينبغى ان يكون خبرا وليس كذلك بل الجملة خبر لانا نقول ان كلا من معنى
لدخول ان فينبغى ان يكون وهو التاثير لفظا او معنى مفقود فى يقوم حل

وحاصل فى المجموع فان الرفع المحلى للجملة وكذا التاكيد فيكون هى الخبر لا الفعل
وحده ولا يحتاج الى ان يجاب به تعريض بالفاضل الهندى ويلزم منه
عطف على قوله ويجاب وحاصله انه يلزم على هذا الجواب ان يكون قول المصنف بعد
دخول هذه الحروف مستدركا فانه اذا احمل الاسناد على الاسناد الى
اسمها ولا يكون الاسم اسما لها الا بعد دخولها يلزم المحذور فيحتاج
الى تاويل الجملة اه والاصل عدم التاويل ولا يلزم من ذلك اه هذا الكلام
تعريض بنجم الائمة الرضى حين قال قد يخالف خبرها خبر المبتدا فى غير ما
ذكره المصنف ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا ما له صدر ا
لكلام انتهى فحاصل كلام هذا الفاضل اعتراض على المصنف بانه ينبغى ان يقول
الا فى تقديمه والا فى تضمنه استفهاما وحاصل الجواب ان المراد حكمه
حكم خبر المبتدا الذى صح كونه خبرا لها وههنا لا يصح اما لان التحقيق بناء فى
الاستفهام واما لانه يفوت صدارته اى لبس امره اه الغرض من هذا
لتقدير تحصيل المنشى منه المفهوم من فحوى الكلام من البيان اه
لسحرا وان من الشعر لحكمة هذان الكلمتان من مفردات كلام الرسول صلعم
ومعنى الفقرة الاولى ان بعض البيان اى الصادرة من بعض الناس
تؤثر فى القلوب بالتاثير السحر فى كلمة حق بين معناها بعض الزاهدين
ابلغ فى التاثير من الكتب السماوية التى بينها بعض الفاسقين
ومعنى الفقرة الثانية ان بعض الشعر حكمة اى كلام حق على نهج قانون
الشرع كالديوان المنسوب الجاهر للمؤمنين وذلك لتوسعهم فى الظرف
او وذلك لان كل حدث لا بد ان يكون فى زمان او مكان فصار الظرف
مع الشيء كالقريب الحميم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره من الاجنبى وحمل الجار
والمجرور راجع مجراه للمناسبة اذ كل ظرف جار ومجرور فى التقدير

اى لنفى صفته وان كانت صفة يلزم من نفيها نفى الجنس نحو لا رجل موجود فا ا
لتسمية مطردة فتأمل وتسمى ايضا لا التبرئة لانها تبرئ الجنس من ا تصفه
ملم عرفت من الورود ولا يرات اى اما لفظا او معنا فلا يرد وجه
الورود ان يقال يلزم على ظاهر التعريف ان يكون نحو ضرب اى الفعل وحده جزلا
وليس كذلك بل مجموع الجملة جز لها والجواب ظ بعد ما عرفت لاحتمال حذف
الجز والمثال ينبغى ان يكون ظاهر فيما مثل له على ما هو الظ وانما قال
ذلك لجواز ارتفاع صفة حملا على المحل المشابهتها لان فى افادة المبالغة
فان لا لمبالغة النفى وان لمبالغة الاثبات وهو الوجه فى عملها فكما ان صفة
اسم ان يجوز رفعها على المحل فكذلك ما شابهها الا انه خلاف الظ بل صغير
قوم لا تستقيد بالظرف لان الظرافة عبارة عن كلام وهو الوجه فى عملها خارق
للعادة يحمل السامع على الضحك ونحوه وهذا لا يتقيد بكونه فى الدار
ونحوه كالحال فانه فى معنى الظرف لدلالة النفى عليه لان النفى يقتضى
منفيا ولم يكن هنا قرينة خصوص على حمل امر شامل اى لا اله موجود
الا الله قال بعض الافاضل ان قدر الخبر موجود لم يلزم منه الا نفى و
جود ما سوى الله تعالى من الالهة لا نفى امكان وجوده وان قدر م
مكنا لم يلزم منه الا اثبات امكان وجوده على التقديرين لا يتم التو
حيد ولانه انما يتم بنفى امكان الوجود عما سوى الله تعالى الالهة واثبا ت
الوجود له تعالى وعلى الاول لم يلزم نفى امكان عن غيره وعلى الثانى لم يلزم
اثبات الوجود له تعالى والجواب من وجوه احدها ما ذكره الزمخشرى وهو
ان المرفوع بعد الا خبر ولا لا حذف والاصل فى الشهادة الله اله ثم قدم
الخبر الا اله الا الله عدلا عن الاول الى الثانى لارادة الحصر والتخصيص على نحو
المنطلق زيد ثم اريد التصريح باثبات الالوهية له تعالى ونفيها عما سواه فقدم

حرف النفى ووسط حرف الاستثناء ثانيها انه يجوز تقدير موجود وبه
تنحسم مادة الاشكال لان نفيه يقتضى نفى الامكان اذ لو كان للالهة ا
لممكن شريكا لكان موجود الا محالة اذ شريكه لا يكون الا واجب الوجود
فلا بد من حمل شريكه فى حين الامكان وابهما تقدير ممكن ممكن والتقريب قريب
تمام خاصتها ما قدره بعضهم وهو قول لا اله موجود ان لا وابدا وضمن
انه رافع للشبهة وهو كما ترى سادسها جعل الا بمعنى غير ويكون هو الخبر
فيفيد نفى كل اله غيره سوى فرض معبود الحق او غيره ذهب بعض المعاصرين
وفيه حمل الا على معنى استعمالها فيه نادر وسابعها الحق او غيره ذه
ان هذه الكلمة الشريفة شرعت للرد على الكفرة الذين اتخذوا الاصنام
الهة معبودة من دون الله تعالى فالموحد يقصد بها الحمد لله عليهم تا منها
ما قال بعض المحققين وهو ان الكلمة الشهادة غير تام فى التوحيد با ا
لنظر الى المعنى اللغوى لان التقدير لا يخلو عن احد الامرين وقد عرفت ا
نه لا يستقيم وانما تعد كلمة الشهادة تامة فى اداء معنى التوحيد لانها
قد صارت علما عليه شرعا والوجه الثانى عندى هو الارجح فيكون
معنى قوله اه فيكون ح لا من الاسماء وذهب المصنف بان اسم لا لفعل
لم يكن على مثل هذه الصيغة على الصيغة على المحل بان ليس لنفى
الحال فان نعت غيره فقرينة كقول التم وما مثله فيهم ولا كان مثله
وليس يكون الا هو ما دام يزيل على مورد السماع وهو النكرة
من صلاه كتب فى الحاشية الصدو والامراض والبراح الزوال
والضمير فى براحها للحرب اى من امر نيران الحرب فلا زوال لها عنها
ولا يجوز ان يكون لنفى الجنس خبره على الفاضل الرضى حيث قال انه
لنفى الجنس ومنع وجوب تكرار المرفوع بعد لا فان التكرار انما يجب مع

الفصل بينها وبين معمولها   اعلم ان المراد ذكر هذه الغاية في بحث
الفاعل فلا وجه لاعادتها   فلا ينتقض بالتوابع كالبدل اعتلا كاخوك
في جاء زيد اخوك قائما فيصدق عليه انه مسند اليه بالتبعية   يكثرتها
اذ كثرة الشيء المفضي بالبيان تستلزم الاهتمام به والاهتمام يقتضي
التقديم   علامة كون الاسم مفعولا اي من حيث انها علامة كون
الاسم مفعولا فلا ينتقض حد المنصوب في قولك مررت بعبلات
او حكما في الملحقات بالمفاعيل من الحال والتميز وغيرهما
اي من المنصوب المذكور في ضمن المنصوبات موافقا الضمير هو في قوله ما يشتمل
او لما اشتمل عليه بقرب المرجع   لصحة اطلاق هذه الصيغة
هذه الصحة انما هي بالنظر الى اللغة واما بالنظر الى الاصطلاح فيصح
اطلاقه على كل من الخمسة فان مفهومه اصطلاحا ما قرن بفعل الفا
يد ولم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا   اسم
ما فعله كلمة ما عبارة عن الحدث لان ما فعله فاعل فعل الى فاعله
كما تقول ضرب زيد وموت زيد ونحوها   لا ان يكون موزنية
كما ذهب اليه بعض الشارحين نظرا الى ظاهر اللفظ فتخرج الامثلة الاتية
وانما زيد لفظ الاسم اه لما كان تعريفات سائر المفاعيل بحيث
ترك لفظ الاسم صار كان الاصل والاسلوب ترك لفظ الاسم فعن
ذكره بقوله زيد لفظ الاسم وحاصل الجواب ان الذي صدر عن الفاعل هو الحدث
وهو معنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ فهو اسم ذلك المعنى
ويدخل فيه المصادر اي في قوله اسم ما فعله   وانما سمي المصدر
مصدرا لانه من صدر اذا رجع وهو محل الرجوع الفعل اليه لاخذه منه
على مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل على مذهب الكوفية

او اسما عطف على قوله مذكورا او لا يعني ان الفعل المذكور يشمل الملفوظ
والمقدر والاسم لان المراد اعم من الفعل وشبهه كما هو الشائع فاندفع
اعتراض الفاضل الهندي بخروج مثل ضارب ضربا   بل المراد ان معنى الفعل
مشتمل عليه اه ان قيل يلزم خروج المفعول المطلق النوعي والعددي
عن تعريفه لانهما يدلان على امر زائد على معنى الفعل فلم يكن الفعل مشتملا
عليه اشتمال الكل على الجزء فالجواب ان معنى المفعول المطلق هو ذات ا
لحدث التي دل عليها اللفظ وكون الحدث نوع كذا او معدودا لذا من
عوارض ذلك المعنى وصافه   وكذا خرج به مثل كرهت كراهيتي
فانه مفعول به مع صدق التعريف عليه وحاصل الجواب ان لقولنا
كراهيتي اعتبارين احدهما بحيث كونها قامت بالفاعل واشتمل معنى
الفعل عليها فهي مفعول مطلق داخل في الحدوث وثانيهما كونها بحيث
وقع عليها فعل الكراهة كما في قولك كرهت قيامي فالفعل ليس مشتملا
عليها فهي بهذا الاعتبار خارجة عن التعريف بقوله بمعناه
انبته الله نباتا فان مصدر انبت انباتا وقيل نباتا نبت
مصدر نبت اه جواب عما يقال ان ضابط مصدر وقد جعله المصنف مثالا
له فاجاب بان مصدريته مجازية لكنهما من غيرها اما من المو
صوف المقدر اعني قرعا او من المضاف اليه اعني مقدم
اي سماعيا اشار الى ان سماعا صفة وجوبا الذي هو بمعنى و اه
فياء النسبة محذوفة   يعلم له ضابطه اشارة الى تعريف الحذف
القياسي   ايد انباته قال الفاضل المحشي لا حاجة الى حمل المتن
على ما ايد انباته   لا يجب حذفها تعرفه من علة وجوب
الحذف   لا يكون منه اي من المطلق المفعول المحذوف فعله

فانه مذكور لكان مرفوعا على الخبرية فلم يكن من باب المفعول المطلق

اوقع اه اوهنا المنع الخلود ون الجمع بدليل قوله ما انت الا

سيرا سيرا دكا دكا فانه وان كان مكررا الا انه لم يقع في موضع

الخبر اذ ليس قبله مبتداء وانما جمع اه يعني لم لم يفصل الضابطة

الثانية عن الاولى بقوله منها لاشتراكهما في بعض القيود والى

ما شبه به فعله فان لبثت سير البريد فصل الفاعل كالاول ابدا فعلا

لفاعل شبه به اي ما انت الا تسير مثل سير البريد والبريد البغلة التي

سيقطع الى باط معرب دم بريده ثم سمي بالرجل سود المحمول عليها

ثم استعمل في اثني عشر ميلا وكان من عادة الملوك انهم يسنون الربط

ويقفون البغال فيها ويقطعون اذنابها وكانت موقوفة فيها

لاجل اصحاب الحاجات والمراد بالبريد هنا حامل الرسالة وانما وجب

حذف الفعل في الضابطتين لوجود القرينة والساد مسد المحذوف

اما القرينة في الضابطة الاولى فهو ما الناهية بليس فانها تقتضي

خبرا ولا يصلح جزء الا فعل هذا المصدر واما الساد مسد المحذوف

فهو مصدر الاول الذي اعتمد في تعليل وجوب الحذف عليه وعول عليه

الفاضل الاسترابادي وهو ان وجوب الحذف من حيث ان للمقصود من مثل

هذا الحصر والتكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه ووضع

الفعل على الحدوث والتجدد فلما كان المراد به التنصيص على الدوام و

اللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد

او اسم فاعل وهو موضوع مع العمل كالفعل لمشابهته فصار العامل

لازم الحذف فاذا تحقق علة وجوب الحذف ظهر لك عدم وجوبه في تلك

الاسئلة التي احترز عنها اي انما متنور مثناه وانما وجب الحذف

لهذه

في هذه الصورة لان ضابط هذا القسم ان يذكر جملة تتضمن مصدرا تطلب

منه فوايد واغراض فاذا ذكرت تلك الفوايد والاغراض بالفاظ مصادر منصوبة

عقيب تلك الجملة حذف وجوبا تلك الافعال لان تلك الاغراض تحصل من ذا

لك المصدر الذي تضمنته الجملة المتقدمة فصح ان يقوم تلك الجملة مقام

ما تتضمن تلك الاغراض اي الافعال الناصبة لها فلما صح ذلك

وتكررت تلك الفوايد استثقل ذكر افعالها قبلها فالتزم قيام الجملة

مقام تلك الافعال وبعبارة اخرى وهو انه انما وجب الحذف لسد الجملة

المتقدمة مسد المحذوف ولمناسبتها له من جهة انه تفصيل لا في

مضمونها صوت حسن مرفوع على انه بدل من الاول او صفة

فلم يكن مما نحن فيه وظني ان هذا وامثاله خارجة بقيد المعتبر

فلا حاجة الى الاحتراز عنها في هذا المقام لان الزهد ليس من

افعال الجوارح فيه تعريض بالفاضل الرضي حيث قال وينبغي ان

يضم الى التعريف شرطا اخر لاخراج مثل له علم علم الفقهاء وله زهد

زهد العلماء فان الثاني يكون مرفوعا لا غير وحاصل الجواب

ان مثل هذا خارج بقوله علاجا على تفسير الشارح فان الزهد والعلم و

امثالهما ليست من افعال الجوارح كالصوت بل هي من الكيفيات

النفسانية بعد جملة اه وانما وجب حذف الفعل في هذه الصورة

لقيام الجملة المتقدمة المتصفة بتلك الاوصاف مقامه وكون

الناصب هو الفعل المقدر هو المشهور وظاهر كلام سيبويه ان المصدر

منصوب بقوله له صوت لا بفعل مقدر لان الجملة عنده بمعنى الفعل و

الفاعل فهي بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى صاحب

ذلك المصدر وقد اقترن بالجملة ما دل على ذمان المصدر الحادث

ذالك اى المصدر الحادث وعلى ما قام ذالك المصدر وقد اقترن بالجملة ما
دل على زمان المصدر الحادث فالك اى المصدر الحادث كالحال الماضية وهو لفظ
مررت فى مسئلتنا فالمجموع كالفعل والفاعل وقال نجم الائمة ولا يخفى
ما فيه وقال بعضهم العامل فى المصدر المنصوب الاسم الذى بمعنى فى
الجملة المتقدمة فلان المعنى الذى فاذا له تصويت والتصويت مصدر
يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا فهى كما تقول عجبت من ضربك ضرب الامير
اى من ان ضربت ضرب الامير وفيه نظر مصدر وقع مضمون جملة علم ان
المضمون المعرف سابقا بقوله مصدرها المنسوب المنسوب الى الفاعل هو
مضمون الجملة الفعلية وههنا المراد به مضمون الجملة الاسمية فلا نقض
وانما وجب حذف الفعل لان الجملة الاولى تدل عليه ومغنية عنه حيث انهما
متحدة المضمون لانه انما يؤكد نفسه اشارة الى ان اللام فى قوله لنفسه
صلة للتاكيد لا للتعليل كما ستسمع لا امر يغاير ولو بالاعتبار اى
ان اعترافا يؤكد نفسه وذاته ولا يؤكد غيره ولو كان ذالك المغاير مغايرا
له بالاعتبار اى ليس يوجد هنا امر يغاير ذاتا ولا اعتبارا صح يقال انه
يؤكد ذالك الغير الاعتبارى كما يظهر لك فى المسئلة الاتية فان فيها امرا يغاير
المفعول المطلق بالاعتبار فسموه مؤكدا لغيره نحو حقا مصدر وقع مضمون
جملة اه اعلم ان كلام المص وتقرير الشارح اشارة الى تحقيق المقدمة المشهورة
وهو ان الخبر يحتمل الصدق والكذب مشكا فيا الاحتمال من زيد قائم وبعض
المحققين كالمص وبخم الائمة قالوا الجملة الخبرية نص فى الصدق والحقية
لا احتمال فيها لغيرها من حيث مدلول اللفظ قالوا وقولهم الخبر يحتمل الصدق و
الكذب من حيث العقل ليس المراد ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المعنى
انه يحتمل الكذب من حيث العقل اى لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا

وجعل المص

وجعل المص حقا مضمون الجملة لا انها تحتمل غير صريح فى اختيار هذا التحقيق
لانها لا تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل الاولى ترك الحق و
الصدق لانهما مدلولا الجملة ولا محتملها كالكذب والباطل ووجه ذ
كره ان احتمال الجملة لهما كغيرهما انما هو فى مقام التاكيد والرد على التا
لانك انما تؤكد بحقا اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة فى نفس
الامر وغلب فى ذهنه كذب مدلولها وفساد مدلولها ونقيضه محتملان
عنده من غير ترجيح تاكيدا لغيره هذا اصطلاح المتاخرين وسيبويه
يسمى التاكيد لنفسه التاكيد الخاص والمؤكد لغيره التوكيد العام
لانه من حيث هو منصوص عليه هذا الكلام اشارة الى تحقيق بديع وهو
ان المصدر المؤكد لغيره مؤكد لنفسه فى الحقيقة والاظهر تؤكد لان
التاكيد تقرير الامر الثابت بان يكون ه واذا لم يكن الشئ ثابتا فكيف يقوى
واذا كان ثابتا فمكرره انما يؤكد نفسه فكيف قال المص وغيره تاكيدا
لغيره وتوضيح ما ذكره الشارح انه يؤكد نفسه حقيقة ويؤكد ما يغايره
اعتبارا او ذالك لانه اى من هذا النوع من المفعول من حيث انه منصوص
عليه بلفظ الحقيقة وعبرها عنه يؤكد نفسه لانه يؤكد الحقيقة التى
هى مدلول زيد قائم ويؤكد غيره وهو زيد قائم من حيث ان الحقيقة
احد محتملاتها عند السامع فالمؤكد اسم المفعول هو الجملة المو
باحتمال الغير الحق والمؤكد بالكسر هو الحقيقة المنصوصة الغير المحتملة
للشئ ويحتمل ان يكون المراد اه هذا الاحتمال ذكره المص ماصله
ان اللام ليست صلة التاكيد حتى يحتاج الى التكلفات المذكورة بل للتعليل
فالمعنى ان حقا تاكيد لاجل ان يدفع الغير وهو الاحتمال الاخر اعنى
الباطل ورده الفاضل الرومى بفوت المقابلة بينه وبين ما سبق فانما

بجملة ما سبق عليه وعلة وجوب حذف الفعل ما سبق في نظيره حتى يجين تعليل لقوله
ينبغي ان يكون المراد او المؤكد بالفتح غير مذكورين فيهما على هذا الاحتمال فتامل
في هذا المقام فانه من مزال الاقدام وفي جعل المثال اه لانه مثل لبيك
وهو مضاف الى المفعول فالقيد مفهوم من المثال لكن يتكلف اذ التثنية التابع متمم
بدون المثال لحذف الفعل اه وانما حذف اما لان تثنية المصدر
تقوم مقامه او ليفرغ المجيب الى الرغبة من السلبية فيفرغ لاستماع المأمور
به حتى يمتثله متعلقة به اما نفيا او اثباتا ولا يقولون في مررت
بزيد اه وانما صح اخراجه مع انه مفعول به لانه ليس مفعولا به على الاطلاق
في اصطلاحهم بل مفعول به بواسطة حرف الجر والكلام في المطلق
والمفعول المطلق اه اي يخرج المفعول المطلق قوله اخر وجه من قوله ما وقع
عليه فعل الفاعل لظهور انه عين فعل الفاعل فلا يحتاج الى التكلف المذكور
ولا ينتقض على تقدير تعميم الفاعل كوقوعه في حيزان اي كوقوع
المفعول في حيزان بان يكون بعد الفعل المصدر بان لان ما في حيزان
لا يتقدم عليها العامل في المفعول به اشارة الى ان المراد من الفعل
العامل فيدخل شبه الفعل في باب الاغراء نحو اخاك اخاك اي الزمه
على المدح نحو الحمد لله الحميد او الذم نحو مررت بزيد الفاسق
او الترحم نحو مررت بزيد المسكين اي انتهوا عن التثليث وهم الكفار من
القول بثلثة الهة عيسى عم ومريم والله تع وامرهم بقصد التوحيد ووطئت
سهلا السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض بوجهه او بقلبه كلمة افتح
الخلو كما اذا ناديت مثال التوجه بالقلب مثل يا سماء ومنه نداوة
لتنبهه نعم عن الاقبال اذا وجه ما اقبل وقال ابو علي الظ ان مراده
انها اسماء افعال بمعنى ادعو او فعل مضارع المتكلم التي يرفع بها المنادى

ه المقصود من هذا التحقيق دفع ما اورد على ظاهر العبارة وهو ان ضمير يرفع
راجع الى المنادى مع ان المنادى لا يكون مرفوعا في حالة لان الرفع من اعراب
المعربات واجاب عنه باحد ثلثة وجوه اما بجعل الضمير على حاله لكن المراد رفعه
قبل حالة النداء او تسمية منادى قبل هذه الحالة مجازا باعتبار ما يؤول
اليه او يكون الفعل مسند الى الجار والمجرور ولا ضمير فيه والتقدير و بني
المنادى على ما يقع به الرفع من حركة او حرف او يكون الضمير راجعا الى الكلام
والتقدير و بني المنادى على ما يرفع به الاسم ورده الشارح بانه غير ملائم
لسوق الكلام لان الضمير في قوله و بني راجع الى المنادى فلو عاد ضمير
يرفع الى غيره لزم انتشار الضمير او الفعل عطف على ما قبله بحسب
المعنى فان قوله يرفع به المنادى في قوة ان يقال ان الفعل مسند الى ضمير
المنادى وكانه قال الفعل اما مسند الى ضمير المنادى او مسند الى ضمير
الجار والمجرور لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلان
معناهما الخطاب افراد او تعريفا وانما اعتبرها لتقوى جهة الافراد
الاتحاد ولا يلزم بناء المضاف وما في حكمه والنكرة الغير المعينة
وانما قلنا ذلك اي جعلنا البناء لمشابهة الكاف الحرفية بواسطة فلم يجعله
لمشابهة الكاف الاسمية بعد النداء وتعريفه بالقصد اي بلام
يدخله اه اشارة به الى ان اضافة اللام الى الاستغاثة لادنى ملابسة
اذ ليست الاستغاثة معنى اللام بل معناه هو الاختصاص وانما فتحت
مع انها لام الجر وهي مكسورة كاف الضمير اي كاف ادعوك لعدم وقوعه
موقع الضمير فانه في المرتبة بعد المستغاث من فتح اللام المعطوف
لانه صار منادى مستقلا ولا قرينة فارقة فيشكل ان الذي
يقتضي الفتح وقوعه موقع كاف الضمير واذا لم يكن المنادى هو للاء مثلا

بل كان محذوفا فالمنادى المحذوف هو الذي قام مقام كاف الضمير فلا وجه
لفتح اللام لكن يجوز ان يكون وجه الفتح وقوعه موقع كاف الخطاب صورة
او تقديرا مثل يا غلامي ان كان معربا قبل دخوله احترز بهذا
العيد يوم ينفع الصادقين ونحوه مما هو مضاف الى الجملة ومبني على
الفتح لانه لم يعرب قبل النداء فلم ينصب لفظا او تقديرا بل محلا يا طالعا
جبلا قال الفاضل المحشي من المزالق النحوية فانه لا معتمد لعمل طالعا
وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوفه يكون موصوفه منادى
مفردا معرفة ويحتمل تعريف طالعا ولا يكون هناك شبه مضاف انتهى وهو
جيد وبيان كون الموصوف معرفة تعريف صفته نقول طالعا بال جبلا
الظريف ويمكن ان يقال انه معتمد على موصوف معرف تقديرا بدليل تعريف
صفته والتقدير يا ايها الطالع جبلا فحذف اي للاختصار ثم حذف
اللام لئلا يجتمع الة التعريف فنصب طالعا لكونه مضارعا للمضاف في
ويحتمل ان يكون هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين فانهم يجوزون
عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد ثم ميتت لنصب جبلا لا تقييد له
المعين اي نصب الرجل وقت يقال الخير معين مستدركا لانه قبله يذكر معرف في
قول الاعمى لانه اذا كان منصوبا كان غير معين فيكون قوله الخير المعين
معينا مستدركا يا حسنا وجها ظريفا نقل عنه في الحاشية انه
قال انما قيدناه بقولنا ظريفا ليكون نصا في كونه نكرة لم يقصد به
معين فانه لو قصد به معين لقال يا حسن الوجه الظريف اعم
من ان يراد بها معين او غير معين فان قصد التعيين فمثال للمشبه
بالمضاف وان قصد عدمه فهو مثال القسم الرابع لان توابع ا
لمستغاث لانه ليس مبنيا على ما يرفع به لان دعم قبل النداء بالفتحة
وبناؤه

وبناؤه حال النداء على الفتحة فانهما لما اشتقت اه جملة معترضة
لبيان تناول المفرد للمضاف بالاضافة اللفظية وشبه المضاف واما
تناوله الثاني فظ لعدم مطلق الاضافة واما الاول فلانها في حكم الا
نفصال فرجع الى المفرد بعد وقوله لم يدخل علة لقوله وانما جعلنا
الحسن الوجه والحسن وجهه برفع الحسن الاول ونصب الثاني ورفعه الوجه
فيهما على الفاعلية والصفة مطلقا اي مفردة كانت او ما في حكمه ليدخل
فيه يا زيد الحسن الوجه وكذا عطف البيان ترفع على لفظه قال
الفاضل المحشي هذا من غوامض النحو لان العامل في التابع هو العامل في
المتبوع والتابع باعراب سابقه من جهة واحدة وتفصيل الكلام في رده
يحوج الى التطويل الظ والمقدر مثال المقدر يا موسى العاقل
الممتنع دخولها عليه ذكرناه على سبيل التمثيل والا فجميع حروف النداء كذلك
وابو العباس المبرد اعلم ان كلام المبرد يدل على خلاف ما نسب اليه المص
وذلك انه قال اذا كان اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان ا
لالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل تلمح بهما الوصفية
فقط فكانه مجرد عنهما لان تعريفه بالعلمية وان كانت اللام في الجنس
اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن تفيد التعريف فليس الاسم كا
لمجرد عنها فعلى هذا مذهب المبرد في النجم والصعق اختيار الرفع لان ا
اللام لا تفيد التعريف وهذا هو الاليق بمذهبه النجم والصعق والنجم
كان في الاصل اسم لكل كوكب ثم جعل علما مع اللام للثريا فنزع اللام
منه مظنة زوال العلمية والصعق كان اسما لكل من رمي بصاعقة
سماوية ثم جعل علما مع اللام لخويلد بن نفيل لما رمي بالصاعقة
حين هبت الريح ويشتمها فقال بعض الشعراء مخاطبا لابنته ابوك

خويلد فابلو عليه قتيل الريح في البلد التهامي لانها اذا وقعت هذا
التعليل فاسد فانه جاز في المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه با
المضاف المبنى عن جواز الضمة فان الفتح لما كان من القاب البناء
فيفهم ان صاحبه الفتح فهو مبنى بلا تخلل واسطة كما هو المتبادر
لكثرة وقوع المنادى اه وكان هذا المنادى في الحقيقة مضاف
لان اضافة الصفة كاضافة الموصوف اى اذا اريد انه لما كان نداء
المعرف غير جائز صرف الكلام عن ظاهره محمله على الارادة مثلا ذكر مثلا
لافادة ان الكلام ههنا على سبيل التمثيل وليست كلمة يا ولا ايها ولا اي حرا
معتبرة ههنا بخصوصها بل ساير حروف النداء مثل يا في عدم اجتماعه
مع لام التعريف واحتياجه الى الواسطة وايضا ساير الاسماء المبهمة
مثل اى في هذا الاعتبار وايضا ساير الاسماء المعرفة باللام مثل الرجل
نحو يا هؤلاء الكرام ويا هذه المراة بتوسيط اى وانما وسطت هذه
الامور المبهمة دون امور معينة قلت لان الاصل في المنادى ان يكون
معلوما فاذا كان تلك الوسايط معلومة وقف الذهن عليها فلا
يحتاج الى الاسم المعرف باللام فلما كانت مبهمة سيما من المبهمات الو
ضعية احتجت الى ما يرفع ابهامها فاشتدت الحاجة الى ذلك المعرف
باللام ومن هنا تنبههم يقولون انه المقصود بالنداء مع عدم مباشرة
حرف النداء له دفع الرجل والمبرد والزجاج جوز النصب فيه ايضا
كعيره ويدل عليه قراءة قل يا ايها الكافرون المفعم بالنداء نحصب نصب قراء
الاحر ليكون حركة الاعرابية اه فان حركة الرجل حركة اعراب وحذف
التنوين انما هو لوجود لام التعريف وهذا بمنزلة اه اى التزام الرفع في
صفة المنادى اذا كانت مقصودة بالنداء منزلة المستثنى من قاعدة

جواز الوجهين في صفة المنادى لكانه قال وصفة المنادى المبنى المفردة يجوز
فيه الوجهان الا اذا كانت تلك الصفة مقصودة بالنداء اولا
خصا مر له بصفة المنادى المبهم فانه لو كان مختصا به لاخرجه من قا
عدة جواز الوجهين في صفة المنادى المبنى بان يقول من التاكيد والصفة
لا صفة الاسم المبهم وبالجملة ان الصفة المنادى اذا كانت مقصودة با
الذات يلتزم رفعها اى ضم كان من اقسام المنادى واذا كانت المقصود بالذات
النداء غير الصفة جاز جرى في الصفة جواز الوجهين ولو كان المنادى
اسم اشارة نحو يا هذا الرجل اذا قصد نداء اسم الاشارة منادى
معرف مقيد بلفظ المنادى اندفع ما اورده صاحب المتوسط على ظاهر عبارة
المصنف وهو ان تابع المعرب يجوز ان يكون تابعا لمحله اذا كان باعراب محلي
اعراب لفظه نحو ما زيد بقائم وقاعدا بالنصب والجر وحاصل الجواب ان هذا
الجواز في المعرب لا في المنادى المعرب وجواز الوجهين اه وما اجيب
ما قال بعض الشارحين ان الرجل في يا ايها الرجل كالدعامة اذا قيل
لم وجب رفعه قيل هو المنادى المفرد المعرفة الذي يلي حرف النداء وما يكون
مقصودا فاذا قيل يجب على هذا ان يجوز في تابعه ما جاز في توابع مثله
قيل هو ليس هو نفس المنادى المضموم بل مثله وهي اجتماع اه اى
القاعدة التي جوزوا فيها اجتماع حروف النداء مع الالف واللام وا
نما اشترط فيها هذين الشرطين لان الالف واللام بوجودهما يخرجان
عن كونهما حرف تعريف لان حرف التعريف زايدة على حروف الكلمة
فليست عوضا عن احدهما وايضا من شانها ان يكون جايز الانفكاك
فاذا لوضت صارت كانها جزء من الكلمة فلم يكن من التعريف وعلل بعض
الافاضل جواز ندائه عز وجل بلا توسط مبهم بان اى يستلزم التعدد والتبيه

وهو نصب منزه صمنا وذا للاشارة الحسية وهو غير مختص وفى ان هذه كلها
تكلفات فان تعريف الله بالعلمية لا بالالف واللام فلا يلزم اجتماع اداتي
تعريف الا ان يقال السكر هو الجمع بين يا و لاسنا به هل كلام النحويين لفظا
عوض عن محذوف ومن ثم قطعت الهمزة في النداء   من اجلك اه اخو
انت بخيلة بالوصل نية بمعنى تميت اى خ للت واحرقت وقال الابيات
من اجلك متعلق بمحذوف اى احتمل المشاق من اجلك   فيا الغلامان
اه اخره ايكما ان تبغيا الى شرا   تاكيد لفظي وانما لم ينون اما لان التاكيد
اللفظي في الاغلب ان يكون حكمه حكم الاول بلا تغير واما لانه غير منصرف لكونه
علما للقبيلة   مكان النصب اى نصب الذي سبق جوازه من سيبويه والمبرد
اتباعا للنصب الثاني لان تيم عدى عطف بيان للاول فهو كالمقر
في يا تيم تيم عدى   لا ابا لكم قال الجوهري معنى لا ابا لكم انك ما جد شجاع
لا يحتاج الى من ينصرك كالاب وقال الازهري هو شتم لا ابا لكم اى لست قوية ومعناه انك
لست بابى رشيد وليس له اب معين وضاع نسبك وللحوطي القاموس من انه
دعا بفقد الاب بريد تيم بن عبد مناة وهم قوم عمرو اى لا يوقعنكم عمر في مكروه
لاجل تعرضه لهجائه اى امنعوه عن مهاجاته حتى تمنعوا اذى عنكم   اما
تابع مضاف بالاضافة كما ذهب اليه سيبويه من انه تاكيد لفظي   او تابع
مضاف بالوصف كما هو مذهب المبرد والسيرافي   يا امتا في فانه لو حذف منه
الياء لالتبس بالمنادى المفرد المعرفة   وهذان الوجهان اه اعترض على ظاهر
الصادة وحاصله بان قول المصنف والمضاف يستلزم جواز هذه الوجوه الاربعة
في كل مضاف مع ان الوجهين الاخيرين لا يجريان في يا عدوى   يا ابدلا
اليا بالتاء لمناسبتهما في ايهما زائدان في اخر الاسم على وفتح حركة الياء
فانها اى الفتحة كما هو المشهور وقيل هو السكون   مجرى المفرد لانه

اسم اى

اسم في اخره تاء التانيث   ويا امتا بالالف عطف بحسب المعنى على مقدر
اى قالوا بلا الف او بالالف   اى واقع حمل الجواز على الوقوعي لانه منزلة وبينه
ما بين العقلي والمراد هنا الاول والتقييد بعدم الضرورة يفهم من تقييد مقا
بله بها في قوله وهو في غير ضرورة   اى لضرورة حمل نصب ضرورة على انه
مفعول له واللام مقدرة لكن يجب على هذا ان يقال ان عامله فعل الترخيم
من نحوى الكلام والتقدير وهو في غير ضرورة ولاجل ان يكون جائز
لان الضرورة صفة الترخيم لانه المضطر لجواز صفة الترخيم فلم يحصل شرط
حذف اللام وهو ان يكون فاعله فاعل عامله واحد ومثاله في الضرورة
قول ذي الهذ ديا مية ادمى لنا عفنا ولا يرى مثلها عرب ولا عجم وقول
المتنبي لله ما فعل الصوارم والقنا في عمر وجاب وضبة الاهضام
لا علة اخرى فخرج مثل قاض لان حذفه للاعلال فهو لعلة لا للتخفيف فعلى هذا
اى على تقدير كون الضمير راجعا الى المنادى   فدخل فيه اليه المضاف
فانه مضاف من حيث المعنى فان قولك يا طالعا جبلا بمنزلة قولك يا طالع
جبل اجاز الكوفيين ترخيم المضاف ويقع الحذف في اخر الاسم الثاني
نحو قوله خذوا حضنكم يا ال عكرم واذكروا اواصرنا والرحم بالغيب تذكر
اى العكرمة   نظرا الى المعنى لان المنادى في يا غلام عمر و الغلام
لكنه لا يظهر ويعرف بدون ذكر زيد   نظرا الى اللفظ ولذا اعرب
الجزء الاول   وجه اشتراط اى اشتراط كون المنادى المرخم لا يكون مندوبا
محكية بحالها نحو تابط شرا فتحكى بحالها التبقى دلالتها على
القصة التي هو سبب التسمية وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو
يا تابط شر   على ما القياس اى حذف اى ان المحذوف فيهم من المذكور
لئلا اذهما   لم يلزم نقص الاسم اه وحاصله ان نقص الاسم المرخم

من اقل ابنية الاسم اعنى ثلثة احرف غيرها بلا علة موجبة وتقييده بالمعرب
لاخراج المبنى نحو من وكم وبلا علة موجبة لاخراج مثل عصى بالتنوين فانه
معرب بتقدير الا ان هذا النقصان لعلة موجبة اعنى التقاء الساكنين والفراء
والاخفش جوزا ترخيم الثلاثى المتحرك الاوسط تشبيها لان حركة الاوسط كالحرف
الرابع ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثى علما ساكنا وسطه
او متحركه اذا وقع موقعا هو ذلك الموقع هو اخر المنادى من نحو يا صاح
او وانما كان شاذا لفقدان العلمية وتاء التانيث فان اليا والنون
اى اليا فى ثلثة والنون فى مرجانة وذلك لانه يقال ثمانى ومرجان
بغير تاء ثم اذا احتيج اليها ادخلت من الوسامة فاسماء اصلها وسماء
قلبت الواو همزة كاناة والالف والهمزة زيدتا معا لانها اسم زيد تاءيلها فصار
اسماء من باب جمادى مما يحذف منه حرف الا انه داخل فى الضابطة
الاتية فيخرج منه نحو سعلات تعريض بالفاضل الرضى حيث قال وكان على
المصنف ان يقول حرف صحيح غير تاء التانيث قبله مدة زائدة لاخراج نحو سعلاة والنمر
اخرجها من غير تكلف السعلات الغول وساحرة الجن وهو اعم من ان يكون الحرف
الصحيح فى حكم الصحيح اى الياء والواو والمدغم فيها فى حكم الحرف الصحيح فى
كونهما اصليين مثله فان الاغلب فى حروف العلة ان يكون زائدة فاذا وقع منها حرف
اصلى كما فى هذين المثالين شابه الحرف الصحيح محذ فيهما الحرفان كالصحيح قوله ليتعلق
منون جمع بنة وصحفه الفاضل اللارى فهو بنون جمع ابن وهو غلط لان بنون كالا
الاكثر فينبغى اخراجه والبنة وسط الحوض وقلو بج قلة وهى راس الجبل وعمود
لبيت طلت على الاسد وبلت على النقد اى حلت على الاسد صادية وبلت
اى حصل لى بوار من خوفى من النقد اى صغار الغنم تشبيه الحرف الصحيح لقوته
وعدم جواز حذفه غالبا بالاسد وحرف العلة الذى يكون فى غالب الامر قابلا بصغار

الضم

الضم اى كيف تصولون وتجترؤن على حذف الحرف الصحيح القوى الذى هو كالاسد
وتذلون عن حذف حرف العلة الضعيف الذى هو مشابه بصغار الغنم
بعلبك وخمسة عشر علمين انما قيد به لانها لو لم يكن علمين لكانا داخلين فى
نعم المضاف وقد عرفت انه لا يرخم اى فيحذف وانما قدر
صيغة المضارع مع ان ما سبق كان بصيغة الماضى قلت لان حذاه على
هذا دخول الفاء فانها لا يجوز دخولها فى الجزاء اذا كان ماضيا لفظا
من قد فيقال الفاصح اذا عرفت ذلك فيقال فى يا كروان
فى الحاشية هو طاير ضعيف طويل العنق قد للتقليل فان قيل
القياس ان قد يكون جعل ما بقى بعد الترخيم اسما براسه لان المحذوف
لعلة موجبة كما فى عصى ونحوه فى حكم الثابت والمحذوف لعلة بلا موجب
التخفيف كما فى باب الترخيم كان لم يكن فالجواب ان المنادى لما لم يكن
مقصودا بالذات هو لتنبيه المخاطب ليصغى الى ما يجيء بعده من
كلام المنادى له صار حذف الترخيم مطردا كالواجب فعومل المرخم فى
الاغلب معاملة نحو عصى كما دل نحو دلو فان اصله ادلو قلبت
الواو ياء والضمة كسرة فصار ادلى الضمة على الياء ثقيلة حذفت وحذف
الياء لالتقاء الساكنين فصار ادل ارتفع مانع الاعلال توضيحه
ان الواو فى كروان لم تقلب الفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها
لمانع وهو وجود الساكن بعدها فيلزم اجتماعهما فاذا حذفت
لاجل الترخيم فان قدرنا انها ثابتة فمانع الاعلال اى قلب الواو
الفا باق بحاله وان قلنا ان ذلك المحذوف صار نسيا منسيا فالواو
متطرفة وليس بعدها ما يمنع من الاعلال فالحد شامل
لقسمى المندوب اى ما يتفجع على وجوده وما يتفجع على عدم وجوده في

هذا الكلام تعريض ببعض الشارحين حيث قال وقد اخل المصنف باحد انواع المندوب
وهو المتفجع منه نحو واخناه وواويلاه فما ذا به عن المنادى بهذا الكلام
اشارة الى دفع ما يرد على ظاهر العبارة وهو ان المندوب ليس مخصوصا بل هو انه
يستعمل فيه يا على ما عرفت بل الامر بالعكس فان وا لا تدخل على غير المندوب
وحاصل الجواب ان الاختصاص بمعنى الامتياز فكانه قال وا سبيل المندوب تميزه من
المنادى بوا وقال الرضي معناه واختص المندوب بالندبة
بسبب لفظة وا وفيه تكلف اذ المبهم اصله الضم جواب عما يقال ان الواو
كيف يجانس اتى حركة الميم مع انه ساكن فاشار الى ان الاصل مضموم
حتى ان بعض القراء ضموا الميم في انتم وكم لكن ... حركتها في ضربتم تخفيفا
لبيانها اى لبيان الالف فانه لو لم يكن بعدها ها لتوهم في الوقف انها
وصلة فتحة الشاميين اى الذين صاحبهم اهل الشام ويبنى به
رد على من قال المراد باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه لم يسبق الذهن
ابدا بل يلتبس بالمفعول اذا قلت رجلا لانه كاسم الجنس وجوز الكوفيين
حذف حرف النداء منه بان عبادان يكون معرفة قبل النداء واستشهدوا بقوله
نعم ثم انتم هؤلاء ورده الرضي باحتمال كونه خبر ثم وهو بعيد سواء كان
مع بدل تعريض بالفاضل الرضي حيث قال ان المصنف لم يذكر لفظة الله فهلا
يحذف منه حرف النداء وهو منه لانه اتحد منه الا مع ابدال الميم
نحو اللهم قال الفراء اصله يا الله امنا بالخير فخفف بالحذف لكثرة الدوران
على الالسن والاكثر على ان اصله يا الله فحذف حرف النداء وعوض عنه الميم
المشددة وحرر الفاضل الرضي كلام الفراء بان قال اللهم امنا بالخير ورد
هذا الكلام شيخنا التهامي في حواشي الرضي بقوله ويجوز ان يكون الاصل الله ثم
امنا بالخير اقواههم بالخير ثم بيّنه كلام الفاضل الرضي لو سمع منهم الكلام
بالخير

بالخير لحصول الثناء فضح فكانه قال امنا بالخير لحو امنا بالخير والظاهر انه لم
يسمع انتهى وضل انه قد سمع وهو بعينه المثال رد به الفاضل الرضي كلام
الفراء وقد شاع في المحاورات التعبير عن امثال هذه العبارات المشتملة على سعيد
الخير من المتكلم بلفظ الغيبة وان كان المتكلم اذ قالها فيعني عنها كالالفاظ
التي يعبر بها عن نفسه ولعطفه اه اى على ان المفضى بالنداء وصفه وهو
معرفة قبل النداء فاذا جاز حذفه واذ كان اى اسم جنس معرفا بالنداء
من غير ان يتصف اه لانه اذا لم يتصف به لكونه يكون مبهما فينبغي به اسم
الجنس والمضاف اه عطف على قوله على لفظه اى امراة امراة اى
لقيس اسمها جندب وكانت تابعة له فسالها عن السبب فقال لها انك تقتل
المصدر خفيف العجز سريع الارادة بطيء الافاقة وقع في الليل على نائم
النائم سليك بن سلكة فلما وقع عليه ذلك الشخص خنقه اى بأربع
صابع بحلقومه ولم يقتله فقال له افتح خنوقا اى انغط فلانة نفسك لتنام
عليها فقال له سليك الليل طويل وانت امن من اعنا لك ضيم ثم ما لك
ثم ضغطه حبل سليك فضرط فقال سليك اضرط وانت الاعلى فذهب
كلمتها امثالا بخلاف قراءة الا يسجدوا فى قوله تعالى وزين لهم الشيطان
اعمالهم فصدهم عن سبيل الله فهم لا يهتدون الا يسجدوا اى حتى ان لا يسجدوا
ولا زايدة اى فهم لا يهتدون الى السجود اى قد تعامله من قولك زيدا
ضربته اعلم انه قد وقع الاختلاف في العامل في هذا الباب فالبصريون
اطبقوا على ان العامل فيه مقدر والكسائي والفراء الى ان ناصبه هو
لفعل المتأخر عنه اما بلفظه ان امكن نحو زيدا ضربته والا فمناسبة نحو
زيدا مررت به وجاز عمل العامل الواحد فيهما لاتحادهما ذاتا لان الضمير
عبارة عما رجع اليه ويكون فايدة تسلطه على الضمير بعد تسلطه على الظاهر

تاكيد الايقاع الفعل عليه وبعض النحاة قال اما انا فلا اعرف ما اصل هذا الكلام
والامر مذهب البصريون اى فى متعلق ذلك الاسم اه والمال واحد
فان غلام فى قولك زيدا اضربت غلامه يسمى متعلق الاسم ومتعلق الضمير لانه
من توابع زيد فمضاف الى ضميره وهو المراد من كونه متعلق ضميره الا ان قوله
المرجح يرجح للاحتمال الثانى كما هو ظاهر النظم انه متعلق بقوله للنصب ضرب
با المفعوليه وبحتمل الرجوع الى طرح جميع ما ذكره فى التعريف فهمنا قوله صور وادرج
اى ادخله فى التعريف ما اضمر عامله كما لا يخفى وجهه وهو خلوص اقسام
المشتغل عنه بالضمير عن الفصل بينها بما ليس منها الا بتاويل اى بتاويل
ويل مقول ونحوه لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب والظاهر انه لا مانع
من وقوع الانشائى خبرا لان خبر المبتداء ما اسند الى المبتداء لا ان ما احتمل
الصدق والكذب بل هذا الاحتمال انما هو فى الجملة الخبريه التى هى
مقابل الجملة الانشائيه لا الخبر الذى هو قسيم للمبتدا فالغلط انما نشأ من
اشتراك لفظ الخبر بين الجملة الخبرية وما هو قسيم المبتداء كيف وهو واقع
فى افصح الكلام كقوله تعالى لا مرحبا بل انتم وابن زيد ومتى القتال وانى كذا هذا
ونحوه وتقدير مقول فى جميع هذا تعسف ولا يقدر معمولها فلا هاد
لم زيدا تضربه ولكن بكرا تقتله فانه يجوز وان استقبحه النحاة اى
يجوز تقدير الفعل بعدها فيكون من باب الاضمار وان عده بعض النحاة
قبيحا ووجه القبح ان هل فى الاصل بمعنى قد فاذا قلت هل زيد قائم
فاصله اهل زيد قائم فهل بمعنى قد والة الاستفهام هى الهمزة فحذفت
الهمزة لكثرة الاستعمال وقطعت هل عليها فى الاستفهام فصادت
اداته فاذا لم تر فعلا فى حيزها نحو هل زيد قائم غفلت عن طلبه
جانبلا قبح واذا وجد فى حيزها كما فى باب الاضمار حنت الى الفها و طلبت
الهمزة

الاقتران معه لان اصلها اعنى قد واجبة الدخول عليه فكان تفلتها
قبيحا اى التباس ما هو مفسر اه هذا الكلام رد لما اعترض به بعضهم على
ظاهر عبارة المصنف حيث قال مراده من التباس المفسر بالصفة اما الالتباس
فى حال النصب والالتباس فى حال الرفع والاول لبطلان المفسر لا محل من
الاعراب فكيف يلتبس بالصفة وكذا الثانى اذ فى حال الرفع لبس فيه
مفسر وحاصل الجواب ان الالتباس انما هو بين المفسر فى حال النصب وبين
الصفة فى حال النصب وهو خلاف المقصد فيه تعريض بالفاضل
الرضى حيث زعم انه على تقدير الوصفيه والخبرية والحال غيرها متفاوت
المعنى كما هو مذهب المعتزلة من ان الافعال الاختيارية صادرة
من العباد لا من الله تعالى ويفهم من ظاهر هذا الكلام ان المعتزلة
لم يقل باختيار النصب فى مثل هذه الاية وليس كذلك بل المنقول من رى
ساء علم النحو كالشيخ عبد القاهر وجار الله وسكاكى الذين هم
الكابر المعتزلة اختيار النصب ايضا والاولى فى التعليل ان يقال كون
جملة خلقناه مفسر الا صفة او غيره هو الظاهر المتبادر اى عنده
او فى داره اه توضيح الكلام انه على تقدير النصب يكون الجملة الفعلية
معطوفة على الجملة الصغرى اعنى قام وفيها ضمير يعود الى زيد و
قد ثبت ان للمعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فينبغى ان يقدر فى الجملة
الثانية ايضا ضمير يعود اليه ليصح العطف فاشار الى تقديره بقوله
عنده او فى داره اى عند زيد او دار زيد ولا الاهمج الهمزة و
تشديد اللام اعنى اذهب على صيغة المجهول زيد الا الحرب
الذهاب اى لا يقدر زيد المذهوبية فالمصدر بمعنى اسم المفعول
والاتحاد فيما ذكرته مفقود لان المفعول المراد مسند الى الذهاب

اوالى الاحد على ماعرفت والفعل الثانى اعنى ذهب مسند الى الجار والمجرور
القايم مقام الفاعل قال قدس سره فى الحاشية الفرق بينه وبين زيدا
حسبت عليه مع ان كلا منهما مبنى للمفعول ان القايم مقام الفاعل هو الجار
والمجرور وهو محمل فى ضمير زيد فيما لا نضبط بخلاف حسبت فان القايم مقام
فاعله ضمير المتكلم واما الجار والمجرور اعنى عليه فهو منصوب محلا وتحقيقه
ان حسبت عليه يستلزم ملابسة فاعلها المتكلم ومفعولها زيد واما ذهب
فانه يقتضى ملابسة او ذهابا بالى معلم فاعلها فالاول يستلزم فعلا
معلوما ينصب زيدا اذا سلط عليه والثانى يستلزم فعلا مجهولا يرفعه اذا
سلط عليه بل الكرام الكاتبون اى الملائكة الذين يكتبون اعمال
العباد اعنى رقيبا وعتيدا وكل صغير وكبير مستطر اى كل عمل صغير
وكبير مسطور فى صحيفة الاعمال لايغادر اى لايترك سيئة صغيرة
وكبيرة شاذة عن بعضهم وهو عيسى ابن عمر والنحوى ذهب الى ان الفاء للعطف
مرتبطة بمعنى الشرط فيكون الباء صلة وضعنا ان هذه الفاء مربوطة
بالمبتدا المتضمن لمعنى الشرط فهى كالجزاء له ومثل هذا الفاء اطلاقا
هذا لان الفاء اذا كانت زايدة او غير واقعة موقعها الغرض نحو فاما اليتيم
فلا تقهر جاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها اى اسم عمل فيه بنه بدلالة
على ان المجهول بتاويل المجهول فيه من قبيل الحذف والايصال على
صيغة المجهول هذا الكلام رد لما قاله الفاضل الرضى وحاصله ان
ذكر ان كان على صيغة المصدر يكون معطوفا على معمول وهو بعيد من
حيث المعنى لان التحذير ليس نفس الذكر بل المذكور وان كان على صيغة
الماضى المجهول فكذلك لان اوهمنا متصلة من حيث المعنى فينبغى ان يليه
مثل المذكور قبل كما فى نحو جاءنى زيد او عمرو وحاصل الجواب انه على صيغة
الماضى

~~الماضى المجهول فكذلك لان اوهمنا متصلة من حيث المعنى فينبغى ان يليه مثل~~
~~المذكور قبل كما فى نحو جاءنى زيد او عمرو وحاصل الجواب انه على صيغة الماضى~~
المجهول ولكن المعطوف عليه مقدر لا ملفوظ كما توهمه لابد من ضمير فى
المعطوف وحاصل الاعتراض انه اذا عطف ذكر على حذر او ذكر لابد ان يكون
فيه راجع الى المعمول كما فى المعطوف عليه وحاصل الجواب ان ههنا ضميرا اقيم
الظاهر مقامه اشعارا بان المعمول فى هذا القسم هو المحذور منه وفيما سبق
هو المحذر والاسد من فسد هذا بيان لحاصل المعنى وان هذا المعنى
لازم للمعنى السابق وهو ضربه بالعصا فعل بعض الشارحين هذا التحذير
من عمر ثم قال وانما نهى عن رمى العصا الى الارنب لان ذلك يقتلها فلا يحل
فلا يقال انقيت زيدا فلو كان فعل الامر ناصبا الكاف للخطاب لصح
نصب فعله الماضى للاسم الغايب كما تقول علم نفسك وعلمت زيدا
فان المعنى بعد على نفسك فيه بحث مشهور وهو انه على هذا التقدير يكون
من النوع الثانى لان نفسك ليس محذرا منه بل محذر وحاصل الجواب
ان المراد بتحذير النفس تبعيدها من الرذايل التى تؤذيك فانك اذا لم
تبعدها عنك يصيبك منها الاهوال والشدايد فالنفس على هذا محذر منه
لا محذر قيل لفظ الاسد هذا الاعتراض لنجم الائمة وحاصله ان الاسد
جزء من التحذير لتوقف افادة اصل معنى التحذير عليه مع انه خارج
من تعريف المص اما خروجه عن القسم الثانى فظ لان الاسد ليس مكررا
واما خروجه عن القسم الاول فكذلك ايضا لانه ليس معمولا بتقدير اتق تحذيرا
مما بعده بل المعمول اياك فالصحيح ان يقال التحذير على ضربين اما لفظ
المحذر منه مكررا ولفظ المحذر مع المحذر منه وحاصل الجواب ان التحذير
عبارة عن المعمول واما لفظ الاسد فهو من التوابع وان توقف [illegible]

المعنى عليه لم يثبت الا نادرا اجازه ابو علي مستدلا بقوله ونعم اذا ما انوك
لتحملهم قلت النقدير وقلت تضمنا في ضمن الفعل اي يكون ذلك الحدث
مذكورا في ضمن الفعل الاصطلاحي العامل في المفعول كقولك ضربت زيدا يوم
الجمعة اعني الضرب المذكور في ضمن الفعل الاصطلاحي اعني ضربت فانه جزء
معناه اذا كان العامل مصدرا كقولك عجبني ضرب زيد يوم الجمعة فان الضرب
فعل يوم الجمعة وهو مذكور بلفظه الدال عليه بالمطابقة لا حاجة الى قوله
مذكورا بلفظه لان مثل يوم الجمعة يوم طيب وان فعل فيه فعل الا ان ذكره ليس من
هذه الحيثية بل من حيث الاخبار عنه بانه يوم طيب فما فصل اخراجه بقيد
مذكور يخرج بقيد الحيثية اشارة الى قسمي المفعول فيه اشارة الى اهل
القيد لا دخل له في الاحتراز كما خوانه بل هو للبيان والتحقيق مبهما كان الزمان
او محدودا المشهور بين النحاة بل المجمع عليه ان معنى المبهم من الزمان هو الذي لا
له بحصر سواء كان معرفة او نكرة كحين وحين ووقت والوقت والمحدود ما له
نهاية بحده معرفة او نكرة كيوم واليوم وسنة والسنة ووهم بدر الدين
المالكي فجعل اليوم واضرابه من المبهمات وجعل المحدود هذه الاسماء
اذا اضيفت كيوم الخميس والجمعة ونحوها وكانه وهم من الوقت المعين
وهو غلط وفسر بالجهات الست سواء كانت معرفة او نكرة وهذا
هو مذهب الاكثر من المتقدمين وبقي فيه تفاسير احدها ان المبهم من المكان
ما نكرة منها ويخرج منه خلفك وامامك مع انه منصوب على الظرفية
بلا خلاف ثانيها ان المبهم ما ليس محصورا وهو باطل ايضا لخروج الفرسخ
فانه محصور مع انه منصوب على الظرفية ثالثها انه هو الذي له اسم
باعتبار ما لم يدخل في مسماه كالفوق مثلا فان هذا الاسم يطلق على هذا
المكان مثلا بالاضافة بالتحت وكذا غيره من الجهات ولا شك ان التحت

غير داخل

غير داخل في مسمى الفوق وينلدج في هذا التفسير نحو عند ولدى لانه لا يطلق
باعتبار ذات المكان بل باعتبار المضاف اليه وهو ليس بداخل في مسماه
فلا حاجة له الى المحل والمصنف لما فسره بالجهات الست احتاج الى
التفصي عنها فاجاب بانها محمولة على ما يقبله وما بعده وخلت
وما يقاربه من نحو نزلت وسكنت لا نهم بدون الدار اقول
الفرق بين ضربت وخلت في غاية للاشكال فتامل لا يبعد ان يقول
دخلت البلد الظا انه لا فرق في بين المثالين في الصحة وعلها
بل الفتحة جارية فيهما فالاصح ح ما اختاره نجم الائمة من ان دخلت
فعل لازم وما بعده مفعول فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر يقول
في اختيار الرفع يوم الجمعة سرت فيه والنصب يوم الجمعة سرت فيه
وثنا وفيهما يوم الجمعة صار فيه عبد الله ويوم الخميس سار فيه عمرو
ووجوب النصب ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه
احترازا عن نحو اعجبني التاديب فانه يصدق على التاديب انه
فعل لاجله الا انه غير مذكور كما في ضربت زيدا اي اذا قال قائل
ضربت زيدا تاديبا فيقول اعجبني التاديب اي الذي حصل بسبب
ضربك مذكور معه في ضربته تاديبا فيقول اعجبني التاديب
فيصدق على التاديب انه فعل لاجله فعل اعني الضرب وهو مذكور
معه الا انه في تركيب اخر وفيه ان هذه مغالطة فان التاديب الذي
هو محل النزاع ليس مذكورا مع الضرب والتاديب المذكور معه مفعول
له يخالف خلافا اشار الى ان نصب جلا فا على انه مفعول مطلق
ادبته بالضرب بيان لكون ضربته بمعنى ادبته بالضرب او ضربته ضرب
تاديب بيان لكونه بالنوع بعد ان ذكر امثلة كونه للتاكيد والتقدير

جزئية ضربا مثل الضرب الذي للتاديب   وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم فان
المجرور يعني كما اعرف ضمنه المجرور مفعولا به بواسطة   ولم يكتف اي لم يقدر
وانما يجوز زيد ونحو ذلك الحذف ليكون الضمير راجعا الى تقدير اللام لانه اراد ا
لتنبيه على ان الحذف والتقدير متحدان المعنى فاقام المظهر مقام المضمر داعيا على
من فرق بان التقدير هو الترك في اللفظ والنية والحذف هو الترك
في اللفظ فقط   اي اتحد فاعله وفاعل عامله قال نجم الائمة وبعض النحاة
لا يشترط ذلك وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل
على جوازه عدم التشاد قول امير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة فاعطاه الله
النظرة استحقاقا للسخط واستتماما للبلية والمستحق للسخط ابليس والمعطي للنظرة
هو الله تعالى   الا بالاعتبار بان يعتبر زمان الضرب او لا ثم اعتبر زمان التا
ديب لان الضرب سبب في الخارج للتاديب   لينبه المصدر فان المصدر فعل
الفاعل عامله ومقارن لعامله في الوجود متعلق به الفعل بلا واسطة
واعتذر عن نصبه اي عن نصب صحه مع انه قائم مقام الفاعل وحقه الرفع
من ان اسناد الفعل وكذا ما هو بمعناه الى لازم النصب كما في بعض الظروف
كمع   في الاكثر فان الاكثر فيها النصب فلما وقعت موضعها تحقق فيه الرفع جوازا على
غالب حالها   لقد تقطع بينكم فان بينكم فاعل تقطع مع انه منصوب حملا
منصوبا باكثر احواله وقيل ان الفاعل ضمير الامر لتقرره في النفس اي تقطع الامر
بينكم   نحو فيظل اوجه من تكلف اعتبار ضمير راجع الى مصدر الفعل ومن جعل
المصدر نائبا باسناد الفعل   وقد حيل بين العير والنزوان اصل هذا المثل
ان صخرا اخو الخنساء طعنه ابو الاعور الاسدي طعنة في جنبه حولا حتى ملته
امرأته وكان يكرمها فمر بها رجل وكانت ذات خلق وادراك فقال
لها ايباع الكفل فقالت نعم عما قليل وكانت ذلك يسمعه صخر فقال اما والله
لقد همت

لقد همت ان ادعك قبلي ثم قال لها ناوليني السيف هل تقله يدي فناولته
فاذا هو لا يقله يده من الضعف فقال عدة ابيات منها اهم بامر الحزم لو
استطيعه وقد حيل بين العير والنزوان اي بين المرء وما طلب
استوى الماء والخشبة اي تساوى وذلك لانه اذا اغرز خشبة في نهر فان
نزل الماء بحيث يساوي راس الخشبة يقال استوى الماء والخشبة
لو تركت الناقة اي لو تركت مع ولدها في مكان بلا مانع لرضعها
اعلم ان مذهب جمهور المعربات اختلف في ناصب المفعول معه على خمسة اقوال
احدها ما ذكره المص وهو الحق وثانيها ما ذهب اليه الزجاج من انه
منصوب باضمار بعد الواو ولا اضمار بخلاف الاصل وثالثها مذهب الكوفيين
وهو انه منصوب بالخلاف فيكون عامله معنويا وهو مردود
بان العامل المعنوي لا يحتاج اليه مع وجود اللفظي ورابعها مذهب
الشيخ عبد القاهر من انه منصوب بنفس الواو وهي ضعيفة العمل فلا تعمل
مع وجود ما هو اقوى منها وخامسها ما ذهب اليه الاخفش من انه منصوب
كنصب الظرف وذلك لان الواو لما اقيمت مقام المنصوب على الظرفية
والواو في الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطي ما بعدها ما دنية كما
اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير وهو مردود بانه لو كان
كما ذكره لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته
فمناسب بمعنى المعية لان في المعية زيادة اجتماع   اي وجد جملة
تامة وحصل فضلة لفظا على التمييز والحال   وجاز اي لم يجب
فان الجواز يطلق على ما يشمل الوجوب فلا ينتقض بالمثال المذكور
لوجوب العطف فيه وانما وجب العطف لان الاصل في هذه الواو العطف
وانما يعدل عنه نصا على المراد من المصاحبة وفي المثال المذكور لم يكن

التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل ظاهر
واولى حينئذ يجعلاه تعليل لوجوب العطف فان النصب يحتاج الى عامل
لعامل المعنوي بدون اعادة الجار غير جائز جوزه الكوفيون في السعة
والبصريون للضرورة والمختار عندنا جوازه في السعة كما سيتلى عليك
لا من حيث هو فاعل او مفعول فان العالم في قولك جاء زيد العالم
مبين لهيئة زيد لكن لا من حيث انه فاعل بل مطلقا حتى لو وقع مبتداء او
نحوه البيان بحاله لكونه في معنى الفاعل اذ كان مصاحبا له نحو جئت
انا وزيد راكبا او المفعول به اذ كان المفعول معه مشاركا للمفعول
به في وقوع الفعل عليه نحو كفاك وزيدا درهم تامنين ذابرهؤلاء
الاية والمعنى ان اخر هؤلاء الكفار مقطوع ومنزل عن الدنيا حال في
دخولهم في وقت الصباح وهو نزول العذاب والظاهر ان المراد بهم
قوم لوط مثال للمفعول للمحفوظ حكما اه فيه رد على ما في الشرح المنسوب
الى المصنف من ان هذا مثال للحال عن الفاعل المعنوي ووجه عدم الحسن
ان ضمير الفعل ينتقل الى الظرف المستقر فالضمير المستكن فاعل لفظي كما
عرفت في اول الكتاب ويصير زيدا مفعولا لفظا غاية ان العامل فيه
مقدر فيها يعرف تكلا رحليم اه في هذا المثال يجوزان فلا تغفل
ان جعلت امراة حالا ويجوز ان يكون منصوبا على الاختصاص او على الحالية
او من ضمير الفاعل في انزلناه وح ملبس مما نحن فيه في خبر الاستفهام
لان الاستفهام في حكم النفي لان جملة الاستفهام غير مثبتة فهو كالنفي او بعد الا
الظاهر ان يقول او قبل الا لان رجوع الضمير الى الحال بعيد وانما اشترط لنقض
لان الحال لا يكون بعد الا اذا كان الاستثناء مفرغا في الموجب الا نادرا وفي
هذا المثال الصحيح كون النكرة في سياق النفي فلا يحتاج الى هذا التكلف

او مقدما

او مقدما عليه الحال الثاني قياس سائر في الخبر المقدم على المبتدا النكرة
اي لم يمنعها عن العراك خوفا من النقاص بخلاف الرعاة فانهم
اذا اوردوها الماء جعلوها قطعا قطعا حتى ترد على نقص كان
في الحاشية النقص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة من نغص
الرجل نغصا اي لم يتم مراده من المتن وهو ما حول الحوض والبئر من
مبادك الابل ولعل المراد به اي بالادخال فعلته جهدك فلا
الفراهو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة وهو في المعنى نكرة لان
الاضافة فيها لفظية وهي في تقدير الانفصال وهو في التقدير حين
وجهه ولم يكن الحال مشتركة اه فانه اذا كان صاحبها مشتركا فليس
بمعرفة ولا نكرة فبقوله نكرة يخرج صاحب الحال المشتركة هذا والحق عندي
جواز كون صاحبها نكرة بلا تخصيص لوروده كقولهم عليه مائة بيضاء
بلفظ الجمع وفي الحديث الرسول صلعم قاعدا وصلى وراءه رجال قياما
وما اخترناه وهو مذهب سيبويه مثل زيد قائما كعمرو قاعدا
اي فيما اذا كان العامل المعنوي دالا على حدثين فيلزم ان يكون كل
واحد منهما بمتعلقه فان العامل في الحالين معنى التشبيه وهو يدل
على حدثين حدث المشبه وحدث المشبه به لان التشبيه نسبة تستدعي
طرفين والقيام يتعلق بحدث المشبه فيجب ان يليه وهو زيد لصحة كونه
عاملا في الحالين اتفاقا وذلك لتقدم الحال الثاني على عامله
الذي فيه ضعف ما عند الاخفش وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه
نائب عنه اي المبتدا الا ان الظرف يتقدم اه نحو قولهم اكل عام لك
ثوب فثوب مبتدا ولك خبره وكل منصوب على الظرفية والعامل فيه
لك ونحو قوله تعالى كل يوم هو في شان هذا اذا لم يكن المشار اليه

جواز الوجهان هو الاحتمال الثاني لان الاحتمال الاول يوجب المنافاة
لان الظرف داخل في العامل المعنوي وضعي انه جايز ويكون قوله في محلا
الظرف بمنزلة الاستثناء ولا على المجرور اما اذا كان مرفوعا او منصوبا
فالبصريون على الجواز والكوفيون على المنع الا اذا كان صاحبها مرفوعا
والحال مؤخرا عن العامل الا كافة للناس فان كافة حال من الناس
اذ المعنى وما ارسلناك الا للناس حال كونهم كافة اي جميعا اي لم نرسلك
الى طائفة معينة ردا على قول كفار العجم انه انما ارسل للعرب
حالا عن الكاف والمعنى وما ارسلناك الا مانعا للناس عما يضرهم
بجعلها مصدرا او كافة بمعنى كفا كاذبة بمعنى كذبا اي وما ارسلناك
الا ان تكف كفا والكاف تكلف وتعسف اما الاول فلان تاء المبالغة مقصور
على السماع واما الثاني فلا حاجة الى تقدير الموصوف واما الثالث فلعدم
ثبوت مصدريته وايضا فان كافة مضافة لازمة الحالية بمعنى
جميعا لشيء واحد توضيح الكلام ان المراد بالشيء الواحد هنا هو
اطيب والشيئان البسرية والرطبية والاعتبار انهما كونه مفضلا ومفضلا
عليه لان التفضيل يقتضيهما وقد تعلق كل واحد من الشيئين متعلق
فيجب ان يقع كل واحد من هذين الشيئين بعد متعلقه والبسرية تعلقت
بالمشار اليه بهذا اي بالبسر الذي اشير اليه بلفظ هذا من حيث انه اي المشار
اليه من حيث انه مفضل وحيثية كونه مفضلا وان لم يكن معتبرة الا
ان يضمر في اطيب ضمير فيكون ذلك الضمير هو المفضل فلا يحتاج الى ذكر
لاسم الاشارة الا انه لما كان الضمير بالنسبة الى اللفظ كالعدم اقيم المظهر
اعني هذا مقام الضمير في كونه مفضلا كما كان الضمير مفضلا لانه قائم
مقامه في الذكر وجب ان يقع بعد هذا المفضل متعلقه اعني البسرية

والوطبية

والوطبية تعلق بالمشار اليه من حيث انه مفضل عليه والمفضل عليه
هو ضمير منه فوقع بعد الضمير متعلقه اعني الرطبية الا بعد اضمار
في اطيب لانه يجب ان يكون في افعل التفضيل ضمير يرجع الى المفضل كما يقول
زيد احسن من عمرو قال الرضي اه الغرض نقل من هذا الكلام تقوية ما
سبق من قوله لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى اللفظ اه وتمهيد ما سيأتي
من قول الرضي ومع هذا فلا ارى بما سا اه ونظير المثال قول امير المؤمنين
علي في الجار والله لابن ابي طالب انس بالموت من الطفل بثدي
امه ان وقعت ان مصدرية اي فيصح وقوعها اه لقوة الاسمية
لان الاسمية تانى عن وقوعها حالا لانها لدلالتها على الثبوت والدوام
خرجت عما هو الاصل في الحال وهو الانتقال وعدم التقرر فصارت
قريبة الاستقلال لغنائها عن زيادة الربط في الحال المنتقلة وهي
التي لا يثبت صاحبها عليها دائما كراكبا في قولك جاء زيد راكبا
قوة الحرف اي مشابهتها الى لفظا ومعنى اما لفظا فالحركات والسكنات واما
معنى فلو قوعه مشتركا الذي مخصصا كاسم الفاعل الى الحال لغة
اعني زمان التكلم بخلاف الحال النحوي الذي هو ما يبين الهيئة
فانه المقارن لعامله وهو قد يكون ماضيا وقد
العدد اربعة وقد
يكون حال التكلم وقد يكون استقبالا او لفظه فلما تقرب الماضي
الى حال التكلم حقيقة الواقع حالا اي حالا نحويا صدوره لفعل
كما اذا كان الحال حالا عن الفاعل او وقوعه عليه كما اذا كان حالا
عن المفعول تجوزا قيد للالزام ليدل الماضي الواقع حالا تجوزا
اي مجازا فان قد حقيقة موضوعة لتقريب الماضي الى حال التكلم لا الحال
النحوي انما هو بالنسبة الى زمان العامل فانك اذا قلت جاءني

زيد كتب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء متقدما عليه فلا يحصل
مقارنة الحال العاملها واذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجيء وبفهم
المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب كان مقدما على المجيء لكنه قارنه دواما
وهذا التحقيق للفاضل الشريف وبه تنحل شبهة المذكورة المشهورة جملة دعائية
اي جاءكم صلى الله عليه وسلم فالجملة انشائية فلا يكون خبرا لما
عرفت لاستمرار النفي فان النفي عدم وهو لا يحتاج الى موجد بخلاف
الاثبات فان اثباته في كل وقت يحتاج الى موجد فلا يتم الا في زمان يحتاج
الى المقربة مطلقا اي سواء كان مفردا او جملة احققت
الامر اذا كان مفتوح الهمزة احققت الامر اذا كان مضموم الهمزة او بمعنى
اثبته معطوف على قوله بهذا المعنى فيكون لاحق بمعنيان التحقق والتحقيق
والاثبات ولاحق مجردا بمعنى وهو المتحقق اي تحققت ابوته دفع لما
ذكره البعض انه لا يصح لقولك تيقنت الاب في حال كونه عطوفا ثم
يصح ان يكون المعنى اعلم عطوفا لكن عطوفا مفعول ثان لا حال وبيان
دفعه ان احقه في تقدير احق ابوته حذف المضاف فظهر المضمر واقيم
المضاف اليه مقامه وهكذا ابيته وانما وجب حذف العامل هنا لان الجملة
السابقة تدل على عاملها فاستغنى بذلك عن ... وجوبه
اظهاره اذ لو ذكر لذكر بين ما دلت عليه الجملة السابقة للناس سواء كان في
سواء تاكيد لكافة الجملة التبري اي المبرى من باطل الاطلاق الصلة على اسم الفاعل
اي الاسم احترز به عن نحو فعلت اي قتلت لكن المطلق تعريض بالرضي
لرضي حيث قال ان لفظ المشترك على التناسب غير مستقر بحسب الوضع فان
لعين وضعت لعين واحدة معينة ثم وضعت بوضع اخر لمعنى اخر فالموضوع معين
باعتبار كل وضع والابهام انما نشا من تعدد الموضوع له اما موضوع له

لم ترد

الترديد اشارة الى الخلاف وقد سبق في اول الكتاب ما اخترناه من المذهبين
من تعدد الموضوع له اذا كان موضوعا للجزئيات او المستعمل
فيه اذا كان موضوعا للمفهوم الكلي من حيث انه موضوع له فان الا
ابهام وان وقع في الموضوع له اي تلك الجزئيات مثلا فلا يعلم ايها المراد
عند اطلاق اللفظ لكن لا من حيث ان اللفظ موضوع لها فانك قد
عرفت انه باعتبار كل وضع حصل معنى معين بل الابهام عرض له بحسب الا
ستعمال والا من حيث وضعه هذا في الحقيقة راجع الى الموزون
نحو طاب زيد اذ الابهام في طاب فلا في ذات زيد وانما ابهم هو
لا مر المقدر فان معناه طاب امر من اموره ثم يفسر ذلك الامر بقوله
نفسا اي في غالب المواد يعني كون ذلك المفرد مقدارا في غالب
المواد والا فقد يكون غير مقدار نحو خاتم فضة اي رفع الابهام
مطلقا اي كذا عن مفرد سواء كان مقدارا او غيره والغرض بيان حاصل معنى
قوله في ضمن عدد جعل ظرفية العدد للمقدار من قبيل الظرفية الخاص
للعام قفيزان بر القفيز مكيال ثمانية مكاكيل والمكوك
لمتور مكيال يسع صاعا ونصفا على الامثلة الثلاثة اي اقسام
غير العدد اربعة وقد مثل الثلاثة ثلاثة منها وترك مثال الذراع
لم يستوف المقادير فان من جملتها الذراع ولم يذكره وكذا وهو
لو زنه حيث ذكر له مثالين لان الاسم قد تم في احدهما بالتنوين وفي
الاخر بالنون مع التنوين انه وانما استحالة الاضافة مع هذه
الامور لان الاسم اذا تلبس احدهما صار تاما والاضافة دليل ان الاسم
ناقص يحتاج في فهم معناه الى المضاف اليه عند الراقم قال في
القاموس الراقود الدن الكبير او الطويل الاسفل يسيع داخله بالقار

وهو ما تشابه اجزاؤه اى في اطلاق اسم الكل عليها رجل وفرس
فانه وان كان اسم جنس افراديا الا ان اطلاقه على افراده على سبيل البدلية
فقط بالخصوصيات الكلية او الشخصية فبالاول دخلت الانواع وبالثاني
دخلت الاعداد مجاز جواز ذكر بعض ان اطلاق الجمع على الافراد على
ما فوق الواحد حتى يشمل المثنى جوازا فان حقيقة الجمع ثلثة اشياء والمثنى
الا ان يراد الجمع اللغوى او المعنى على المعنى الاول كان ناقصة وعلى الثاني
تامة وهو الفارق بينهما شرف اى العشرين التى لك وعشرى رمضان
اى عشرينه يعنى يوم العشرين منه اراد عشرياه قد يقال ان التمييز نكرة ورمضان
معرفة فلا الباس الا على تقدير ان لا يكون علما ولقصوره عن المقدار
اه فاذا قصر عن طلب التمييز فلم يحتج الى نصبه الذى يكون نصا فيه
كان الظاهر ان يقول لان الابهام الذى يستدعى على التمييز ليس الا في الذات
المقدرة التى هى طرف النسبة حسبك زيد رجلا اى يكفيك زيد من جهة
كونه رجلا خاص بالمنتصب عنه ونعنى بما انتصب التمييز عنه الاسم الذى
اقيم مقام التمييز حتى بقى التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلة كزيد في
طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد ولمتعلقه فلا يكون
هو الاب بحسب المعنى حتى يكون طاب زيد وزيد طيب وطارح بن عليه
واما بحسب اللفظ فهو معطوف على ابا لا غير فالنفس عين لان
المراد بها هنا ذات الشئ على ان يكون الضمير فيه معينا باعتبار الرجوع
الى شخص معلوم اى خيبر فارسا وهذا القول انما يستعمل للتعجب اى
لحيرة الصادرة من الممدوح ليس مما صدر عنه بل هو من صنع الله تعالى اى ما
ما صدر عن الممدوح من خير بعد ما لم يكن نصا الغرض من هذا دفع
ما اورد بالنقض بطاب زيد نفسا فان التمييز اسم يصح جعله لما انتصب
عنه

منه ولا يصح لمتعلقه وبعد هذا التقييد اندفع هذا الاعتراض ويصح جعله
لما انتصب عنه جعل المنتصب عنه التمييز زيد في طاب زيد نفسا مجازا باعتبار
انه سبب لنصبه حيث انتصب باعتبار نسبة الفعل اليه فالناصب حقيقة
هو الفعل او شبهه يرفع الابهام عنه فيه مسامحة فانه انما يرفع
التمييز عن تلك الذات المقدرة المنسوبة اليه اى فيما جاءه لما كان الظاهر
ارجاع الضمير الى الضمير المذكورين فيقتضى حكم ما كان نصا في المنتصب عنه
تكلف لمرجع الضمير حتى يشمله وايضا المفصل في هذا التعريض يجمع الائمة
حين قال وانا الاعرابى التمييز والحال هنا فوقا لان معنى التمييز ما احسن
فروسية فلا مدخل في غير حال الفروسية الا بها وهذا المعنى هو المستفاد
من جعله حالا لما قصد القرينة الدالة على ان الظاهر غير مراد متعلقا
الاناء من خل وعسل او ماء او لبن غير قادح في التمسك اذ بناؤه
على الظاهر الذى يقبله العقل السليم الغير المحتاج الى التعريف لدى
تعريف مطلق الاستثناء وهو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما
قبلها نفيا واثباتا اذا عرفته هذا فقول بعضهم ان المستثنى مشترك
لفظى بين قسميه فهما حقيقتان مختلفتان وجمعهما في تعريف واحد
غير ممكن فلذا لم يعرفها المصنف فاسد فان الحقائق المختلفة يجوز تعريفها
باعتبار امر مشترك امر المخرج اه وههنا شبهة مشهورة ولذلك
اذا قلت قام القوم الا زيدا فلا شك انك اثبت القيام للقوم الذين
من جملتهم زيد وقولك الا زيدا نفى لحكم القيام عنه وهو تناقض ودفع
بوجوه احدها ان زيدا غير داخل في القوم بل القوم عام مخصوص بمعنى ان
المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس منهم زيد وقوله الا زيدا قرينة للسامع
على مراد المتكلم وثانيها ان المستثنى والمستثنى منه واداة الاستثناء

بمنزلة اسم واحد فقولك على عشرة الا واحدا بمعنى له على تسعة فلا دخول و
لا اخراج وثالثها وهو الحق في الجواب ان المراد بالقوم مثلا معناه
الجمعي ثم اخرج بالاستثناء منه زيد لكن الاسناد بعد الا
خراج وبيانه ان قولك قام القوم المخرج منهم زيد جاء وذلك
لان المنسوب اليه الفعل وان تاخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم
وجودا على النسبة التي يدل عليها الفعل وهذا يقتضي حصول الدخول
والاخراج قبل النسبة فلا تناقض ورابعها انه داخل فيه من حيث
الافراد واللفظ واخرج منه في التركيب والحكم لان الاستثناء بيان
وكل كلام التحق باخره المغير توقف حكم صدره على اخره كما في ضربت
زيدا راسه فلا تناقض لاختلاف الجهة   في كلام موجب واما
وجب النصب لان جعله بدلا يفضي الى الكذب عند سقوط المبدل منه
يظهر من قولك جاءني الا زيد اي جاءني كل احد   لان الكلام
لقوله ولا حاجة   بدليل قوله او كان بعد عدا وخلا لان النصب بعدها
على المفعولية   لانه شيء الضمير راجع الى المستثنى   اذ له نسبة
اي للمستثنى نسبة الى ما نسب اليه الفعل وشبهه لان الفعل وشبهه
نسبا الى المستثنى منه وحروفه والمستثنى فالمستثنى جزء مما
اسند اليه فالنسبة الى الجزئية ويجوز ان يكون بمعنى العبارة ان يعد
وشبهه اسند الى المستثنى منه والمستثنى فرد من افراده فالنسبة
الى الفردية والاول اصح ولا عمل في الكل ناسب ان ما يعمل في الجزء
الا ان هذا الجزء لما وقع بعد تمام الكلام شابه المفعول فعمل فيه العامل
المخالف لما قبله واعلم ان ما ذكر المصنف هو احد المذاهب وهيهنا
مذاهب اخر احدها ما ذهب اليه الكسائي وهو ان عامل النصب ان

مقدرة

مقدرة بعد الا محذوفة الخبر فتقدير قام القوم الا زيدا قام القوم الا
ان زيدا لم يقم وثانيها ما ذهب اليه الفراء وهو ان الا مركبة من ان ولا المخففة
حذفت النون الثانية من ان وادغمت الاولى في لام لا فاذا انتصب
الاسم بعدها فبان واذا اتبع ما قبلها في الاعراب فبلا العاطفة
وثالثها ما ذهب المصنف في الايضاح وهو ان العامل فيه المستثنى
بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه نحو القوم
الا زيدا اخوتك ورابعها وهو الذي اليه اذهب ان العامل النصب الا من غير
حاجة الى شيء بعدها لانها حرف مختص بالاسماء وغير منزل منها منزلة
الجزء فهو كحروف الجر ورد المذاهب السابقة يفضي الى التطويل فالا
المنقطع سواء كان في كلام موجب او غيره وسواء كان قبله اسم يصح
حذفه ام لا   فمن رحم هو المرحوم وقال بعضهم لا عاصم بمعنى لا معصوم
وقال السيرافي المراد بمن رحم الراحم اي الله تعالى لا المرحوم وقال بعضهم المفعول
مقدر اما رحمة من رحم او مكان من رحم ومعناه لا عاصم اليوم من
الطوفان الا مكان من رحمهم الله من المؤمنين وهو السفينة على جميع هذه
التقادير فالاستثناء متصل   ام الباب لانها موضوعة للاستثناء
وما عداها موضوع لمعان اخر من المغايرة والظرفية والمجاوزة ونحوها
استعملت في الاستثناء لنوع من المناسبة   او الى اسم الفاعل الدال على
الفعل على صاحبه   او الى بعض مطلق لان الكل يشتمل على ابعاضه
فذكرت في ضمن الكل   عد لحيتهم اي عجاوز لحيتي زيد وحاصله انه
لم يجيء ولا يتصرف فيها اي بان تثنى وتجمع كما في غير حالة الاستثناء و
هيهنا فائدة تناسب المقام وهي ان سبب قراءة سيبويه النحو انه جاء الى
حماد بن سلمة لكتابة الحديث فاستملى منه قوله عليه السلام من اصحابي احد

ولو شئت لاخذت عليه ليس بالدرداء فقال سيبويه ليس ابا الدرداء فصاح به حماد لحنت يا سيبويه انما هذا الاستثناء فقال والله لاطلبن علما لا يلحنى معه احد ثم مضى ولزم الاخفش وغيره كذا قال ابن هشام واما انا فقد رويت بالاسانيد الكثيرة الى ابن الهشام الخضروى ان سبب قراءة سيبويه النحو انه جاء الى حماد بن سلمة فقال له ما تقول في رجل رعف بالصلوة بضم العين فقال له لحنت يا سيبويه انما هو رعف بكسر العين فمضى ولزم الخليل

على البدلية اى بدل البعض من الكل وصح مع استغناء الضمير الراجع الى المبدل منه الذى هو شرط بدل البعض لان المستثناء المتصل يغنى غناء الضمير لانه يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه اذا كان المستثنى منه غير مذكور واما حاج باعراب المستثنى منه لانك قد عرفت ان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والا والمستثنى واعرب المستثنى بما يقتضيه المنسوب لانه الجزء الاول والمستثنى صار بمنزلة فى حيز الفضلات فاعرب بالنصب فاذا حذف المستثنى منه لم يبق المستثنى فى حيز الفضلات فاعطى ما هو حقه من الاعراب مع استغناء الجزء الاول كذا افاد نجم الائمة ليفيد فايدة صحيحة اى ليفيد الكلام نحو قولك كل حيوان اذا قال الفاضل المحشى هذا مثال لما يصح فيه الحكم على سبيل العموم المأخوذ فيه انتهى وذلك لا يصح حذف المستثنى منه وتسليط عامله ما بعد الا والتمساح حيوان عظيم من حيوانات البحر لان نفى النفى اثبات هذا بحسب العرف على جميع الصفات وهو محال لان منها الصفات المتناقضة كالقيام وعدمه عملا بالمختار اعنى جعل المستثنى بدلا كما عرفت سابقا صفة غير الشيئية كالعلم والكرم والشجاعة ونحوها لا تزداد اتفاقا اى حتى من الاخفش

الذى

الذى جوز زيادتها فى الايجاب فانه جوزه فى غيرمن الاستغراقية نحو قد كان من مطر وذلك ان فايدة من هذا التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس اذ لولاها لاحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون معنى ما جاءنى رجل ما جاءنى رجل واحد بل جاءنى اثنان او اكثر فهى لتأكيد ما استفيد من النكرة من الاستغراق وذلك ان النكرة كانت فى الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتمل غير ذلك اذا عرفت هذه الفايدة ظهر لك وجه عدم جواز زيادة من هذه فى الاثبات لتاكيد المنفى اى نفى مجرورها وان لم تباشره نحو ما جاءنى من رجل وامرأة كما عرفت لان نحو اه هذه الجملة الاعتراضية لدفع ما يقال انه اذا ابدل عمرو من لفظ احد يجب ان يكون مفتوحا مثله لا منصوبا لا حقيقة اذا لم يكن اه ذهب بعض النحاة الى ان العامل فى المعطوف والبدل مقدر بقرينة السابق وفى ساير التوابع العامل فى المتبوع بحكم الانسحاب انسحب على التابع وبعضهم الى ان البدل والمعطوف كساير التوابع فاشار الى المذهبين فايدة تناسب هذا البحث اعلم انه قد اشتهر هذا الشعر بالاشكال بين ارباب هذا الفن حتى صار من المصادح واوما تابع لم يتبع متبوعه فى لفظه ومحله باذا النبى ماذا اسم غير علم ثابت حاولت فى اثباته حتى نبت بوجه غير وحل اشكاله ان غير تابعة لعلم ولم يتبع لفظه واوضح وإعرابه النصب على انه خبر لها بل يتبع محله البعيد اعنى الرفع على انه خبر المبتدأ فى الاصل فالمراد بالمحل الرافع فى النظم هو المحل الغريب حملا للالفاظ على المتبادر منها اى بعده الله سبحان فاعل حاشا ضمير الله من غير سبق ذكر لتعينه على التفصيل المذكور من وجوب النصب فى المستثنى من الموجب والمقدم والمنقطع وجوازه مع اختيار البدل

اسنفل اعرابه
في غير الموجب التام والاعراب على حسب العوامل في الناقص
لان الاعراب حقيقة للمضاف اليه للالتنا على ذات مبهمة لكونها بمعنى
لمغاير بقول مررت برجل زيد اى مغاير فوجب وقعه بعد متعدد
ان يكونها موصوفها اه هذا الوجوب مفهوم من تفسير قول المص تابع فان وقوع
شيء بعد شيء يستلزم وجود الشيء الثاني لفظا وانما اشترط ان يكون مذكورا
ليكون اظهر في كونها صفة بخلاف غيرها فانها لما كانت مستغرقة في الوصف جاز
تقدير موصوفها وفايدة تفسير الجميع بالمتعدد ليدخل فيه مثل هم ورهط
في المستثنى كل رجل الا زيدا جاءني واعلم ان خروج مثل هذين
لمثالين عن هذه الضابطة بقوله غير محصور بناء على ان المراد بالجمع
المتعدد كما فسر به والا فلو ابقي على ظاهره مخرجا به لتعذر الاستثنا
عند وجود ما اذ المتصل يلزم دخوله قطعا والجمع المنكور غير المحصود
بيتنا والجماعة غير معينة لا يجزم فيها لا بيتنا ولا المستثنى ولا بعدمه
فيتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء ما جاءني مائة رجل الا
زيد ووجه التعذر عدم تيقن دخوله في المائة وعدم تيقن عدم دخوله
فيها الا واحد والا رجلا والا حمار فالاول المستثنى المتصل
والثالث المنقطع تيقن هو قيد للدخول اى الدخول المتيقن الذي هو
شرط صحة الاستثناء معدوم الا الفرقدان وهما نجمان قريبان
من القطب لا يتفارقان ومثل هذا الشعر قوله الناس كلهم هالكون
الا العاملون والعاملون كلهم هالكون الا العاملون والعاملون كلهم ها
لكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم والاوجب ان يقال اه
لانه مستثنى من كلام موجب مكان زيد هذا الكلام اشارة
الى فايدة معنوية وهي بيان معنى هذا التركيب اى ان معناه القوم جاءوني

بدل

بدل زيد اى هو لم يجئ والى فايدة لفظية تنبه عليها بجم الائمة وهو ان
سوى في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال الله نعم مكانا سوى اى
مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن
معنى الاستواء فصار بمعنى مكانا فقط ولم يبق سوى العدوان اه
فسوى فاعل يبق لم يظهر اعرابه لوجود الالف وهذا من ابيات الحماسة اوله
فلما صرح اى انكشف عريان اى ظاهر الشر فاما اجبناهم اى اجبنا عدونا
خاناه ومنه كما تدين تدان وذهب الاخفش ان سوى هذه بالمدح يتبع
الخضب في آخرها اى لان كنت منطلقا فان هنا مصدرية والنقد
لاجل انطلاقك انطلقت قياسا على ما تقرر من ان حذف الجر
من ان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة قياسي ومن غيرهما سماعي
ثم حذف كان بلا الذي ان للمصدرية فانه يستدعي الفعل ولا دليل على
الخاص فقدر العام وابدل الضمير لعدم ما يتصل به وهو ما كان
والذي عمت ام وذلك القرب المخرج فالتقدير وان كنت منطلقا على تقدير الكلم
يكون للشرط اذ لا لام فيه لما عرفت من انها لا تحذف قياسا الا من
ان وان صفة الجنس وحكمه تقدير لفظ الحكم لبيان صفة الجنس
وما يجعلان يتقرر لما سبق من ان غيرهما اقل في حد اسمها مطلقا سواء
كان مبنيا او منصوبا احوال المترادف تسميتها بهذا الاسم لاتحاد صاحبها
فكانها ترادفت عليه وركبه اى يليها نكرة اه تفصيل للاجمال الواقع
في قول المص فان كان مفردا اه فانه شامل للمفرد المعرفة وللمفصول بينه
وبينها مع ان حكمها كما سبق الرفع والتكرير وقوله لتربت جملة لتقرير العبارة
المجملة بقوله ان يليها لان الاضافة الى المفرد على سبيل منع الخلو لا منع
الجمع لا نحو ان يكون معرفة ومفصولا فلا امتناع اه لان الجنس يقتضي تعدد

وهو المتصور في مثل هذه المعارف لا بعينه اي لا يلزم اعادة ذلك لا بعينه
السابق بل لو اتيت بقوله ايضا جانكما لا ذئب في الدار ولا عمرو فان عمرو غير زيد
لا انتهاء له ولهؤلاء انصاكم علي لا حول ولا قوة الا بالله روي عن ابن
مسعود ان معناه لا حول عن المعاصي ولا قوة على الطاعات الا بالله وتوثيل
عليها لانك اذا فتحتهما احتمل ان يكون لا في الموضعين لنفي الجنس وان تكون في
الاول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة واذا رفعتهما احتمل ان يكون لا في الموضعين
بمعنى ليس وان تكون الاولى بمعنى ليس والثانية زائدة واذا فتحت الاول و
رفعت الثاني يحتمل ان يكون الرفع محمولا على موضع اسم لا المبنية واذا يل
وان يكون بمعنى ليس ورفعه على اسمه الخبر في ذلك من الوجوه التي ستطلع
عليها في اثناء تفصيل الوجوه بجواز الامرين وبما كونه من قبيل عطف المفرد
على المفرد والجملة على الجملة وضعف الضعف وهو نجم الائمة الرضي في
اي تاثيرها لما كان العمل في الاصطلاح لا يطلق الا في المعرب وعدم التغير جاء
ايضا في معمولها المبني حمل اللغوي العمل على معناه اللغوي اي التاثير فجعل
ولما الغرض فيه بان طلب المبني ولم يكن ذلك المبني مطمح الطالب من حرف
اي الحرف التي يدخولها افعال حيث ... ولو كان مرجوا لكان المقام
للعلة الا رجلا او اخرى يدل على محصلة ثبت الحكم المحصل بالكلام التي يحصل
المعلل والتقدير بيت تفعل كذا يعني عن الاول فانه اذا والا لا يكون الا
او لا وفيه لطائف لمكان الاتحاد اي الاتحاد ذاتا والاتصال لفظا
توجه النفي اليه فان المنفي قولك لا رجل فيها هو الزيادة للرجل فكان لا دخلت عليه
انه المذكور اي فان المبني له بالاضافة هو اسم لا المذكور سابقا وبني
على الفتح اي الثاني نظرا الى كونه تكرارا لفظيا ويجوز فيه الاعراب رفعا او نصبا وذلك
لانه لما وصف صار مع موصوفه كانه وصف للاول على لفظه من حيث انه فتح

يشبه النصب في العروض والاطراد او محله الغريب لانها تعمل عمل ان
محل اسمها المبني نصب وجب رفعه لانه ان جعل مستقلا وجب رفعه
وان جعل تبعا وجب الرفع ايضا لان النصب في قولك لا رجل ولا امراة انما كان
اجراء الحركة البناء مجرى حركة الاعراب فجعل المعطوف كان حرف النفي باشر
وهو اذا باشر حرف النفي وهو معرفة لم يكن الا مرفوعا وهو اذا كان تابعا اولى
لمضنة الفصل لم يلتفت الى فصل العاطف لقلته اذ هو على حرف واحد
في قول الشاعر وهو الفرزدق في مدح عبد الملك بن مروان وقوله
ارتدى وتازر اي جعل المجد رداءه وازاره وهو كناية عن شمول المجد له
به في جواب اراد به الاسماء الستة فان اللام المحذوفة منها لا تعاد الا
حالة الاضافة من نحو غلامين اراد به المثنى والمجموع حالي يضاف
كذا في اكثر النسخ المصححة وفي بعضها حين لا يضاف بزيادة لفظ لا فعلى الا
الوقوع بين التوجيهين ما سيتلى عليك باظهار اللام اليا للنسبة وهو على
علم الاضافة من حيث هو مضاف لان الاختصاص ليس معنى الاب مثلا
بل معناه الذات المتصفة بالابوة لكنها معناه من حيث كونه مضافا
وهو الاختصاص وبيانه ان اصل معنى المضاف الذي هو ابوك اصله اب لك كان تخصيص
الاب بالمخاطب فقط فلما حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة ففي ابو
تخصيص اصلا وتعريف صادر بالاضافة وابن لك ابن لك ابوك في التخصيص
الذي هو اصل معنى معناه او المعنى والفرق بينه وبين الاول ان الا
اعتبر فيه ان صورة هذا التركيب صورة الاضافة باللام وهو حال اعتبار الاضافة
فوجود اللام مشارك للمضاف فالمقدر فيه اللام وهذا المعنى اعتبر فيه انه في
صورة المضاف وانه بهذا الاعتبار مشارك له لم يج صلة لنبوت
في النفي قال نجم الائمة وما وليس لنفي الحال عند النحاة وقيل هما المطلق

النفي وهو الحق بل اما مبتدا وخبر لانهما لا يختصان بقبيل واحد بل يدخلان في
الاسم والفعل واما الجار غير واشبههما ملتبس للخفض بقبيل واحد وهو الاسم فيتم منه
لجواز تحقق علامة الشيء بدون ذلك الشيء بحسبك درهم فان حسب غير داخل
في تعريف المضاف اليه المذكور مع انه مجرور وغير ذلك المشابهة للمضاف اليه
وكذا مخطوطة على قوله مثل اي ملفوظا كان نريد ان المصدر يجيء اسما
لمفعول خبر كان المحذوف وتقدير امثلة هي حينئذ سببا انه حال وذلك لان
وقوع المصدر حالا سماعي لا قياسي منسلخا معنى اي مقيدا بالتجريد
الانسلاخ فلا يرد ان المعنى على القلب وهو مجرد من ثبوته في المتن
في قوله وهي معنوية ولفظية بعد قوله فالتقدير علامتها ان يكون اسما
قدر هذا لتصحيح الحمل فانه لا يتم المعنوية كون المضاف بان حقيقة الاضافة
نسبة الشيء الى شيء بواسطة حرف الجر تقديرا مع انها معنى فلا يحمل عليها
لكون على التقدير بين ممتنعة لعلم افادة التعريف والتخصيص منهما
كل رجل وكل واحد فان الاضافة فيهما لامسية لافادة للاختصاص
اي اختصاصا من العموم والشمول المفهوم من لفظ كل بالمضاف اليه اعني رجل
ولم يصح في مثله تقدير اللام وبعضهم تكلف لتصحيح اضافة كل الى رجل
بان كلا لاحاطة جزئيات كلي اضيف هو اليه واضافة الجزئي الى الكلي بمعنى اللام
لكن يمتنع اظهار اللام لابتذاله وبدل الجزئيات والافراد منه لا ولانه
فلم يمكن عن الاضافة وذلك لا يجوز ورد بان كلا للاحاطة والجزئي وا
لفرد ملحوظا من جانب المضاف اليه كما تقرر في المنطق فتصحيح اضافة الجزئي
الى الكلي مما لا يجري في تصحيح اضافة الكل الى الجزء والى الافراد لا لان
الهيئة التركيبية بيانه انك اذا قلت غلام زيد اردت به وصفا غلام له مزيد
خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او معهود بينك

وبين

وبين مخاطبك بحسب الخارج او الذهن فجيئه لغير معين على خلاف وضع الا
ضافة كما لا يخفى فان نسبة الفعل الى فاعله المعين كما انها تلزم معهوديته
الفعل وتعريفه ولهذا مثاله فان المراد لئيم غير معين او اللئام في مقام
المدح والاستغراق غير ممكن والقرينة على ارادته وقوع الجملة وصفا له مع
الها انكرة اخو فمضيت ثمة اعنيني وثم حرف عطف والتاء لتانيث اللفظ
كربه هذا الحكم وهو كسب التعريف من المضاف اليه في نحو غير ومثل وشبه
ونظير وسواء لتوغلهما في الابهام فان مماثلة زيد في صفة لا تختص
ذاتا وكذا مغايرته فان لتماثلها في الوجود تحصيلا للحاصل قال نجم الائمة
وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين
اذا اختلفا بل فيها زوال التعريف والحاصل ان العلمية وضع ثان للكلمة
فاذا ذالت ما اقتضاه الوضع الاول ولما لم يكن للاضافة وضعا ثانيا لم تترك
مقتضى الاول فلو اضيفت المعرفة الى المعرفة لاجتمع تعريفان قال ذو
الرمة ايا منزلي سلمى سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع
وهل يرجع التسليم او يكشف العمى عن المتحير الذي هو فعل من حال حي
والاثافي جمع اثفية وهي واحد من الاحجار الثلثة التي ينصب القدر عليها
لبلاقع جمع بلقع اي الخالي في تقدير الانفصال اي ما هو مجرور في اللفظ
مرفوع في المعنى او منصوب حاج بيت الله فانه لما كان ضميرا منصوب
لم يكن فيه شيء يحقيقه تسقط الاضافة له بيانه انهم اذا ... الا انه في
حكم الاضافة مع المنون حيث انه قابله لولم يمنعه مانع لا دخل في
ذلك فان جواز المثال الاول وامتناع المثال الثاني مبنيان على امتناع التعريف
والامثلة الاتية مبنية على افادة التخفيف كان الانسب ان ما هو
متفرع عليه اعني التخفيف مذكور صريحا بخلاف اصل الفرعين النافي بعض

فانه مذكور ضمنا لكثرة لواحقه من مخالفة القراء فيه والاسئلة الغير
مشوبة صادرة لان اثبات المطلوب على ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف
على اثبات المطلوب بادخال رب انها لا تدخل الا على النكرات وجوزه
بعضهم استنادا الى ان الضمير الراجع الى النكرة في حكمها وفيه وجهان
آخران اما وجه قبح الرفع فلخلو الصفة عن ضمير موصوفها واما النصب ففيه
تكلف حيث جعل الفاعل شبيها بالمفعول فنصب فاتحاد معنى ان الامر
لا تخذ في ضمير المفعول له الا اذا اتحد فاعله وفاعل المعلول فههنا قد اختلف
فان الحامل هو النحوي وجاء المسئلة المذكورة فاول الحمل بالجهولية ليكون راجعا
الى المسئلة على التقدير الاول من التقديرين الحاصلين على تقدير
كونه من الاستدلال الفرا معنى آخر فان معنى الاول هو هو ومعنى الثاني
هو له او فيه او منه مثال مسجد الوقت الجامع وذلك الوقت هو
يوم الجمعة كان اهل اليوم جامع للناس في مسجد للصلوة فاضافة مثلها
في قولهم سيف شجاع وثانيهما وحاصل هذا الوجه ان اضافة المسجد الى
الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص الساعة الاولى وهي اول ساعة
بعد زوال الشمس الحبة الحمقاء لانها تنبت في مجاري السيول
مواطئ الاقدام فلصقها الزوال هو جانب الضمير راجع الى الجانب اي جانب
لانه يكون الجانب جزء من المكان والمكان واقع في جانب الغربي و الجهة
ان الجانب عين الاضافة وذلك جزء وجانب عين نفس الغربي الا اذا
تكلف اذا قلنا ان المكان المقدر هو نفس الجانب فهما شيء واحد
جزء من الغربي الذي هو اليل فيستقيم قطيفة في القطيفة كساء له
خمل كثير ومعنى قطيفة جرد قطيفة متحرية عن الخمل اي منجردها من كثرة خملها
لغو لجواز الفراحة اضافة المترادفين الى الآخر ونعته نجم الائمة وهو الحق

عند الورود

هنا عند الورود في كلام امير المؤمنين علي عليه السلام كثير الكون بشرط ان يكون المضاف
اليه اشهر من لفظ المضاف ليحصل به البيان سواء افادة اشارة الى ان
لفظ تخصيص الواقع في عبارة المصنف ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف حتى يخرج
منه التعريف بل هو من الخصوص فيشمل المثالين كليهما ففيه خفاء لان
الشيء عند جماعة يشمل الموجود الخارجي والذهني والعيني كالمعدوم ويرد
الخفاء بما ذهب اليه آخرون من ان الشيء بمعنى الموجود في الخارج والعين بمعنى
الذات شامل له وللمعدوم فيه كالطبايع الكلية سعيد كرز الكرز
الجوالق وهو لقب شعر بالذم اي ان بطنه مفتوح مثله وهو في عرف
النحاة ان يجتمعن من اواخر الكلم وسط العرضين حاملا اوله ووسطه واخره
من حروف العلة بعد السكون نحو وصول وجبر حقيقة او حكما حقيقة
ككاف البنية واو وفا ثوم او حكما كالضمير في اكرمتك والياء في غلامي فلا
تها لا استقلالها في حكم ابدالها بعيرو ان للمضروب والمجرور
والغناء اوله قد احتاط ازدجاز ولا ادري دوي المجاز اسم مسرف فهو وابي على
صيغة المفعول بمعنى من ومعناه ان قضاء الله وقدره انزلت هذا الموضع
التريف واقسم باني ان هذا الموضع ليس به اريك ويقرأ مرة قبل اثنا
صرح بالقول تحرزا عن لبس الجمع ولكن الى نفسه الاسماء الاربعة اي اخ و
ابي وحمو وهني بالحركات الثلث فيها في منابها في حذف اللام
وجعل الاعراب على العين وضع وصلة بيانه انهم اذا ارادوا ان يصفوا
شخصا بالذهب مثلا لم يتأت لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاؤوا بذو و
ضاهوه لكان انهم النبي صلى الله عليه وسلم الا اسلام حكم خاص كرد المحذوف والغلب مفقى
اضافته الى المضمر لينتفي تلك الاحكام الحاصلة عند اضافة تلك الاسماء
اليه كالكاهل وهو ما بين الكتفين يا زيد القائل اه فان ضمه زيد كضمه

وجل اعرابان حكما من حيث انهما تبعهما الاعراب في العروض كما عرفت فلو جردت
اه بان يقوم مقامها غيرها الرجيم اي المرجوم باللعن الصالحين والمبعد من رحمة
الله بدل دائما اي في جميع استعمالاته لا تقع صفة لانه انما يجيء بالصفة
لتعريف المخاطب الموصوف المبهم بكان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف فلا يجوز الا
ان يكون الصفة متضمنة الحكم المعلوم للمخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها ولما
لم يكن خبر المبتدا معرفا ولا مخصصا جاز كونه جملة انشائية كما عرفت هذا واعلم ان
الجملة ليست نكرة ولا معرفة لانهما من عوارض الذات لكنها في حكم النكرة حيث صح
تاويلها كما تقول في قام رجل ذهب ابوه قام ابوه رجل ذاهب الاب يعني
بصفة اعتبارية اشارة الى دفع اعتراض تقريره ان النعت تابع يدل على معنى
في متبوعه وليس حال معنى في المتبوع فاجاب بان هذا الوصف وان لم يدل
على صفة حقيقية قائمة بالموصوف لكنه يدل على صفة اعتبارية قائمة
به والتنكير جوز الكوفيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش وصف
النكرة المخصصة بها بمنزلة يقعدون انه لكن ضعيف ~~يقعد ون~~ اسنادا و قاعدون غلمانه اقل من ضعيف يقعدون غلمانه
من ~~قاعدون~~ لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاكثر بخلافهما في
الصفة فانهما علامتان قطعا ضمير الغائب اجاز الكسائي وصفه الى
استنادا الى قوله تعالى الذي لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور يحملون مثله على البدل
المادح والذام اي كما انه لا توصف بوصف يفيد ايضاحها كذلك لا توصف
وصفا يفيد المدح والذم اعرفها المضمرات اما المتكلم والمخاطب فلعدم
الالتباس فيهما واما الغائب فلان احتياجه الى المرجع الخفي بهما في عدم الالتباس
ولذا كان العلم اعرف من الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة في الوضع
والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان تعينه في الاستعمال من جهة الاشارة
الحسية وكثيرا ما يقع الاشتباه في مثله فلذا احتيج الى الصفة الواقعة له
واما لما

وانما كان اسم الاشارة بالقلب والعين بخلافه فانه بالقلب فقط وكذا شركه
في المرتبة واما المضاف الحاجب اي تعريفه مثل تعريف المضاف اليه وعند المبرد
انه انقص ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر واعلم ان
سيبويه استثنى من ارفعية المضمرات من الاعلام لفظ الله فذهب الى
انه اعرف من كل معرفة ونقل انه رئي في المنام كان الله قد نجاني من
اهوال الحساب برفعي الى جزيل الثواب لهذا السبب مع صلة
قيل به لانه بدونها مبهم حتى ذهب الاكثر الى ان تعريفه انما اتاه من جهة
الصلة لمعلوميتها عند المخاطب اثنان بدليل الاشارة والمورد
بل جعلهم من ذكره اسم الاشارة والصفة يعني المعطوف
لان العطف بمعنى مصدري فلا يكون من التوابع متعلق بالفصل
قال الفاضل المحشي وتوضيحه انه ليس متعلقا بالمقصود والا لكان المعطوف
نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذا اذ المقصود بالنسبة ليس المعطوف
بل هو متعلق بالفصل المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد النسبة
او نسبة تنبئ اليه انتهى وهو دقيق يحتاج الى مزيد نظر وتامل
والشارح قد اوضحه بقوله فهو تابع اه نسبة اي متنبئ نحو زيد وعمرو
في الدار او نسبة متنبئ اليه نحو جاء زيد وعمرو والدعاء الى الحائن
وقيل قد جوزه من المعتزلة في بين هذا الوجه والوجه الاول
ان الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه ومعطوفا من
وجه وهذا الوجه جعله صفة لا محالة من غير ان يكون معطوفا بوجه
لا بضافة الى المتعلق وليس مدخول بين الاولى متعددا
فيجب ان يقال ان بين الثانية حتى يكون مدخولها ايضا متعددا
للاولى فيحصل التعدد مشعرا بالاشعار وقد تلاصقا طرفا

[illegible]

[illegible]

منها وان الاصح جوازه لوقوعه في القرآن وفي بعض الادعية المأثورة ا
لمكتوبة في زمن اهل البيت بل قد عرضت عليهم وتقريرهم حجة كنظمهم
وجعل الاشعار على الفرق ليتسلى ضرورة لفصل
علوم البلغاء وحاصله ان الضمير وان كان عبارة عن هذه الشاة
المذكورة الا ان اضافة السخلة اليها في حكم الانفصال فكان الاتصال
مفقودة او محمول اه حاصله ان الاضافة مجالها الا ان الضمير راجع
للمعنى المذكورة بعينها اي سخلة شاة لا سخلة هذه الشاة وامثاله
هذا شاذ الا انه ان لم يقصد ما قصد بالاسم الظاهر السابق بعينه فجعل
عبارة عن السابق لا بعينه شاذ والحاصل ان هذا الشذوذ في
حمل الضمير على الكناية مع سبق المرجع واما الشذوذ الذي جعل
جوابا ثالثا فهو مثل وقوع عطف المضاف الى الضمير على صلة غير
وبهذا اندفع ما ذكره الفاضل اللاري من انهم جعلوا الحمل على الكناية
الضمير جوابا والشذوذ جوابا اخر لان ذلك الشذوذ في الذي ذكره
الشارح في الجواب الثاني واندفع ايضا ما قيل ان الضمير انما يكون نكرة ا
ذا لم يكن له مرجع ووجه اندفاعه ان الضمير اذا لم يرجع للمذكور بعينه يكون
نكرة ولم يشترط في الجواب الثاني ما ذكره نجم الائمة من ان الضمائر الراجعة الى
النكرة المخصوصة نكرة لانها فاء السببية خص الشارح هذا الجواب بتلك
قوله
خصلان الاول لمنع كون الفاء للعطف وللثاني في تخصيص كون المعطوف
في حكم المعطوف عليه بما اذا لم يكن بينهما سببية لانهما يصيران حينئذ
شيء واحد فيكتفى برابط المعطوف عليه للمعطوف وهذا ماخوذ من تحقيق
نجم الائمة حيث ذكر ما معناه ان الجمل التي يلزمها الضمير كالصلة لصفة
اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقها بان يكون مضمونها بعد مضمون

نحو

١٠٣

الاولى مترتبا منه اولى او بعيد ذلك جاز تجرد احديهما من الضمير اكتفاء
بارتباطهما لان ذلك الربط يجعل المجموع امرا واحدا نحو قول الذي جاء
فغرب الشمس زيد لك معناه الذي يعقب مجيئه غروب الشمس
زيد والثالث ان الفاء السببية مفيد لمعنى في الجملة الثانية
وارتباطها بما ارتبط به المعطوف عليه وهو ان السببية رابطة وامثاله
قوله
قوله ويمكن جوابا اخر بتقدير الرابط لسبب الضمير راجع للخطر به
اي اوقع العطف الغرض من هذا اصلاح عبارة المصنف بان العطف
ليس على عاملين بل على معموليهما فاصلحت العبارة بثلثة وجوه ا
حدها اصلاح الشارح وحاصله انه عطف المسند الى مصدره من
قبيل وقد حيل بين العير والنزوان وذلك المصدر هو نائب
الفاعل والتقدير اذ عطف عطفا اي وقع بناء على وجود عاملين
مختلفين لم يجز اي امتناع هذا العطف انما هو لوجود العاملين
الثاني هنا اصلاح بعض شراح اللباب وحاصله ان العطف بمعنى
الامالة والتقدير اذا امتنع الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معمولين
لهما ثانيهما وهو ما ذكره الاكثر وهو ان في عبارة المصنف مضافا
مقدرا ما كل سوداء اه فان قوله بيضاء عطف على سوداء المجرور
والعامل فيه كل وقوله شحمة عطف على تمرة والعامل فيه ما وهذا مثل
حاصله انه ليس كلما استقبحه ظاهرا فهو قبيح في نفس الامر ولا كل
ما استحسنه ظاهرا فهو حسن في الواقع وعبروا بالتمرة والشحمة
لان التمرة مشهورة بالسوداء والسلوة لقبح الخلقة والشحمة عكسها
اكل امرئ فان قوله ونار عطف على امرئ المجرور والعامل فيه كل وقوله نارا
عطف على امرئ المنصوب والعامل فيه تحسبين وحاصل معناه ان

الاستفهام للانكار والتقدير اكلا واعدا بيتية تضمنه جملة كما في ادا
الرجلين وكل نار تراهما توقد في الليل تحسبينها نارا وكما النيران المضموم
في الليل لطلب الضعيف وان مناد الطال في الطريق على ما هو عادة
العرب بحسب الظاهر جايز الغرض من هذا دفع ما ذكره الفاضل الهندي
من ان الثاني في هذه الشرطية مناف للمقدم لان لفظة اذا وضعت
الماضي نقيضيان المحقق فالتقدير صحيح اذا وقع العطف على عاملين
وتحقق وثبت لم يجز وهو فاسد اذ ما ثبت وتحقق كيف يحكم عليه
بعدم الجواز وحاصل الجواب ان العطف بحسب الظاهر متحقق فالتحقق
بحسب الظاهر لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة فان التراكيب الفاسدة المخالفة
لقوانين النحو كلها جايزة بحسب الصورة عند الجمهور اي المتاخرين.
واما المتقدمون فقد اطبقوا على جوازه كما اعترف به جمع الائمة اذ في نحو في
الدار زيد والحجرة عمرو وهو الحق عندي لوروده في القران العزيز وفي
الكلام الفصيح لا يقال ان يقوم هذا مبني على ما ذهب اليه بعضهم وهو
ان العامل في المعطوف حرف العطف بنيابته عن العامل السابق وهو ضعيف
لعدم لزوم الاحد القابلين في العامل في المعطوف مذهبان اخران
احدهما قول سيبويه وهو ان العامل في المعطوف هو الاول بواسطة
الحرف وثانيهما وهو عندي مذهب الفارسي وابن جني ان العامل في
الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه هو الاولى في ا
لدار زيد والحجرة معطوف على الدار والعامل فيه وعمرو معطوف على زيد و
العامل فيه الابتداء على حذف المضاف فيكون من قبيل العطف على
معمول عامل واحد نحو زيد ولا ابيه المشهور بينهم ان المضاف اذا
حذف فيجري اعرابه على المضاف اليه كما في واسئل القرية لانه قام مقامه
قطا

فكانه المضاف وجوز على قلة ابقاء المضاف اليه على اعرابه السابق ولما كانت
الامثلة المتنازع فيها من هذا القبيل استشهد لها بالاية الكريمة
منسوبا نحو ضرب ضرب زيد او منسوبا اليه نحو ضرب زيد زيد
اي للتاكيد دفع لما قيل ان قوله والشمول لغو لظهور ان كلهم يفيد
امر المتبوع في النسبة ويفيد ان النسبة الحقيقية الى بعضه وحاصل
الجواب ان تقرير المتبوع في النسبة شاع بينهم في التفصيل المذكور والشمول
شمول لحقي مغني عن ذكر الشمول ثلثهم علم انه اراد بل تعيين العدد
باعتبار النسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع وفي الاثنين من الثلثة وما فوقها
ولكن لا يؤكد الاعداد لا يعرف المخاطب كمية العدد فقد ذكر التاكيد حتى
يكون تاكيدا اي حكمه راه لتصحيح الحمل في حكم تكرير اللفظ فشمل
به الفرق بين ضربت انت واجمع واكتع بان الاول في حكم تكرير اللفظ
والمخالفة للضرورة بخلاف اجمع واخواته مطلع اصطلاحيا او عبرة
فهذه الكلمات فينبغي ان لا يذكر كما لم يذكر حسن لسن وفايدة
مثل لسن تزيين اللفظ يمكن استنباط كان يقال اما الاتمام
فلان العموم هو تمام الافراد والاجزاء وما ادى فلانه تمام التزيد وا
لعموم هو التمام واما البيان فلانه يستلزم انبساطا وشمولا والعام
منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد العام باعتبار كثرة
كان له امتداد وان كان بين الامتدادين تباين
تخليا فان الاول حقيقة تمم النفس ولا حاجة اه اي لا حاجة
للمصنف الى ذكر الافراد مع الاجزاء فان ذكر الاجزاء مغن عن ذكر
بقية الابواب وان لم يكن هناك التباس كما اذا اكد المرفوع ا
البارز بهما نحو ضربت انت نفسك وضربا انفسهما وضربوهم انفسهم ا

يليان العامل قليلا فلا يقعان حتى يلزم المحذور فلا يتقدم وا
لجزولي هيئتم ايضع على امتنع اى يقصد النسبة اليه اه اشارة الى ان
الجار والمجرور متعلق بالقصد المفهوم من المقصود كما ذكر في تعريف العطف
وقد مضى الاشارة مجملا الى ان غرضه ما ذا وان اردت تفصيلا فطلع
به على جميع تعريف التوابع فاستمع لما نتلو عليك فنقول عرفا المصنف البدل
بانه تابع مقصود بما نسب اه وهو ظاهر الفساد فانك اذا قلت جاء زيد
اخوك فالذي نسب الى المتبوع وهو جاء وليس المقصود منه اخاك بل المقصود
منه المجيء المنسوب الى زيد واخوك مقصود من اللفظ الدال عليه فاراد
اصلاحه فجعل الجار والمجرور متعلقا بالقصد المقدر ههنا وحاصل
التعريف البدل تابع مقصود اى قصد نسبة شيء اليه بسبب النسبة
الامر الذى نسب الى متبوعه فانا قصدنا نسبة المجيء الى اخوك بسبب
انتساب جاءني الى زيد لان اثبات الحكم للمتبوع الذى وسيلة الى اثباته
للتابع اذا عرفت ما تلونا عليك ظهر ان كلام الفاضل المحشي واعتراضه
على المصنف ليس في محله فراجعه اى دون المتبوع اه فضمير دونه راجع
الى المتبوع وهو حال من المستتر في المقصود اى متجاوزا عن المتبوع وكونه
مقصودا بنسبة ما نسب اليه اى لم يكن نسبة المجيء الى المتبوع
حاصله ان اسناد الفعل مثلا الى زيد في جاءني زيد اخوك لم يكن
معتبرا لكون النسبة اليه مقصودة ابتداء بل نسبة المجيء اليه طويلة
لانتسابها الى تابعه سواء كان ما نسب اليه اه اى سواء كان ذلك
الشيء الذى نسب الى المتبوع كالمثال الاول ام مسندا الى غيره كالمثال الثاني
فان الفعل فيه مسند الى ضمير المتكلم لا الى المتبوع وهو زيد قتال
فيه فان الشهر مشتمل على القتال لانه واقع فيه واعلم ان المشهور جعل هذا
وجه

وجه التسمية وهو ليس بمعتبر والاولى بهما ما ذكره بعض النحاة حيث قال انما
سمى بدل الاشتمال لاشتمال المتبوع على التابع لا لاشتمال الظرف على
المظروف بل حيث كونه دالا عليه اجمالا متقاضى النفس عند ذكره اولا متشوقة
الى ذكر الثاني متقاضية له وهذا هو الذى قربه الى الملاحة والاحسن
ان يجعله وجها للتسمية وعلة للملاحة وحمل كلامه على ما قال الفاضل
اللاري بعيد وان اختلفا مفهوما لان اخوك يدل لفظها زيد كيف
لو اتحد احدهما لما كان الثاني تأكيدا لا بدلا الاسناد الى الثاني فيفهم
من قولك اكرمت زيدا اخاك كونه بدلا لانك قصدت بذلك المعنى على المخاطب
طب ؟ واردت ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك نظرت الى القمر
فكمه اه ان قيل ان النسبة الى المبدل منه في هذين المثالين لا توجب النسبة
الى المبدل فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال فالجواب انه اذا لم يكن في الفلك
قمر وعلم المخاطب بذلك يكون الاسناد الى القمر وجب الاسناد الى فلكه اجمالا
وكذا في المثال الثاني اذا سئل عن المتكلم هذا التركيب فقيل له نظرت الى
فقال نعم رأيت وجهه الا ان المخاطب منتظر لذكر المبدل لكون
المقصود نقل عن المصنف انه جعل هذا وجه التوصيف بدل الكل واما في وجه توصيف
بدل البعض والاشتمال فقد قال اهل الادب منها من ضمير يرجع الى المتبوع
ليعلم انه بعضه او ملابسه فلو كان متصلا لكان معرفة ولو كان منفصلا
لكان موصوفا به فاحمله او طلبه اى اجمله على دابته
فيما سبق في قوله وقال بعض المحققين اه اذا جعلته بدلا قال بعضهم
يمكن بيان الفرق بينه وبين البدل انه لو قال رجل زوجتك ابنتي
فاطمة وكان اسمها خديجة فاراد عطف البيان صح النكاح لان الغلط وقع

فيما ليس بمختص بالمبنية وان اراد البدل لم يصح الكلام اذ الغلط فيما وقع
المبنى وهو مختص بالمبنية اى مثلا تناوله لصوت النداء الا من يعرف
قوله يعرف بالتخفيف كيف يحمل هذا الكلام على وجه لا يرد عليه ما اورده الفاضل
لعله ان هذا الحد لا يصح الا من عرف ماهية المبنى على الاطلاق كان فيها
بان مطلق المبنى هو الذى لم يختلف آخره باختلاف العوامل لكنه لم يعرف هذا الفرع
منه اى لاسم المبنى فعرفه بهذا التعريف واخذ مطلق المبنى المعلوم له سابقا
فيه فان المبنى فى قوله مبنى الاصل نكرة مطلقة ان اضافه الى ما بعده لفظية
فهو من قبيل تعريف الخاص بالعام اما لو جعل هذا تعريفا لمطلق المبنى كما
قال المبنى ما ناسب مبنى الاصل فقد عرفت ان هذا المبنى
الذى وقع جزء التعريف ايضا مطلق فيلزم تعريف الشئ بنفسه او غيرها
كافتقاره الى الاشارة الحسية كنجار فانه مشابه لنزال الواقع موقع
انزل بالفتح اى فتح يوم على انه اكتسب البناء من المضاف اليه اذ وا
على لغة الكسر فهو معرب والمضاف اليه معرب لتركيبه مع عامله
او الجزء الثاني بخلاف المضاف لمنع الخلو لا منع الجمع لجواز اجتماعهما
ولالتنكير ليكون الحذف فاسدا من حيث حركات او اخره اى كون حركات
هذه الحركات القاب المبنى انما هو من حيث حركات اواخره لا من حيث نفسها
للمتبادر من قوله والتشابه فانه لا يقال للمبنى الضم ولا الفتح ولا الكسر بل المضموم
والمفتوح والمكسور لان هذه الالقاب كما هو المتبادر من اللقب
فانه اسم قسم من اقسام العلم فالمراد باللقب هنا غير ما هو المصطلح
بل المراد به ما يعبر به عن الشئ عبر به عن شئ اخر ام لا وهو متعارف اللغة
وانه المنزلة لا يطلق عليه كما هو المتبادر من اسم الجنس المضاف

نحو من الرجل

نحو من الرجل له نون من هنا مفتوحة وفى الثانى مكسورة وفى الثالث ساكن
اما فتح النون الاولى فلكثرة ملاقاتها للالف واللام والكثرة يناسبها
التخفيف ولا يمكن البناء على السكون لاجتماع الساكنين واما كسر الثانية
فلان السكون غير ممكن لما عرفت والاصل فى التحريك الساكن ان يكون
الكسر واما سكون الثالث فعلى الاصل لا باسماء الاصوات فانها
باسماء العدم وضعها لكنها جارية مجرى الاسماء المبنية فى البناء
بهذا القيد اى بقيد الوضع احد الامور وعلى كل واحد من التفسيرين
اما على الثانى فظاهر واما على الاول فلان لفظ المتكلم مثلا وان كان
موضوعا لمفهوم المتكلم كانا الا انه ليس موضوعا له من حيث انه يحكى
عن نفسه ولهذا صح ان يقال انت متكلم وانا مخاطب عند الحجازية
اى كون ما عاملا مخصوص بلغة الحجاز كما عرفت الخضر بن ابى يعفر
وانما بدأ بالمتكلم مع ترتيب اهل العرف اجماعا من البصريين و
ذهب الفراء الى ان انت بكماله اسم وبعض الكوفيين الى ان الضمير هو ا
لتاء وان عاده تعلمهما حال فصلهما عن العامل لتستقل بالتلفظ
لفظة اختلافات كثيرة احدها اما امتاده وهو مذهب الاخفش
ثانيها مذهب بعضهم وهو ان ايا ك واياه مجموعها اسم فالثها ما ذهب
اليه الشيخ الرضى وهو ان مجملا ايا هو الضمير واياها دله كما عرفت و
هو غير بعيد فان الضمير دفع لما يتوهم من عدم اشتراك الضمير بناء
على ان التأخير وه فاشار الى دفعه بقوله فان الضمير سبعين
كلمة فان لكل واحد من الضماير الخمسة اثنى عشر وضرب الخمسة فى اثنى
عشر يبلغ ستين وضرب في الثمانية عشر يبلغ ستين علا
وما اشبهاه كقولهم انما وضع للمتكلم انا لان المتكلم له مبتداء الكلام

والهمزة لها ابتداء المخرج لانها من اقصى الحلق فحصلت المناسبة وزيدت
معها نون لانها مناسبة لحروف المد واللين من حيث انها منولدة
وزيدة الالف لبيان الغنى وانما وضع انت للمخاطب للمناسبة بينه
وبين المتكلم لانه مثله في المواجهة وزيدت التاء لمناسبتها الواو
في المخرج وكسرة التاء للمؤنثة لان الكسرة تدل على التاء علامة التانيث
فالكسرة بالمؤنث اولى من المذكر وانما فتحت في المذكر طالبا وضربوا
ولئلا يلتبس الف التثنية بالف الاشباع وزيدت في جمع المؤنث نونان
ليكون المؤنث مساويا للجمع المذكر بالحاق زيادتين في اخره الى غير
ذلك من التعليلات المذكورة في المطولات صفة جرت اه اى
نعتا الصفة لان الفعل اذا جرى على غير من هي له لا يجب فيه ابراز الضمير عند
البصريين الا في صورة اللبس نحو زيد وعمرو يضربه هو ومعنى جريانها على
غير من هي له بان تقع صفة او صلة او خبرا او نعتا ليكون
من تتمة الاعراض وشموله اما من جهة انها اطلاقها على من يعقل او
بمن لا يعقل لكنه اكثر افرادا على ما هو الاصل وهو من يعقل لانه اشرف
وانما يصح ذلك اه اى وانما يصح كون هذا المثال واضرابه مثالا
لكون الفعل سببا ان الصفة جرت على غير من هي له اذا كان ضمير الفعل
حتى يكون الصفة خالية من الضمير ويكون ابرازه لما عرفت اما لو جعل هذا
الضمير تاكيدا للفاعل المستتر فالابراز انما هو لغرض التاكيد لكنه
تاكيد لانه استتاره من جهة اذ كان فاعلا لا تاكيدا اى فيصح ما ذكر
اذا اى وانما كان التاكيد ولكنه تاكيد لانه لا فاعل فلا يصح التمثيل وانما
كان التاكيد هنا لانها وليس من شانه اللزوم لرفع اللبس في صورة
ثم ان الشارح بعد ان جزم بانه تاكيد استدلال بالمثال المذكور لانه لو كان الضمير

المنفصل فيه

فيه فاعلا لما قبل ضاربوهم بل ضاربهم للزوم اجتماع الفاعلين واما ما
روى عن الزمخشري ويكون مثالا لما نحن فيه لانه نحن فاعل لا تاكيد اذ لا
علامة في الصفة تدل على استناد الفاعل لا لبس فيهما لان تاء ضاربة
قرينة على انها صفة لهند بايراده عليه للطعن في اول الوهلة بسبب
تقديم ضمير الاعراب فجعل الضمير منفصلا لئلا يلحقه هذا الطعن ولا لحقه الطعن
في ثاني الحال وقت التلفظ بالضمير المنفصل تشبيها بالمفعول في النصب
وكونه فضلة مثله في هذا المقام اى مقام اتصال الضمير خاصة
حرف جر كانه قال بعضهم كانه جعله في حكم حرف الجر محمولا عليه فانه في معنى اللام
التعليلية كان قوله لولاك لكان كذا في معنى لم يكن كذا لوجودك وهو بعيد
في الوسط كما التشبه امتزاج ياء الضمير معه لانه فاعل بخلاف ياء المتكلم
فانه مفعول كما في لعل فيلزم اجتماع ثلث نونات بل اربع لان الفاصل
بين اللامين حرف واحد وحملا مطوف على تحرزا قبل العوامل اى
اللفظية لانها المتبادر عند الاطلاق وذلك التوسط ليفصل
الى ان قوله ليفصل متعلق بقوله يتوسط لا بقوله يسمى فصلا لان اللام المقدر
فيها لا يكون معناها سببية ما قبلها لما بعدها والسببية انما هو التوسط
لا التسمية على ما يخفى وكون المبتدا ضميرا نحو كنت انت الرقيب فانه
لا التباس اذ الضمير لا يوصف كما عرفت لامتناع اللام بيان لوجه الشبه
اى كما ان اللام لا تدخل المعارف فكذا افعل التفضيل يجوز وصف المعرفة
به لقوته منها فيحتاج الى ضمير الفصل على انه خبر مبتدا ما بعده
غير معهود فهو جيء بالتاكيد معنى الكلام ويقع اه ظاهره ان يراد
بقوله يتقدم بعض معناها لان معنى التقدم الوقوع مقدما واريد ههنا
مجرد الوقوع بقرينة قوله قبل الجملة وفي قول الشارح مقدما بيان لحاصل المعنى

والا فلا حاجة الى قوله ستقف ما لان حاصله على ما عرفت ويقع قبله الجملة تعليه
لحصة سنه فتبعا لوان فيكون حاصل العبارة ويقع قبل مطلق الجملة ضمير تفسر محسنه
وفوره من ذلك الجنس الحلى وهذا رد على الفاضل الهندي حيث قال انه من
قبيل وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن فما احملنا ح بمعنى فاحمله
وظنى ان هذا احسن واقل تكلفا من كلام الشارح اذا كان اى الضمير نحو قل هو الله
احد وعابه علة للتسمية وحاصله انه لما كان راجعا الى الشان يسمى به
وقيل انما سمى ضمير الشان لان هذا الضمير لا يجوز دخوله الا في كلام له شان
عظيم فلا يقال هو زيد قائم الا اذا كان قيام زيد امرا عظيما ويعرف منه وجه
تسميته بضمير الفصل ويجئ تانيثه اه لانه المسموع من العرب واستعمالنا
مناويله بالقصة من غير كونه العمدة فيها مؤنثا نحو هي زيد قائم فمجرد
قياس ليحصل المناسبة بين العمدة اذا كان مؤنثا وضمير القصة واما
قولك هي زيد قائم وجاز لكنه خال من التناسب معترضة اى بين
الموصوف والصفة في هذا الحكم اى الحكم على هذا الضمير بانه يفسر بالجملة
يلزم استدراك اه لان قوله يسمى كانه هو المحكوم ح والكلام تم عنده
فكانه قال الضمير المتقدم على الجملة يسمى ضمير الشان فينقطع الكلام ويكون
ما بعده مستدركا وفيه نظر فان ما بعده على هذا التقدير قائم على ما يبنى
ببينة لوجوب تفسيره بهذه الجملة دون اخواته من حروف تفسيرا وتمييز
فعلى هذا فعلى قولنا والظ ان قوله اه لو لم يحمل النقد على ما ذكره سابقا بقوله
ولا يبعد ان يقال اه انتقض لقاعدته اه وجه الانتقاض ان مثل هذا الضمير
ليس بضمير الشان لجواز تفسيره بالمفرد في قولك الشان هو قيام زيد ويصدق
عليه التعريف لكنه خارج من تفسيره القديم فانه اخذ فيه عدم سبق المرجع وهذا
له مرجع واما اذا حمل قوله يسمى ضمير الشان في اصطلاح ارباب الفن

بلا دليل

بلا دليل عليه اه في اللفظ وانما قلنا ذلك لان في قوله ان من يدخل البيت فرينه
معنوية وهو ان حكمة ان لا يدخل صلحاء المجانات لاقتضائها الصداقة ولا
كالكنيسة معبد النصارى والجوازج جوذر وهو ولد البقرة الوحشية وكونهم
من اولاد الحسان وبالظباء من البنات الحسنات افرق شبهها لان
فيها فتح الاول كالفصل وحكموا عطف على قوله قدروا عليها اى اسما او وضع
انما قال ذلك لان المفرد يجب الظاهر او المجموع ووضع المجموع وضع اجزائه
اشارة الغرض دفع اعتراض الذي اورده اكثر الشراح على عبارة المصنف وتقريره
ان اراد بقوله المشار اليه الاشارة الاصطلاحية لزم تعريف الشيء بما يساويه
في المعرفة والجهالة اذ الاشارة في الحد واصطلاحية وان اريد الاشارة
اللغوية دخل ضمير الغائب والمعهود وغيرهما فالتزم حمل الاشارة على الاشارة
الحسية وهي الامتداد المتخيل الواقع على بين النفس وما يريد غايته
لذلك الامتداد على التجوز التجوز تنزيله منزلة المحسوس فان من كانت
المخلوقات باسرها دالة عليه فهو فوق المحسوس معنى الفصل فانه يفهم
من الخبر الى المبتدأ معنى فعلي تقييدي فاذا قلت زيد قائم فهو في معنى زيد
مقيد بالقيام وهذا مبني على مذهب ابن مالك حيث يجوز وقوع
الحال عن الخبر وجعل العامل معنى الفعل المفهوم من الانتساب كما عرفت
قدم اى قدم لفظ مثناه مع انه حال من ذان وذين ليكون
الضمير فيه قريب المرجع اعني فرد المذكر بلا فاصلة خبر له الغرض من هذا
التكلف دفع الاعتراض الوارد على ظاهر العبارة تقريره ان قوله وهي مبتدأ
راجع الى اسماء الاشارة ولا يصح حمل ذا عليها وحاصل الجواب ان ذا مع ما
عطف عليها المجموع خبره وعلى هذا فقول المصنف مبتدأ والمثناة ذان وذين
ليس جملة مركبة من مبتدأ وخبر معطوفة على الجملة قبلها كما توهمه ظاهر العبارة

بل هو مفرد مقيد بحال معطوف على مفرد مقيد بحال وهكذا الى اخر اسماء الاشارة
اذا عرفت هذا فاعلم ان ما وقع فى بعض النسخ من تقدير لفظ خمسة بعد قوله
وهى اسماء الاشارة غلط فانه جواب اخر لكن الشارح لم يرتضه فعدل الى غيره على
احد الوجوه وقيل ان ههنا حرف ايجاب بمعنى نعم وهذان مبتداء ولساحران
خبره وقيل اسم ان ضمير الشان محذوف يكتب بالياء لان هذا احد الالف المجهول
اصلها على سبيل الحذوف اللحوق والعروض دفع لما يرد من ان المتبادر
من اللحوق اتصاله بالاخر وحاصل الدفع ان اللحوق بمعنى العروض
فهو ليس فى الحقيقة منها يعنى من فوايد كلمة اللحوق التنبيه على انها
ليست فى الحقيقة منه وان اوهمه سلك الادراج وكتابة لحروف الكلمة
اى حروف الخطاب خمسة وهى ك كما كم ك كن فى خمسة من انواع اسم
الاشارة وهى ذا وذان وتا وتان واولاء ثم تنتهى الى ستة وهى تا وذى
وتى وته وذه وذهى الا ان نوعا واحدا وحاصلا فى ضمن احد هذه الانواع
على تنبيه التشبيه مثل ان تستعمل فى الزمان كقوله ثم هنا لك الوك
وهذا باستعارة ما هو موضوع للمكان للزمان كما ورد العكس فى قوله
لفقهاء مواقيت الاحرام اى مواضعها يعنى لا يكون هذا بيان الحاصل
المعنى لا ان كان فيه مقدرة والا لكان جزء خبرها لا تميز من الافعال
فان الافعال الناقصة كما قال نجم الائمة احدها يجوز ان يكون تميم منها
والمراد بالجزء التام هو الذى يكون جزء مركب اذا انحل المركب اليه
لا يحتاج فى كونه جزء له الى من انضمام امر اخر كالفعل من قولك قام زيد
فانك اذا حللت هذا المركب يكون قام هو الفعل وزيد هو الفاعل فكون زيد
فاعلا فلا يحتاج الى شىء بخلاف قولك جاء الذى قام ابوه فان الموصول
لا يكون جزء من هذا المركب الا بانضمام الصلة اليه معناها اللغوى وهو للتم

للزنة

للشىء هو
مطلقا فاذو حيث فانهما محتاجان الى صلة اعنى الجملة التى يضاف
اليها من غير عايد كاسم الفاعل فى الضارب بمعنى الذى يضرب
تشبيه اللام الحرفية فى اللفظ بالحقيقة والنسبة معا فاللام الظاهر اسم
بمعنى الجملة الفعلية فكونه جملة بالنظر الى حقيقة اللام موصولة وكونه
مفردا بالنظر الى مشابهة اللام التعريف وبئرى اه اوله فان الماء
ماء ابى وجدى وطوبى اى بئر الجارة او ما القيم مقامه وهو
الالف واللام وفروع الذى كاللذان واللتان ونحوهما
من تذكره كما يتلى كصلات الحال والتميز لا يخبر عنه انه يجب تصدره
الجملة الثانية وهى الجملة التى يكون الموصول مبتدائها وجعلناه
لان المطلوب ان يثبت للموصول الحكم الذى كان ثابتا لذلك المخبر
عنه ولما لم يكن ان يقع الموصول موقع المخبر عنه لتصدره مبتداء
فلا يكون نايبة وهو الضمير العايد اليه مكانه الذى ضربته
زيد والفرق بين الجملتين انك اذا قلت ضربته زيد احدهما تخاطب به
من لا يعرف انك مضروبا فى الدنيا وبعدها تخاطب من يعرف شخصا
بمضروبيتك لكنه لا يعرف انه زيد واما قولك الذى ضربته زيد
فلا تخاطب به الا على الوجه الثانى لان مضمون الصلة يجب ان يكون
معلوما للمخاطب ليصح بناء اسم الفاعل اه فتقول فى الاخبار
عن زيد فى المثال المذكور الضارب انا زيد والمضروبى زيد فى
مجيب عنه اى بخلاف الاخبار عنهما معا فانه جايز وامتنع فى
الحال الاولى ان يقول وامتنع فيما يجب تنكيره زيد ضربت غلامه
يصلح مثالا للام ولما قبله فلذا لم يمثل له اذا جعلت الضمير اى نضمر
الذى فى ضربته واما غلامه فهو خبر الذى وضمير الموصول يجب ان يكون

في الصلة وتامة اي غير محتاجة الى صلة او صفة وقيل والى
موصوف فكانها تامة بنفسها الا في التام والصفة وعن الفارسي
انها جاءت تامة ايضا كقول الشاعر وكيف اذهب امراء او اراء له
وقد كان الى جعفر بن مروان ونعم من كان من ضاقت مذاهبه
ونعم من هو في سر واعلان اي نعم شخصا هو او رجلا هو فمن منصب
المحل على التمييز اياما تدعوا الاية اي اي اسم تدعوه سبحانه وتعالى بها
فله الاسماء الحسنى الا اذا حذف صدر صلتها هذا مذهب سيبويه
وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين لانهم يرون انها معربة
دائما كالشرطية والاستفهامية قال الزجاج ما تبين لي ان سيبويه
غلط الا في موضعين هذا احدهما فانه يسلم انها تعرب اذا افردت
فكيف يقول ببنائها اذا اضيفت وقال الجرمي خرجت من البصرة فلم اسمع
منذ فارقت الخندق الى مكة احدا يقول لاضربن ايهم قائم بالضم انتهى
وزعموا انها في الاية استفهامية وانها مبتداء واشد خبره ومفعول
ننزع اما محذوف والتقدير لننزعن الذين يقال فيهم ايهم اشد او
انه علق عن العمل بالاستفهام او يكون مفعوله من كل شيعة ومن
زايدة على مذهب الاخفش فمن قراء بالضم واما من قرء بالنصب فهو معرب
ومفعول للفعل قال الشيخ الرضي قد اجبنا في اول الكتاب عن هذا
واخترنا ما ذهب اليه البعض ان يكون هذا اي كونه بمعنى الامر او
لماضي الا نادرا او هو لفظان احدهما فو وقا اي صوت من الصوت و
عرعار اي تلاعبوا بالعرعرة وهي لعبة الصبيان معرفة اي علم
جنس كسبحان فانه علم جنس للتسبيح عن الامر الفعلي للمبالغة قال عبد القا
هر اصل نزال انزل اي لتنزلنا او اكثر والثلاث وما فوقها جمع والجمع

ثنت

ثنت فضيلا ان لحق الفعل الياء التي ضمير المؤنث دليلا على التكرار
ضم على الوان الافعال اذ مؤنث كانزلي ويبين وجها حاصل ما
ذكر ان عليك اسم فعل منقول من الجار والمجرور واصله وجب عليك
اخذ زيد واصل دونك زيدا خذه فقلت منه فاختصر هذا الكلام
الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة ليبادر المامور الى الامتثال
قبل ان يتباعد عنه زيد وكل ما هو متضمن الخبر ففيه التعجب فمعنى هيهات
اي ما ابعد وشتان اي ما اشد الافتراق وسرعان اي ما اسرعه
والتعجب هو التاكيد والمبالغة كقطام وغلاب هما علم امرأة او غير
ذالك مثل تسكين البهيمة او حمله على الشرب قال نجم الائمة وانا لا ارى
لا منها من ارتكاب كون هذه الاصوات التي يصوت بها البهائم افعالا اسماء
بمعنى الامر كما ذهب اليه بعضهم وذالك لان الله تعالى جعلها في فهم المطلب
كالعقلاء اسمين او فعلين او هذه المركبات كلها الموحد والموجود
منها اما تركب من اسمين حقيقة نحو بعلبك او حكما نحو سيبويه او
وفعل نحو بخت نصر مركب من بخت بالضم بمعنى الابن قالوا انه وجد عند
صنم اسمه نصر فنسب اليه ونصر من باب التفعيل ليس بينهما نسبة
لا نسبة اسناد ولا نسبة اضافة ولا نسبة عمل ولا نسبة افادة وقوله
لا في الحال ولا قبل التركيب تعريض بالفاضل الرضي حيث قال ليس بينهما
نسبة قبل العلمية وهو عدول عن شمول العبارة بلا داع
مجرى الاسماء المبنية في الجريان على طريقة واحدة وقوله تابط شرا
ان قيل كيف تستثني خروجه عن هذه الضابطة مع انه مبني قلنا بناؤه
من جهة النقل عن الجملة لا من جهة التركيب فلا باس بخروجه عنها
وتعين النسبة اي ان ادعى مدع وعين النسبة الواقعة في كلام المصنف

على وجه اخرج عنها النسبة العطفية فقد ارتكب امرا صعبا لانها نكرة
في سياق النفي فتفيد العموم لا تدل على نسبة اصلا والدالة على
النسبة العطفية انما حصل بعد النحو من اصله وانه ركب من اي شيء
كل من خمسة عشر وحادي عشر فاخوات الثاني ما كان الجزء الاول على او
الاعداد الاصلية والمشتقة منه ومن العدد الى اخره فان حادي
مشتق من واحد وهو زائد على العشرة لان اصل حادي عشر احد عشر كما
استمع حادي عشر الاصل الا المعنى لان معنى حادي عشر واحد
من احد عشر واقع بعد العشرة ومعنى حادي وعشر مجموع العشرة والواحد
قبل التركيب مبنيا كسيبويه ونفطويه فانه بقي على ما كان عليه
وجوابه حاصله ان المراد بالمشتق اعم منه في الحال او في الاصل
وحادي عشر في الاصل واحد من احد عشر غير واحد الى حادي بان اخرت
الواو عن الدال وقدمت الحاء على الالف فصار الحادو ثم قلب الواو ياء
كما في الداعي والمراد به ههنا اي في باب المبنيات لا المعنى
المصدري وهو المعنى اللغوي والاصطلاحي المعبر عنه سابقا بقوله
عن م يتغير معناه فان ان فيه مصدرية بمعناه المفعول وهو لا يتوقف
لبناء على ما لا يخفى ولكل ما يكنى به فان كثيرا منه معرب كهن
كناية عن القبيح وكفلان وفلانة بل بعضه اعني المكنى به المبني
ولا كل بعض اي ولكل ذالك البعض المبني فان كثيرا منه ليس هذا كالا
الضمير الغائب ومن وما اذا عرفت معنى العبارة على هذا النمط خلص
لك فساد قول الفاضل المحشي حيث قال بعد نقل الشرح ولا كل بعض اي في
بينه وبين الكل ما يكنى به والصواب ولا بعضهم وكان السهو
من الناسخ انتهى ويتعذر تعيينها اي لا يمكن معرفة ذالك البعض المعين
المراد

المراد من الكنايات الا بذكرها وتعدادها مفصلة فلذا اعرض عن تعريف
الكنايات على الاطلاق كما عرفها غيره بل هو ايضا في الحاجبية قال
والمراد بالكنايات ههنا الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام متكلم
مفسرا اما لابهامه على المخاطب واما للنسيان وذالك لان اللفظ
العام اذا اطلق واريد به بعض معين من افراده كان يطلق الرجال
ويراد زيد وعمرو وخالد فلا يمكن معرفة ذالك البعض المعين بتعريف
الرجال بان يقال انه لفظ موضوع لافراد غير محصورة فانه لا يصدق
عليها انه بعض الافراد بل يصدق على غيرها ايضا فلا بد في معرفتها من تعدا
دها مفصلة مبنية باسمائها وضع الحروف اي اشباهه فان الاصل في
وضع الاسم ان يكون على ثلثة والحرف على اقل من حيث هو لا يستحق اذ لا
حيث وضع المفرد موقعها فجملة انك قائم في قولك بلغني انك قائم بالنظر
الى نفسها لا يستحق شيئا منهما واما بالنظر الى قيامها مقام الفاعل فيقال
انها في محل الرفع وفي هذا التعليل تعريض بصاحب المتوسط حيث قال وانما
بني كيت وذيت لانهما لكونهما واقعتين موقع المبني وهو الجملة اه وذلك
لا ذم في الاصل معرب وكم نكرة اعراب ودونه تنوين تحكما اي ترجيح
بلا مرجح والوسط له مناسبة مع كل واحد من الطرفين فلا تحكم
فيه ما يبنى وهو التمييز كلفظ المائة لموافقة جر التمييز اه
اي الموافقة هذا الجر الذي في التمييز بالحرف جر بالاضافة اي باضافته
كم اليه علاوة كم الاستفهامية فان الجر بالحروف لا ينا سب اعراب مميزها
سابقا اعني النصب بالنصب لكن يجوز الجر بمن اه وهذا الكلام
رد لما ادعاه الفاضل الغجدواني من ان جر مميز كم الاستفهامية لم يأت
على جواز كتاب من كتب هذا الفن فانه قد جوزه الزمخشري في اكثر

كسبته مستدلا عليه بالآية اي كلوا حال منهما او بناء على وجه كون الجر فعل... مع ان المستثنى منه وفي الله لا انه مفتوح لفظا او بنية فعل ترك المص قصدا على الاصل لانه اراد بالفعل ما يعم وشبهه كما قال بعضهم الا عجب المجد و ذالك لانها اسم مبني مبهم لا يحصل معناه وكونه ظرفا او وصفي لابد او تميزها الا بمميز الرافع لابهامه وقد تضمن كلام الشيخ هذا دفع اعتراض الفاضل اليمني حيث قال ان قول المص ينتقض بكم يوم ضربت لانه ليس منصوبا على حسب اقتضاء نفل بعده لانه يقتضي منصوبا بالكثرة وليس نصبه الا على الظرفية فاجاب بان هذا نصب كم وكونه او قسم من اقسام المنصوب انما على تميزها فتعينه اي ضمير كم وكونه اي منصوب ان لم يكن اي التميز يكون مستفهما استفهاما لانه في المعرفة فان قولك كم رجلا اخوتك بمنزلة قولك اعشرون ام ثلثون ام نحوها فاعلت النصب امر بعيد وطلبه انه وقع بعده فعل صير مشتغل عنه بضميره ولا متعلقه لقيام مقام عامله وكان غير مقدر فلم يكن بعده ح شبه فعل مع استضافته اي بانه يهدى لي مع التعاد... وهو كونه قائما مقام عامله لا يخرج عن النصب على الظرفية حتى يتوهم ان مثله قد خرج من الظرفية فيجب البنية عليه كغيره من الاسماء التي خرجت عن النصب على الظرفية وفي بعضها اي اوائل الموجود في النسخ دابناها الكان الاسب ان هو له وقد يجوز فالتميز باعتبار لبعض الموجود اي الخبر اي النصب والجر دفعه بالاتيان استفهامية كانت ام خبرية وح خصه اما منصوبا او مجرورا والجر في لفظ حال بنية فانه قد انما داه علة لترجيح النصب لكثرة افراده ان هذا اي عشبان الوجوه الثلثة في كم حتى يوافق ما سبق من الكلام في نفس كم ان هذا الوجه وهو وجه احتمال الاوجه الثلثة في عند التي احد افراده وفعا

وانما

وانما عدها اي ان جلست يتعدى بنفسه فلم عداه بالحرف اي كم من باب النصب اشارة الى نصب كم على الظرفية او كم جلسة اي عم بالنصب اشارة بالنصب الى النصب على المصدرية وفي عليهما حال الاخريهما وفي اللواضع لكونهما تابعين لها لكونه حاله عطفا عليها وقد شاء صفة لها في هذا المثال اي في قولك كم ضربته يحتمل النصب على الظرفية ان قدر كم منه او المصدرية ان قدر كم ضربته والفرق بين المعنيين بان المصدر ان كان للنوع فقط فان ضربته للنوع ولا يفيد العدد حتى يحتاج الى الفرق بينه وبين نصبه على الظرفية واما اذا كان المصدر للعدد فالعددية تفهم من تقدير مرة ايضا فالفرق ان كم اذا كان منصوبا على الظرفية فالملحوظ اولا وبالذات هو الزمان المدلول عليه بلفظه مرة ويلاحظ فيه العدد ثانيا وبالعرض اذا كان منصوبا على المصدرية فالملحوظ فيه اولا وبالذات هو الحدث المدلول عليه بلفظ المصدر ويفهم منه ايضا العدد تبعا عند نسيانا اي حذف عن اللفظ وعدم ارادته بالنية لانه ح غير متضمن لمعنى حرف الاضافة الموجب للبناء فكان من جملة الاسماء العارية عن الاضافة كزيد وعمرو ومعنى حرف الاضافة هو اللام ومن معناها هو الاختصاص واشباهه لجبر النقصان اي نقصان ما لحقها بسبب حذف المضاف اليه ما معناها كامام واسفل وراء وفوق وقبل فساغ اه ساغ الماء اي سهل مدخله في الحلق وقوله اغص من الغصص وهو عدم النفوذ في الحلق والمراد بالماء الحميم الماء البارد والحار وفي رواية اعصر بالماء الفرات فلا فرق اه اي لا فرق في المغنى بين القسمين فان المضاف اليه في كليهما محذوف وعوض عنه في احدهما غير معوض عنه في الاخر وهذا شم قول بعضهم من ان المغنى ليس على الاضافة بل كانها اسم مفرد من الاضافة مثل قبيلا كما منها اي كما في الفرح فان قولك قدام زيد بيننا ولا ما قدام وجهه الى انقطاع

الارض فتشابهت الفتاوى اه حاصله انها وان كانت مضافة الى الجمل بعدها الا ان
اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل لان المضاف اليه محذوف
غلبة وقوعه الا بوصله ومنه قول الكسائي في المناظرة التي جرت بينه وبين سيبويه
في مثل قولهم كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها وخرج على
وجوه احدها ان النصب على معنى فوجدته اياها وفيه نظر لانها تنصب مفعولين
وثانيها قول المقدسي انه قوى لان الاصل فاذا هو موجود اياها فحذف الخبر الجر وثالثها
ان يكون نصبه على اسقاط الكاف فيكون التقدير فاذا هو كاياها اى فاذا الزنبور
كالعقرب وهو مبني على جواز دخول الكاف على الضمير ورابعها قول بعض المحققين انه
يجوز ان يكون اياها كناية عن الجملة والتقدير فاذا هو لسعه لسعتها فكنى عن الجملة
بقوله اياها فانتصاب اياها عنده على الحال لكونها كناية عن الجملة والجملة نكرة
واذا كانت كناية عن نكرة صارت في حكم النكرة وخامسها ان الاصل فاذا هو هي فاستعير ضمير
النصب موضع ضمير الرفع وسادسها انه مفعول به والاصل فاذا هو يساويها او يشابهها
ثم حذف الفعل فانفصل الضمير وسابعها انه مفعول مطلق والاصل فاذا هو
يلسع لسعتها ثم حذف الفعل والمضاف وهذه الوجوه كلها ضعيفة والحق عدم
وقوع مثل المنصوب بعد اذا كما ذكره سيبويه ولهذا قالت العرب لما اجتمعت عند باب
الخليفة القول ما قال الكسائي وامروا بالنطق به فلم يقدروا واجاد مجرى الفروق في
هذا فقيل تقدير في مثلها بعض النادمين هو صاحب المتوسط وجه كونه موهما انك
اذا قلت كيف زيد فهو سؤال عن حاله وصفته ولا دخل في زمان الحال الذي ليس المطلوب
السؤال عن حاله في زمان الحال اى في هذه الحال كيف هو وعبارة صاحب المفصل اوضح ومع
لما ذكره الشارح حال لكونه متلبسا بالعدد جعل البا للمصاحبة وقطعه عن المعقول
الذي يطلب صلة الباء كما قال نجم الائمة حيث قال والباء بمعنى مع ولو كان الواجب المجهول
المفهم به العدد لانك بالعدد يوصف والخبر معرفة لان منه معنى اولا الثلثة او

جميعها

جميعها مقصورة خاصة سماعا او نصبها اما على التشبيه بالمفعول او على التمييز
بالتمييز وما سمع منه قول الشاعر الا ان غدوت حتى لا ذبحتها هيئة مفقوص من
القتل والقص اى لاجل الفعل اه يريد ان الماضي اما صفة للزمان او الفاعل فعلى
الاول يصير اسناد المنفي اليه مجازا عقليا من باب الاسناد الى الظرف وفى الزمان
الماضي الذي نفي فيه منفي وعلى الثاني الاسناد حقيقى وكذا الكلام في المستقبل المنفي
اى لذات المعينة المطران لفظ انه مصدر بالام لا بالباء وهو تفسير للشيء المبهم لا
لقوله المعينة ولفظ المعينة تفسير العين وحاصل التفسير ح ان الاسم المعرف
هو الذي وضع لذات مع تعينها ويدل على ان لذات تفسير الشيء وقوله فالنفي
مقيد بهذه المعلومية ولهم يقيد مقيد بالذات المعلومية وفي نسخة الفاضل
المحشى الذات مصدرة بالباء كما في كثير من النسخ فجعل المجموع تفسير للمعين
واعترض بهذا انما يتم اذا جاء المعين بمعنى الذات المعينة ولا مناسبة اللغة
فمعنى الذات المشترك قد حققنا الكلام في اول الكتاب فارجع اليه لتفهم
ما هنا والعلم اه جواب اعتراض وهو ان علم من باب العلم فهم من اقسام التعريف
فلم اعرض المصنف عن ذكره وحاصل الجواب انها بدل من اللام فلا يعد قسما اخر
ولهذا لما انت اه اى ولاجل ان تفاوت المضاف بتفاوت المضاف اليه يتبين
التفاوت بعين اه اما فلعله بيانه بين انواع المضاف اليه بل اكتفى بذلك البيان
عن هذه الاداة نابعة وفيه اختلاف انه كيفية تذهبهما سابقا اى
بالذكر مع انها داخلة تحت النكرة مفرده كانت او دفع لاعتراض نجم الائمة
حيث قال يخرج عن التعريف الواحد والاثنان لانهما وان وضعا للكمية لكن لم
يوضعا الكمية الاحاد بل لكمية الواحد والاثنين وحاصل الجواب ان في المراد
وضع لكمية احاد الاشياء منفردة لا مجتمعة رجل ورجلين اه فانه
يفهم من هذه الاسماء الكمية مع الذات بخلاف الثلثة فان المفهوم منها انما

هو الكمية فقط واما كو هذا رجلا او غيرهما فيحتاج في فهمه الى لفظ اخر من جنس
واحد وهو التانيث بالتاء من جنسين احدهما بالتاء والاخر بالالف واما
تذكير الثاني فجواب اعتراض تقديره انك ذكرت الجزء الثاني في تسعة عشر ولم انحرفوا
من اجتماع تانيثين ولولا هذا المحذور لما ذكر وهو غير ذات في احدى عشرة لو انث
الجزء الثاني فلم ذكرته والتاء في ثنتان جواب عما يقال انه لزم اجتماع
تانيثين من جنس واحد في ثنتا عشرة واثنتا عشرة وقد فررتم منه وحاصل الجواب
ان التاء في ثنتان بدل من لام الفعل اعني الياء كالتاء في ثنتيان فانها بدل
من الواو فلم تتمحض التانيث واما في اثنتان فالهمزة عوض عن اللام فالتاء
للتانيث حقيقة لكن حمل على ما اذا لم تتمحض فجوز فيه ما جوز فيه ولما عرف
حاصل العبارة ان المصنف بين هذا بقاعدة كلية هي بقوله ثم بالعطف بلفظ
ما تقدم وما ذكره سابقا على القاعدة من قوله احد وعشرون احدى وعشرون
مندرج فيها وفرد من افرادها فلم افرده بالذكر وحاصل الجواب انه قد غير فيه
الواحد الى احد والواحدة الى احدى وليس التغيير فيه للتركيب كاحد عشر
بل للعطف المشابه له فلم يكن داخلا في قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم فان
ما تقدم في الاعداد المفردة هو الواحد لا الاحد ولا الاحدى فلذا خص القاعدة
بما عداهما لكنهم كرهوا الخ تركيب العبارة ان يلي فعل والتمييز ملحقه فاعله و
المجموع مفعوله وحاصلها انهم لو جمعوا مميز الثلاث هنا وقالوا ثلاث مائة
رجل لوقع مميز المائة اعني رجل بعد الجمع بالالف والتاء وهو مستكره لانه
خلاف المانوس من عادتهم وهو ابلاء التمييز لما هو في صورة الجمع بالواو
والنون كقولهم عشرون رجلا وثلثون درهما ونحوهما لم يجمع الا
المضاف اليه اذ كان مميزا فهو المقصود بالاول في المعنى واغناهم بيانه
مكان الجمع كالشيء الواحد المضاف اليه في خمسة عشرك فقالوا للدلالة

فلم يكن

فلم يكن كجعل ثلثمئة اشياء واحدا من حيث المعنى هب اثنان فالى منع هذا الاستبداد
لجواز افادته التاكيد كما في اله واحد والهين اثنين بهيئته خاصة كرجل
مثلا وعلى هذا الحل لا يرد الاعتراض السابق فلما افاد التمييز بخلاف الثاني
على الاثنين فانك اذا قلت رجال لم يعلم عددهم ولو قلت ثلثة مقتصر المرجع
ما هي اي تصير الذي المفرد فانه حاصله ان قوله تصير مسند مضاف الى
الفاعل وكلا المفعولين محذوف فالمفعول الاول قوله عدد او قوله انقص من
عدده صفة له وقوله اريد مفعول الثاني وحاصل المعنى ان ذلك المفرد
كالثاني مثلا يصير ذلك العدد اي الواحد الذي هو انقص من اثنين زائد
على ذلك المعنى الاول اي الناقص الواحد فالمعنى قولك ثاني واحد معناه
ان الثاني يصير الواحد باثنين بانضمامه اليه وقوله اريد صفة مصدر
محذوف اي عدد الزائد انقص من عدده اي من العدد الذي اشتق منه
فان الثاني مشتق من اثنين اسماء الفاعلين كضارب وقائل ونحوهما
ولا يلزم ارادة الواحد اولا اي جواز ارادة واحد اولا لان عاشر
العشرة اذا لم يتعين له المرتبة العاشرة كان نسبته جميع المراتب اليه واحد
وجعل بعض الشارحين هو صاحب المتوسط لم يجز تانيثه لبقاء لفظ
المفرد فيه احترموه وعلى هذا فيجب ان ينفي حكم التانيث في الحقيقي في المجموع
بالالف والتاء ايضا لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا لكن لما تغير ذلك المفرد وزيد
العلامة اما بعينها ان كانت تاء نحو المسلمات او بقبلها ان كانت الفا
نحو الخليل والصحراوات كان ذلك التغير كنوع من التكسير فكان تانيث الواحد
قد زال عن الواحد لا نسبته حمل التاء فيه مقدره كالتي ينبا د عن الهندات
عليه لان المقدر عندهم في حكم الملفوظ فانث باعتبار الحينا انما جاز فيه الى
جان لانه مؤول بالجماعة والجماعة مؤنث باعتبار اللفظ غير مؤنث باعتبار

المعنى يجوز الوجهان عملا بالاعتبارين   بنقل للمعنى فان للمثنى كالين
مثلا لم يلحق آخره مثنى بل الالف والنون والياء والنون انما الحقت بآخره بل
او تقديره فيصير المفرد هو ونبل مثلا مع لواحقه وهي الالف او الياء والنون
الاسم المستثنى فكانه قال الاسم الذي لحق آخره الف او ياء ونون مكسورة
الملحقات هو المثنى لان المثنى هو الذي الحقت به هذه العلامة فقط بدون اعتبارها
فان الغرض تفرح لا ينصل والا على مثل مسلم وابو سفرح ويخرج منه جميع افراد المحدود
فلا يكون جامعا ولا مانعا   ولو اكتفى اه اي ان الظاهر من هذه العبارة ان المراد
ما في آخره الف او ياء ونون لحقتا من الحركة او التنوين على سبيل صنع الخلو
كما سيجيء تحقيقه   ولا باس بانه اه جواب سؤال تقريره ان لحوق النون كان
في الدلالة على كل من المقادير الثلث مع انه لا دخل في الدلالة على ان معه مثله من
جنسه بل الدال هو الاسم المفرد مع الالف او ياء او بهما ولهذا الوحدة فتسقط النون
للاضافة وكانت الدلالة تجالها على تقدير تسليمه اشارة الى منع ما اجمعوا
عليه من كون علامة التثنية الالف والياء لانه يمكن القول بان مجموع الالف والياء
والنون علامة وحذف النون في بعض الاحوال لا ينافيه   باعتبار دخوله بيان
لكون ذلك المثل من جنس المفرد وتوضيحا انا اذا قلنا الاسدان فالاسد الذي
عليه الالف من جنس الاول باعتبار دخول الاسد الثاني تحت جنس وهو الموضوع له
امني الحيوان المفترس المشترك بينهما   لا يجوز تثنية الاسماء اه هذا عموم
من قوله من جنسه   ثم يقول الاسماء اه او بعد ان ثني الاسم الاب يقول الام
مفهوم كلي هو المسمى اي اذا قلنا ابوان فمعناه المسميين بالاب وهما فردان
الجنس واحد عن المسمى الكلي الشامل لهذين الفردين وغيرهما وهذا التاويل
تكلف وتمحل فالالتفات بالمجانسة اللفظية وحدها غير بعيد   لعدم اختيار
جوازه اشير الى ان المشترك لم اجناس تتضاد احادها فتثنى وتجمع كالقرء

للطرفين

للطهر والحيض والقوي وللاظهار فلو ثني او جمع باعتبار معانيه المختلفة
لا دري الى التثنى فانه اذا قيل قروان مثلا لا يدري ان الطهران ام حيضان او
وطهر بخلاف العلم فانه ليس له توخذ احاده فتثنى وتجمع حتى اذا ثني باعتبار
معانيه المختلفة اورث اللبس   وبهذا الاعتبار وهو اعتبار تاويل
الاسم المسمى ليحصل ذلك المفهوم الكلي   الف مفردة احترز بقوله
مفردة عن الالف المقرونة بغيرها فانها ممدودة لانه ضد المد ودفعه
على هذا ماخوذ من القصر خلاف المد و على التوجيه الآخر هو
ماخوذ من القصر بمعنى الحبس   او حكما وانما كان في حكم المنقلب عن
الواو لانه اذا كان مجهول الاصل ولم تمل تلك الالف نحو الياء الدال على
كونها منقلبة عنه فكانها تنفي عنه لوازم كونها ياء في الاسم فلزم ان يكون
واوا في الاصل   اي غير ما فيه اربعة اه اي ان المراد بالثلاثي ههنا
ما كان على ثلثة احرف لا الثلاثي الاصطلاحي حتى يشمل الثلاثي المزيد فيه
الذي يكون اكثر من ثلثة احرف كالمصطفى فان الفه تقلب ياء فيخرج عن
هذه الضابطة هو مع الرباعي   او علم به اي علم الاصل اي يكون
الفا اصلية غير منقلبة ولكن جاء من العرب امالتها كمتان وبليان
في المسمى بمتى وبلى واما مجهولة الاصل فهي التي يقع في ممكن الاصل
ولم يعرف اصلها   وتخفيفا اه وذلك لان قلبها الى الياء اخف من
الى الياء اخف من قلبها الى الواو   ولا منقلبة من اصلية كا
في كسا ودنا   او زائدة كما سيأتي في حمراء كعلباء وهو عصب العنق
منقلبة عن واو او ياء وهذا احلا معترضة بين اسم ان وخبرها وتا
بيان الف الالحاق لا يكون الا منقلبة اما عن واو او عن ياء وحاصل
العبارة ان الف الالحاق حال كونها منقلبة ملحقة بالحرف الاصلي

انها وقعت مقابلة لو كانتا اصلية لان عين الهمزة اه اى نفس الهمزة
بل الحرف الاصلى هو الذى وقعت مقابلة له او منقلبة عنه حتى ليست باصلية
نشابهة ما ليس باصلى كهمزة ادى توجهناه هو الشرح الفارسى الذى ترجم
به المحقق الشريف الفاظ الرسالة مع زيادة ايجاز انه لا يجوز اه وذلك
لان لام الرجحان للعهد والمعهود سابقا هو ابقاء الهمزة وقلبها واوا
وردها الى الاصل اعم من ان يكون واوا او ياء التى قياسها ان لا تحذف
لانها الوصف الذى مثنى للمذكر بمثنى المؤنث وحمل عليه الاليان فيه كان
لا يكون له مذكر كحايضتان مستعملان فان افرادا مستعملين خصيا والية
مثناهما لا تثنى خصية والية بل مثناهما خصيتان فالنسا فى خصيتان
والبان غير مخالف القياس وكلام نجم الائمة صريح فى هذا على جملتها اه انما قيد
الاحاد بالجملة لئلا يتوهم ان يستعمل العهد التعريف كما يستعمل فى تعريف اسماء الجموع
فى كونه اعم من الاحاد جملة او متفرقة طائفة طائفة او اثنين اثنين
او واحدا واحدا اى مادة لمفرده لان صورة المفرد غير باقية حالة الجمع
اما بزيادة كرجال او نقصان ككتب فى جمع طالب حقيقية مثل اسد جمع
اسد او حكما مثل فلك وهجان حيث اعتبر الضمة والكسرة فى جمع غير مثنيين
مثل الضمة والكسرة فى اسد ورجال فحصل التغيير بهذا الاعتبار تقديرا وفيهما
او بقوله وله والدلالة بحروف المفرد معنا انها لها دخل فى الدلالة
انها مستقلة بها انه بنية الجمع لها دخل ايضا فى الدلالة كرهط ونفر الى وهط
من الثلثة الى العشرة والنون جميع الناس او ما دون العشرة كثلاثة وعشرة لا واحد واثنين لعدم دلالتهما على الاحاد لان اقل الجمع ثلثة
فبقوله مقصودة اى يخرج عن الحد بهذا القيد لانه انما حط احاد غير مقصودة
اذ المقصود بها وضعا هو الجنس والاحاد اريدت باعتبار صدق الجنس عليها
والاستعمال فيها

والاستعمال فيها بحروف مفردة اى تخرج بهذا القيد فانه وان دلت
على احاد مقصودة بحسب الاستعمال الا ان ذلك الدلالة ليست
بحروف مفردة كنحو وغنم وليس بهما مفرد بل هما مع نحلة وغنمة الجمع الالفاظ
مفردة بدليل جريان احكام المفرد فيها كالتصغير على لفظها والنسبة
اليه ونحوها اسماء الجموع والعدد اذ ليس بها مفرد بل لان على الاحاد
متوسط حروفه فان قيل يصدق هذا الحد على اسماء الجموع التى لها احاد
نحو ركب وصحب فان مفردة الراكب والصاحب فينبغى ان يكون جمعا كاما
قيل ان ركب وان وافق الراكب فى الحروف لكن الراكب وحده ليس بمفرد بل
كلاهما مفردان بدليل جريان احكام المفرد فيهما كما عرفت كذا قيل وفيه نظر
لان المفرد ان اريد المفرد الواحد فتح فيصدق على الراكب انه مفرد بلا
المعنى المعنى وان اريد به كونه مفردا له اصطلاحا فيكون موقوفا على
كونه جمعا فيلزم الدور كالجماعة اى كان لفظ الجماعة اسم جمع
فكذا تمر وركب كما مر اسم الجمع للجمع وباقر للجمع بقر عن الحركة
كما فى لجدان فانه لا تنوين فيه او التنوين احدهما على سبيل الجمع كما فى
زيدان ثان قيل اسم التفضيل اه حاصل السؤال ان الكثرة فى قول المص
اسم التفضيل والتعدد بانه لا اللاحق يدل على ان مع المفرد اكثر
منه فينبغى ان يكون فى المفرد كثرة حتى تنضاف اليه الاكثرية من
الواو والنون وهو مفرد لا كثرة فيه وحاصل الجواب ان ثبوت اصل الفعل
الذى تقتضيه اسم التفضيل اما ان يكون محققا كما فى زيد اعلم من عمرو
ومقدرا كما فى قولك زيد افقه من الحمار لو فرض ثبوت الفقاهة
له فزيد افقه منه وما نحن فيه من هذا القبيل بمعنى لو فرض
الكثرة فى الواحد لكان ذلك الجمع اكثر منه اى فكونه اشاره

الى دفع اعتراض الفاضل الرضى اللذان يتعلق احدهما باللفظ والاخر بالمعنى اما الاول
فتقريره انه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فمذكر خبر الشرط لعدم وجود
العايد فيها الرابط بها بالمبتدا واما الثانى فهو ان الشرط كونه مذكرا وليس فى الجملة
ما يجعله بمعنى المصدر لينطابق فاستمع وحاصل ما اشار اليه من الجواب عنهما ان مذكر بمعنى
كونه مذكرا وهو خبر شرطه فوجد العايد والمصدر كليهما من غير حاجة الى تقدير شايع
كما ما جاب به الفاضل الرضى من حيث سماه به له بهذا اى ان المذكر العلم هو
اللفظ فوصفه بالعقل من قبيل وصف الدال بحال المدلول لفرس لبنى هلال
تنسب اليه الاعوجيات كان لكندة فاخذه منه سليم ثم صار الى بنى هلال
واراد بالمذكر جواب عن اعتراض نجم الائمة حيث قال كان على المصنف ان
يقول بدل قوله مذكر مجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى
وورقاء على رجلين بفتحها قياسا على الجمع بالالف والتاء كالطلحات
وذلك تخفة الالف والتاء هو التاء اى فى الوضع لان وضعها للفرق بين
المذكر والمؤنث بخلاف الالف غير مستواه اشار بهذا الكلام الى ان الجمع
بالواو والنون فى صيغة لا يستوى فيه المذكر والمؤنث فى الصفة ويكون
الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء بمجرد التاء بل يكون بالصفة كما فى افعل
فعلا خلاف الاصل وذلك لشابهتها بالاسم فى ان الشايع فيه الا فرق
بين المذكر والمؤنث نفس اللفظ كالجمل والناقة والمرءة والرجل
الاسم المذكور دفع لما اعترض به الفاضل الرضى حيث قال هذه
العبارة سخيفة لان الضمير يكون عايدا الى الموصوف المذكر فيكون
معناه ان لا يكون الوصف المذكر مستويا فى ذلك الوصف مع المؤنث
ولا معنى لهذا الكلام لانه يستلزم استواء الشى فى نفسه مع غيره و
حاصل الجواب ان ضميره يكون راجعا الى الاسم المذكور اى الذى ادل

جمعية

جمعيته وكانه قال وان لا يكون الاسم المذكور صفة مستويا فى الصيغة مع المؤنث
مستاويل راجعا الى الصفة فلم ذكره والشرط الخامس اقول لغنى عن هذا
الشرط ما يقتضيه العلامة يستوى فيه المذكر والمؤنث وتاء التانيث
قد حققنا لك ان تاء المبالغة هى تاء التانيث فارجع اليه لزم اللبس فانه
اذا قيل علامون لم يدر انه جمع علام تحت قاعدة كلية لانه بعد ان
فهى الجمع السالم وهو العلم والصفة المجتمعة للشرايط سواء كانت نفقصر من ذى
التاء المحذوفة العجز بمعنى لاهمال الذى كله مجموعا هذا الجمع بمعنى اهله كسنين
اوبغير كثبون وجاء تلون على جهين وقد شذ نحو حرون واحرون بانتهى
وحاصل هذه الضابطة ان كل اسم يجمع هذا الجمع ولا يكون علما ولا صفة ولا يكون له
كسنون واضرابه فان مفرده سنة واصلها سنو فيجمع هذا الجمع ليكون له
جبرا لما فاته من حذف اللام حتى يكون هذا الجمع شوضا عن محذوفه فان التغيير الواو
اى ان مفرده تغير فى مصطفون الذى هو مصطفى وهو حذف الالف وهو بعد الجمع فانه
لما جمع التقى الساكنان فى الالف والواو فحذف الالف واما التغير فهو ما يليق
كيف حملنا التغيير ههنا على هذا النوع الخاص وفيما تقدم على مطلق التغيير
جمع القلة افعل وقال نجم الائمة هذا الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد وزن كثرة واما
اذا انحصر جمع التكسير فيها فهى للقلة والكثرة وكذا ما على الستة للكثرة اذا لم يحصر
الجمع وعلى فهى مشترك كاجادل ومصانع هذا واعلم ان انحصار جمع القلة فى هذه
لاوزان الاربعة مع الجمعين هو المشهور واذا الفراء فعلة كاكلة جمع اكل وزاد
بعضهم افعلاء كاصدقاء جمع صديق والمراد بحريانه اعلم ان الجريان فى
مستعمل المعانى اولها ما ذكره وهو جريان المصدر على الفعل اى موازنته اياه فى
حركاته وسكناته ثانيها جريان الصفة على شى اى كون ذلك الشى صاحبها
اما مبتدا لها او ذو حال او موصوفا او موصول وكل من المعانى اصطلاح مشهور

فيما بينهم فلا يلزم الابهام في الحد كما ذكره الفاضل الرضي بجعل اشتقاق الفعل منه اشارة
الى اختيار ما اختاره البصريون من ان الاصل هو المصدر والفعل مشتق منه وذهب
الكوفيون الى ان الاصل هو الفعل واستدلوا عليه بدلايل احدها ان المصدر تابع للفعل في
الاعلال وعدمه واذا ثبتت الفرعية في الاعلال تثبت في الاشتقاق لانه لا يكون
في شيء واصلا في اخر وثانيها ان المصدر مؤكد للفعل فيكون تابعا والمتبوع
اقرب الى الاصالة من التابع وثالثها ان الفعل قد جاء عاملا في المصدر والعامل اصل
بالنسبة الى المعمول ورابعها انه قد جاءت افعال بلا مصادر ولو كان المصدر
اصلا والفعل فرعا لما وجد الفعل بدونه وخامسها ان مفهوم المصدر جزء
مفهوم الفعل والجزء اصل بالنسبة الى الجزء وكل هذه الادلة مدخولة يمكن الجواب
عنها اما عن الاول فلانه لا يلزم من الفرعية في الاعلال الفرعية في الاشتقاق لان المعنى
ان اعل واخواته فروع يعدية في الاعلال وليس في المشتق مشتقا منه واما عن الثاني
فلانه لا يلزم منه فرعيته في الايراد لا في الاشتقاق واما عن الثالث فلانه لا يلزم
من كونه عاملا كونه اصلا فان الحروف عاملة في الاسماء وليست اصلا لها واما عن
الرابع فبان المتنازع فيه الافعال التي وجد بها مصادر واما عن الخامس فلانه
والجزء يتقدم على الكل واصل لوجوده فيكون اصلا في الاشتقاق وان كانا
خبران لكن فعلهما من غير لفظهما تقول الزم ذيلا او ويلا وبحا اي عذابا وهلاكا
ومن هنا ظهر الفرق بين المصدر والمفعول المطلق اي مما يعني انه الحاق الهاء
وارد السماع بجاء ولم يرد ان باب التثنية حذفها اذ لم يثبت حذفها
اثنين في ثلثين عدها المصنف في الحاشية وهي قتل وفسق وشغل ودحرج ونشق
وكدرة ودعوى وذكرى وبشرى ولبان وحرمان وغفران ونزوان وطلب وكذب
وصغر وهدى وغلبة وسرقة وذهاب وقبول ووجيف وصهوبة وسعاف
وحملة وكراهية بالقطع قيد لقوله يعمل اي يعمل المصدر عملا مقطوعا بان العمل

له اذا لم يكن

له اذا لم يكن مفعولا مطلقا واما اذا كان مفعولا مطلقا بدلا من اللفظ بالفعل
فيحتمل ان العمل له ويحتمل انه الفعل فليس عمله مقطوعا به كما سيجيء
لا باعتبار التشبيه واذا كان علة للاشتقاق ولا فرق في الاشتقاق باعتبار
زمان دون زمان بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل بمشابهة الفعل لفظا ومعنا
وذا لا يتحقق الا اذا كان بمعنى الماضي كان مشابها له معنى ومخالفا له لفظا
ومشابها للمضارع لفظا ومخالفا له معنى فسقطت قوة المشابهة فلم يعمل عمل
واحد منهما هذا هو الاصح وقيل اذا كان المصدر بمعنى الحال لا يعمل لانه انما يعمل
لكونه في تقدير ان مع الفعل ولا يجوز هذا التقدير اذا كان بمعنى الحال لان ان
دبية اذا دخلت على المضارع خلص للاستقبال اذا لم يكن مفعولا مطلقا
اي حقيقة واما المجازي نحو ضربت ضرب الامير اللص فيعمل معموله عليه نحو نجم
الائمة تقديم المعمول اذا كان ظرفا للتوسع ولورود نحو قوله اللهم ارزقني من
عدوك البراءة واليه الفرار وقال المتم ولا باخذكم بهما رأفة وقال فلما بلغ
معه السعي تقدير الفعل في مثله تكلف وليس كلها اول سلمي وحكمه حكم ذاك النوع
في جميع الصور ويجيء مما قرر انه انما هو صلة حرف موصول ومعمول المصدر
في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول
او يكون القرآن والمقدر ولا يقع اضمار المستتر فيه بان يقال في مثل الزيدان
اعجبني ضربهما الزيدان اعجبني ضربا عجلان يكون الالف ضمير الفاعل التي
لا ضمير في المثنى اي لو اضمر في المصدر لا ضمير فيه اذا ثنى او جمع فيلزم اجتماع علامتي
تثنية وعلامتي جمع فانك اذا قلت اعجبني ضربان فالالف فيه علامة لتثنية
المصدر فلو اضمر الفاعل فيه وجعل مستترا لاحتاج الى الالف الاخرى مثل اعلاما
المستتر كما في الفاعلات المكونة في باب الاضمار ولعين في الحقيقة ولذا علل
من خواص الاسم التثنية والجمع لا شبهة كلام مستانف فيه جواب عن سؤال

تقريره ان الاضمار في المصدر قد وقع في مثل ضربي زيدا حاصل فان الياء ضمير المتكلم وهو مستقر
في للمصدر وحاصل الجواب ان المراد بالاضمار الاستتار فانه اذا كان بارزا يقال له ضمير
ولا يقال انه مضمر في المصدر ولا في غيره في مفهومه بل مفهومه او الحدث المذكور في التعريف
سابقا بدلا منه نجم الائمة خلاف الاخفش في المفعول المطلق المحذوف والفعل مطلقا اي سواء كان الحذف
جائزا او واجبا وهو خلاف قول المصنف فلو اخرناه اي لو اخرنا ذلك الاحكام المصدر بقوله
ولا يتقدم معموله المفسر عند قوله والحاجة باللام قبل عن القسم الثاني لتوهم ان يستثنى الاحكام الى
القسمين وحذف حديث لفظا وانحصر بعمل والحال انه ليس كذلك فان امتناع تقديم المعمول مختص بالقسم
الاول اي عمل المصدر وذلك مبني على مذهب سيبويه من تسمية المصدر فعلا وحدثا وحدثانا
موضوعا وذلك ما هو مبني على ان كلام الجاصلة قوله تشتق بتضمين معنى الوضع ما فاعل
اشار الى ان المذكور عمم من العقلاء وعلم ان الاسم من قام به الفعل من قام به الفعل مع الفعل فان
اسم الفاعل صيغة لكليهما وغير ذلك كالتشبه والمبالغة واسم المكان والزمان لان الجنس فان اسم المفعول
لمن وقع عليه واسم الزمان والمكان لمن وقع فيه والآلة لمن وقع بها الفعل اي بتوسطها والظرف اسم
المفعول اي لفظ من قول المصنف لمن قام به يخرج ما عدا الصفة بمنزلة خروج الجميع الا الصفة لما ان الاشتقاق
متضمن معنى الوصف في قوله في اول التعريف اي صار موضوعا لذلك الكلام وقد اشرنا الى ما قيل فيه
وان كان ملتبسا اي بالاستناد الى زمان نزول الآية فان زمان اهل الكهف مقدم على زمان الانبياء
بشرط الاعتماد انما اشترط سيبويه وسائر البصريين فاما الاخفش والكوفيون فيجوزون اعماله
معتمد على شيء مما ذكر فانهم عمروا وانما المتشبه لا عمل من غير اعتماد على شيء او الهمزة او نحوهما هذا علم
انه قال نجم الائمة هذا الكلام تنبيها انه اشترط معنى الحال والاستقبال يعني اذا وقع بعد حرف النفي وتعقبه لم يطرد
انه لا يشترط ذلك لقوة معنى الفعل فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخله اللام ما ذكر في
النفي وحذف الاضمار فرع لعمله على هذه المسألة مسئلة في الزمان وهي ان القاتل اذا قال انا
عبد وسارق مالك بالاضافة كان ضامنا واذا نون لم يضمن والفرق بينهما ان القاتل
في صورة الاولى حيث انه لم يعمل كان بمعنى الماضي فهو مخبر عن القتل والسرقة الواقعين في الزمان

بمعنى الفاعل

بمعنى الفاعل نحو زيد اضرب الناس اي اشدهم ضاربية وتفضيل المفعول بان يكون
اسم التفضيل بمعنى المفعول نحو زيد اشهر الناس واعرفهم اي اكثرهم مشهورية و
معروفية اي عمل النصب قيل به لان عمله الرفع لا يستوي على شرطه كما صرح نجم الائمة
واشير الى ما بعده الى ما يأتي قال نجم الائمة ليس هذا الكلام المنقول صحيحا لكن الكلام
كابي علي ومن بعده من اصحابه وجعلوه كاسم الفاعل صار مطابقا فانهما فاعلان فهما
في الاصل بمعنى الحدوث لكن غلب استعماله في الثبوت فلا يتوهم انه يلحق باسم الفاعل
لا من حيث الحدوث انما فانا من المستكين في تحاله والضمير المستكن راجع الى الصيغة
والمقدمة وضعها مخالفة لصيغة ما الكونها سبغ الصيغة كانت على قدر السماع من العرب
بخلاف اسم الفاعل فان صيغته قياسية لا سماعية ليست بموصولة بالاشتقاق اي
حرف تعريف وانما لم يكن موصولة لان مدخل اللام الموصولة وان كان يجب الصحيح
كضارب الآن ذلك الاسم في معنى الفعل قائم مقامه كما عرفت ولا يتأتى في الصفة
ذلك لانها تدل على الثبوت والفعل يكون الزمان جزءا من معناه صيغ لنفي التجدد
فلا تقوم مقامه فلا تدخل عليها ما ينبغي ان يدخل على الفعل على التبيين ووجه
شبه بالمفعول لكونه فضلة مثله واقعا بعد تمام الكلام عكس المعهود
بذلك صورته اضافة المعرفة الى النكرة كضارب زيد ونحوه في ضرورة الشعر
كما قالت اقامت على ربعها جائتنا صفا كبيت الا على خوفنا مصطلا فانها خرجت
الى المصطل المضاف الى ضمير الجاد فهو مثل حسن وجهه في ذلك الفعل لان
المتبادر من الاطلاق وفي هذا جواب الاعتراض الفاضل الرومي حيث قال يستغني عن نحو
فاضل وزائد وغالب فان فيهما زيادة على الغير وحاصل الجواب انه لم يقصد فيهما الزيادة
في الفعل الذي اشتق هو منه اذ لم يرد الزيادة في الفضل والزيادة والغلبة بل المراد
بقولنا زيد فاضل على انما اراد انه اكثر منه مالا وجمالا او نحوهما ملتبسا بالباء
بمعنى مع ذات مبهمة فان قولك اعلم يدل على ان ذاتا متصفة بالعلم ولا يدري
انها اي ذات لا بد من ذكر الموصوف نحو زيد افضل من عمرو ولا حاجة الى حمل الموصوف على

على ذلك لان اسم الزمان مثلا لم يوضع لزمان موصوف بل الزمان فقط من حيث صيغته
هذا التصحيح حمل افعل على اسم التفضيل فان اسم التفضيل هو الموزون بافعل وهي
صيغته وميزانه فكانه قال واسم التفضيل صيغته افعل من الرباعي فانه اذا قيل
ما اخرجهم يدري انه ماخوذ من اخرج او من اخرج بالتخفيف الذي هو الثلاثي ا
لمجرد او من خرج بالتشديد الذي هو الثلاثي المزيد فيه ويحتمل ان يكون مراده
لزوم الالتباس بين كل اثنين منها مثلا لو قيل ما اخرجه لم يعلم ان المراد ما احوجه
او استخرجه بغير التفضيل اعني افعل الصيغة قوله بعدم ما يطبع له التقدم
الطبعي على ما عرفت هو كون المتاخر محتاجا الى المتقدم ولا يكون المتقدم علة
لوجوده وههنا كذلك لان ما يدل على زيادة الفعل يحتاج الى الدال الى اصل الفعل
الدالة على الزيادة على هذا التقدير اي على تقدير ان المراد البلية الظاهرية ينبغي
صحة احمق من غير شذوذ مع انهم حكموا عليه بالشذوذ فالجواب هذا الجواب
لفاضل الهندي ولم يستحسنه ايضا تشنيع عليه عجيب وحاصل الجواب ان المراد
انا ده الظاهرة مثل تعلق الجرح ونحوها فهو العيوب الظاهرة والمراد بالحمل والبلادة
الملكة الراسخة في النفس التي هي منشاء هذا الا انا ده فهو من العيوب الباطنة ففيه شاء
اه الفا اما ذا ابله او على توهم اما او على تقدير هل في نظم الكلام والتقدير واما الجواب
ففيه من جوابي هشفعة قد تكون فيه لفظ الاحمق فالفيد وذوالي ذنبا هيتفقد
يزيل مروان قياسا لانه اذا لم يكن بهذا البله كان من العيوب الباطنة وبناء فعل التفضيل
منه قياسا على سبيل الشذوذ لانه يكون من العيوب الظاهرة على خلاف
القياس وورده في كلام الحريري كثيرا سيما في الصحيفة المتحا وبه اهل الشاهد على
القياس والفارق للوسبة الانفصال الحقيقي اعني عدم اجتماعهما وعدم
ارتفاعهما متعين الجار والمجرور متعلق بمعين والتقدير ان مفضل عليه
في صورة استعماله باللام وقوله مذكور صفة معين كما اذا طلب مثال ذكر ا
لمفضل عليه لفظا واما حكما فكما اذا قال كان في البلد فاضلان عمرو فان وا

صحيحا

علمها افضل من الاخر فقال فلان افضل وانما المعرفة الغلبة والكاثرة من كثر
عليه اي غلبه بالكثرة بدون غيره من بينهم وبهذا يقول مثل زيد شخصا من
قريش افضل من عيسى فيقال المحمد الافضل من قريش اي افضل من عيسى من بين
قريش وحاصل المعنى انه بعض قريش وهو افضل من عيسى وغيره
اي ابيته لبعض الاكثر خصيصى من هذه القبيلة من كل شيء وتقديم المفهوم على
المحمد اكثر من ان يوصف اي حامل زيادة الغرض من هذه التقدير دفع
الاعتراض الوارد على ظاهر العبارة تقديره ان المعنى بمعنى المقصد والمعنى ان
المقصد ان يقصد مصدر بمعنى المقصد فالتقدير احد المقصودين
قصد للزيادة حمل فيه المصدر على المفعول وهو جايز وحاصل الدفع ان قوله
ان يقصد مصدر مضاف الى الزيادة بحسب الحال وهذا المصدر بمعنى المفعول
والاضافة بيانية وفيه التكلف ما لا يخفى والاولى في الجواب ان المضاف محذوف
اي قصد احدهما اي على ما يدل فيها اهدى الجنوب واحسن العمول
تحققه اي تحقق المضاف اليه في ضمن من على المفضل والا الوصف به الى
يادة على كل من اضيف اليه وهو من جملتهم لزم تفضيل الشيء على نفسه اذا
عرفت هذا فالاوضح في العبارة اي بعض كان من مشاركيه اعلم ان المشاركة
انما يتحقق بمعنى زيد احسن من عمر وتقدير كقوله عليه السلام الا ان اصوم يوما من شعبان
احب من افطر يوما من رمضان لان افطار اليوم الشك الذي يمكن ان يكون من رمضان
محبوب عند المخالف فقدر به محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه فكانه قال
هب انه محبوب عندي ايضا اللهم ابين صوم يوم من شعبان احب وقال عليه السلام اللهم
لهم خير منهم اي في اعتقادهم ايضا والا فلن يكن عندهم خير مشفق عليه قوله ثم اعلم انه
يجمع الائمة اي فانها معينة امعنا انما لم ليه في المعنى الاول من ان الغرض من مثله دفع
الاعتراض السابق يوسف احسن اخوته اي احسن من كل واحد من بين اخوته لفقد انه
بهذه الفضيلة لفظا ومعنا اما لفظا فلان اسم المذكور من لفظه واما معنا فلانه

لها او اي المضاف الذي قصد به الزيادة على من اضيف اليه فانه مخرج من التفضيل البعض با
عتبار ذكر المفضل عليه بعده كالذي معه من في اللفظ   باب اجراء اي افعل التفضيل
فكان افعل التفضيل واقعا وسطا وهذا لا يجوز الفصل بينه وبين من الا بمعموله
الرفع بالفاعلية ويحكي يونس عن ناس من العرب فصلها بلا شرط نحو مررت
برجل افضل منه وتعليل الشارح ايضا   اي وصفا لشيء بسبب تعلقه بشيء قوله وهو في المعنى
بسبب الوصف السببي على ما عرفه كونه في اللفظ صفة لشيء او في الحقيقة هو صفة
لمتعلق ذلك الشيء او ويجري الوصف مجرى متعلق الموصوف فهم الوصف بحاله
لسبب اي لمتعلق ذلك الشيء فان الكحل سبب لقوله رجلا اي متعلقه وملابسه
لانه حاصل في عينه بسبب كان الغلام في قولك زيد حسن الغلام من متعلقات زيد
وسببا له حيث انه حاصل في ملكه بسبب هذا   مفضل باعتبارين رجل الخ
واعلم ان المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم سبب دون المبتدأ ولعل
المصنف استعمل غير المشهور المبني على صحة وتحققه كما عرفت من بيان مناسبته كونه سببا
فتامل منه مفضل باعتبارين الرجل   كالصفة المشبهة في زيد حسن وجهه فان اعملنا الرفع
في الوجه الذي هو من متعلقات زيد   زيد ضارب عمرو امثال الكون معمول اسم الفاعل
ليس من متعلقات الموصوف فانهما مختلفان بالذات المضاف الفضل والمفضل عليه في
هذا المثال مختلفان فيه يقال ان هذا الضمير مع وجه مختلفان بل مضمر عنه بالاسم اللفظ
والاصل في الاسماء الظاهرة متغايرة في الكحل في هذا المثال مرفوع بفعل محذوف
يفسره افعل تفضيل اي ما رايت رجلا احسن بحسن كحل في عينه زيد مخالفا اصل الملحوظ
مطلقا اي بخلاف الكحل في المثال المشهور فانه قد لوحظ مطلقا اي مجردا عن المتعدد فاذا هو
شيء واحد انه مجرد عن المتعدد والا ان حاله كالشيء الملحوظ على هذا الصفة فتارة يكون
في عين زيد وتارة يكون في عين الرجل والمتعدد والقيود لا يوجد بعدد القيود نظيره
ان الانسان شيء واحد وهو الحيوان الناطق يفيد تارة يكون في ضمن زيد وتارة يكونه
في ضمن عمرو وهكذا ابو شيء واحد لا يتعدد بتعدد القيود فلا يقال ان الانسان الذي في زيد

غير الانسان

غير الانسان الذي في بكر بل يقال ان هذا القيد انما تتوقف زيد غير ذلك القيد الذي
تتخصص عمرو وكذلك الكحل في مثالنا هذا   وهو التغاير فان الاصل فيه اي اسم
التفضيل الذي لا يعمل ان يكون المفضل فيه مغايرا للمفضل عليه مغايرة ذاتية نحو
زيد احسن من عمرو ولو كان بينهما في مثالنا هذا مغايرة ذاتية نحو زيد احسن
لامتنع العمل هنا كما امتنع هناك   فيهمل اي علته العدم للبقاء اي عدم بقاء
شيء ما هو الاصل لاجل اهمال اي خارجا عن معنى التفضيل فهم بمعنى التفضيل
فيعمل الرفع   في المواد الاخرى اي في الامثلة الاخرى التي تشابه هذا المثال في
كونها افعل التفضيل فيها بمعنى الفعل   في عين كل واحد هذا التعميم انما جاء من
وقوع الرجل في المثال نكرة في سياق النفي   معنى النفي بمعنى حسن ما النقد بين
رجلا احسن كحل عينه مثل حسن كحل عين زيد بل هو افضل منه   عرفا لا شك فان الزيادة
ماخوذة فيه قطعا لا يجوز تجريده عنها ولا يخفى اي تجرده عن الزيادة مرفوع لا نبا
مع وجود من المفضلة اذ لا يبقى ذكرها وجه   ويكون حريه اي يكون حسن كحل
عين زيد افضل من حسن الرجل   لما اقتضاه للمقام اي مقام المدح فلا يبعد
هذا في الحقيقة معنى ثالث قسيم للاولين حاصله اما لا يعتبر اسم التفضيل قبل
النفي مجردا عن الزيادة كما في المعنى الثاني بل يعتبره مقرونا بها او اذا اقترن بها لا يقول ان
النفي المسلط عليه متوجه الى قيده الذي هو الزيادة كما في المعنى الاول بل نفي
المساواة يحصل في ضمن هذا المقصد نفي الزيادة لان للمساواة فردان احدهما
المساواة الحقيقية من غير تفاضل ثانيهما المساواة مع زيادة في غير ما وقع في المساواة
مطلقا سواء لم يكن في ضمن الزيادة او كان في ضمنه بعقله ولو كان الخ عطف على
من جميع ذلك المعاني الثلث او من جميع هذه الاحتمال الثلث ان يقصد نفي الزيادة
لنفي الزيادة الى اخر الاحتمال   ذو الزيادة التفضيلية بالنفي اي مع النفي
فالباء بمعنى مع لا حقه ان زواله ان هذه السؤال لا يعرض زوال الزيادة التفضيلية
بالنفي بل متوجه على زواله سواء كان برجوع النفي الى الزيادة او الوجه الاخر

المتوجهين السابقين على توجيهنا فتأمل   اقول لهذا التحقيق اشارة الى ركاكة كلام الكشاف والفراجيت قال ... يلزم الفصل باجنبي لان المبتدا عند ناسعول الخبر كما ذكرناه في الاول الكتاب وحاصل الجواب وان الكحل وان كان معمولا الا انه ليس معمولا له من حيث انه اسم تفضيل بل هو معمول له قوله اصطلاحا كقولنا زيد قائم وقوله منه في عين زيد معمول احسن من حيث انه اسم تفضيل وفيه معنى الفعلية الا ترى انه لو لم يكن ثمة تفضيل لما احتجنا الى الاتيان لهذا المعمول كما سبق   ولا يخفى ان جواب سؤال تقدير اعني الابتداء على بعض لا في عامل فيهما فاشتركا في كونهما معمولين لعامل واحد فلا يكون احدهما اجنبيا من الاخر وحاصل الجواب ان العامل في الكحل معنى الابتداء كما في الحال اسم التفضيل وذلك لا اشتراك الا يخرج عن الاجنبية   تقعد يكلك وتعود الضمير الحال بكذا قيل ورده الفاضل الهندي بان افاد في رجع الضمير الى ما بعده لفظا وهو مذكور رتبة كما في هذا المثال لان الكحل المؤخر لكونه مبتدا مقدم رتبته ولا يخفى انه اشارة الى التحقيق المذكور في قولهم ان شرا هبه منه رطبا من انه اذا تعلق بعامل ذي حدين طرفان اوجهان يلزم ان يلي كل منهما متعلقه اي حدثه وتقديره في هذا المقام ان اسم التفضيل هنا عامل ذو حدين حدث تفضل عليه اي حدث التفضل والتفضيل على الشيء تعلقا به طرفان وهو قوله في عينه باعتبار حدث الفعل وتعلق قوله في عين زيد باعتبار الحدث المفضل عليه فيلزم ان يلي كلا منهما متعلقه فكونه الكحل مفضلا باعتبار عين رجل فيلزم ايلاؤه بقوله في عينه وجهة كونه مفضلا عليه بقوله في عين زيد فلو قدم منه لم يتم ايلاؤه منه بقوله في عين زيد وايلاء الكحل بقوله في عينه فافهم هذا المقام على هذا المقام وعلى هذا تقدير الحج ولما ذكره نجم الائمة حيث قال او على حذف المضاف اي من كحل عين زيد فانه تفضيل على كحل العين وحاصل المراد ان عمل اسم التفضيل مختصا اذا كان المفضل والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار وهنا متغايران بالذات واما قوله ان المقصود تفضيل الكحل على الكحل فلا يوجب تقدير من كحل عين زيد فالمقدر منه في عين زيد حذف مجرورة

كيف اقول دخلت ذلك الكتاب في ملكي والله مالك السموات والارضين ... شهر رجب المرجب سنة ١٣١٢

وجاء العين لظهور المراد   وتقدير الحج ولما ذكره نجم الائمة وهو ان قوله عين زيد معقول وانما احسن فيها الكحل بل احسن بدل الكحل من الكحل لانها معنى فانه لكحل عين زيد ولا زائدة عليها ومعنى احسن فيها الكحل فيها احسن الكحل ولا مثلها حذف المعطوف في الموضعين اعتمادا على وقوع المقصود ولا يجوز ان يكون احسن فيها حقه لقوله كعين زيد عليها لانه يكون المعنى ما رايت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل فيها انما يدل على عين زيد في حسن الكحل فيها كيف يكون مثل شيء عليه وذلك الوصف في حال التوحد فالتالي قال الشارح الى انما امتنع من جعل احسن حقه لقوله لعين زيد ان كان الكاف اسما الا انه لم يعرض لكونها اسما فان الظاهر كونها حرفا فجعلها مع احسن حقه موصوف محذوف واقع التناقض لا يحصل المماثلة بمعنى المماثلة اصل الكحل الكحل لا في الفضل في الحسنة وانما يحصل المماثلة بمعنى المماثلة في الفضل ويلزم منه المقصود الفضل على وجه ابلغ وكان المرسوم على الوجه الابلغ يبنى على انه لو كان عين زيد في الفضل لزم التناقض وهو المماثلة على الترجيح فيكون النفي مشيرا هاهنا فيكون ابلغ فكذا افاد بعض الافاضل   اسم جماعة الى كتبان اشارة الى انه جمع ...

جما سادسا صفة كتبان لان هو الجمع بحيث ثابت المستثنى ضمير والى جمع صفة هذا ما يتعلق بشرح الاسم كتبناه مع تفرق البال وتشتت الحال ولفظه الله ... بغير فتح العشمي الاخ بين ... دعا البيانه وفي ... بعون الملك الوهاب

كتبت للنفس في ... والاستعجال وحررته في غاية ادان الانقلاب والانفعال وانا العبد المتمسك ... الاحد علي محمد بن محمد ... غفر الله له ولوالديه ولجميع المؤمنين والمؤمنات فرغت من تحريره في مشهد الرضا عليه التحية والثناء في يوم ثلث وعشرين من شهر جمادى الثانية لسنة ثمان وسبع وثمانين بعد الالف ... اللهم ...

تا آواح محو عسه

هرکی دخوبساز دو وقت خاب این دعا را تلاوت کند
حرمت حضرت حبیب ع در خاب به بیند بسم الله ماشاء
الله ما یسوق الخیر الا الله بسم الله ماشاء الله ما یصرف السوء الا الله
بسم الله ماشاء الله ماکان من نعمة فمن الله بسم الله ماشاء الله
لا حول ولا قوة الا بالله ارجهت حافظه هر روز بعد از نماز صبح نیت
ففهمناها سلیمان وکلا اتینا حکما و علما و سخرنا مع داود یسبحن والطیر وکنا فاعلین
حاباحی یا قیوم یا رب موسی و هارون و رب محمد اکرمنی بالفهم والحفظ
والحجز با قاضی الحاجات و صل علی محمد وآل محمد اجمعین حافظه بعد از هر
نماز بخواند مجرب لا شک ولا ریب فیه سبحان من لا یعتدی علی اهل مملکته
سبحان من لا یأخذ اهل الارض بالوان العذاب سبحان الله الرؤف
الرحیم اللهم اجعل فی قلبی نورا وبصرا وفهما وعلما انک علی کل شیء قدیر

المربع

لااله	الاالله	محمد	رسول	الله
لااله	الاالله	١٣	٢١٣	٢١١
١٢٧	٧٨	٨	٨٨	٢٢
٧٣	١٣٨	٩١٧	١٨٢	١٨٣

عمر دولت او را از نظر
و شر اول الی جهة الربع
یکون فی نعمة وسعادة و
محفوظ من جمیع البلایا
والآفات و یکون فی نظر السلاطین معززا و لا یحتاج الی الاحد

۱۲۴۲۹